



العمل العربي

العدد - 114 - أكتوبر / تشرين الأول 2018



بحضور أبو الغيط

16 وزيراً و317 عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاث
في افتتاح أعمال الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي

مؤتمر العمل في دورته الخامسة والأربعين يقرر

وضع بند دائم بمؤتمر العمل الدولي لمناقشة وضع عمال
فلسطين سنوياً



تفعيل الشراكة الحقيقية بين الحكومات وأصحاب
الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة





مُنْظَمَةُ الْعَمَلِ الْعَرَبِيَّةِ

المجلة
العمل العربي

العدد (114) أكتوبر / تشرين الأول 2018

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال
في الوطن العربي

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على:
العنوان التالي:

7 ميدان المساحة - الدقى - ص.ب. 814 القاهرة

الرمز البريدي 11511 - جمهورية مصر العربية

فاكس: 00202-37484902

هاتف: 00202- 33362719/721/731

موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

فايز علي المطيري

أعضاء هيئة التحرير

حمدي أحمد

إلهام غسال

د. حسين عثمان

إسلام سناء

محرر المجلة

شيرين محمد صباح

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها.

التجهيزات الفنية والطباعة

مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

□ الافتتاحية 3

- منظمة العمل العربية تطلق في تونس التقرير السادس للتشغيل
- «المطيري» يفتح حلقة عمل بصلالة تؤكد أهمية تعزيز منظومة التشغيل والحوار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة
- فعاليات وأنشطة خلال الربع الأخير من 2018

□ مؤتمر العمل العربي (45) 5

- مؤتمر العمل العربي يقرر: تفعيل الشراكة الحقيقية بين الحكومات وأصحاب الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة

□ مؤتمر العمل الدولي (107) 42

- «المطيري»: يجدد دعوته لمنظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر للمانحين لدعم صندوق فلسطين

□ أخبار من عالم العمل 78

- مراد: استراتيجيات التفتيش تشمل أصحاب العمل والعمالة الوافدة
- أول رائد فضاء إمارتي
- اتفاقية للتنسيق والمتابعة بين القوى العاملة وغرفة التجارة
- زمالي في زيارة عمل وتفقد لولاية سيدي بلعباس
- جامعة الدول العربية ومنظماتها ضيف شرف الدورة (50) لمعرض القاهرة الدولي للكتاب 2019
- «الجبالي»: مساعٍ جادة للعمل على النهوض بالجامعة العمالية

□ أخبار المدير العام 50

- المطيري من البحرين: التزامكم بدورية انعقاد المؤتمر يبرز اهتمامكم في المحافظة على عناصر الإنتاج وفي مقدمتها العامل الإنسان
- لقاءات مكثفة لسعادة فايز علي المطيري على هامش أعمال الدورة «107» لمؤتمر العمل الدولي
- المطيري: يشيد بتجربة الجزائر في مجال العمل والتشغيل

□ دراسات متخصصة 82

- موجز التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية «أسواق العمل في الدول العربية : تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل»
- متطلبات التوسع في اقتصاد المعرفة والأنماط الجديدة للعمل في البلدان العربية

□ أنشطة منظمة العمل العربية 56

- المطيري : الحوار الهادف والبناء هو السبيل الأمثل لمعالجة مشاكل وقضايا العمل.
- بيان منظمة العمل العربية بمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية 2018
- «المطيري» في افتتاح أعمال الورشة التدريبية: الطموح كبير.. والعمل مستمر لإيجاد سوق عمل عربي متكامل
- المدير العام: «ظهور المهن الجديدة يقدم فرصاً حقيقية لدعم تشغيل ذوي الإعاقة»

الافتتاحية

التنمية المستدامة 2030 بين الدول العربية من أجل تنمية عربية متوازنة ومستدامة. وانطلاقاً من أهدافنا والمهام المنوطة بنا، نجد لزاماً علينا دعم تنفيذ الخطط الوطنية في الدول العربية الأعضاء، لتنظيم الجهود المبذولة وتسهيل تبادل التجارب الدولية والعربية الرائدة، وتقديم الدعم الفني للمساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية في ضوء الإمكانيات المتاحة. ونسعى منذ إطلاق خطة التنمية المستدامة إلى مواءمة البرامج والأنشطة الواردة في خطة عمل منظمة العمل العربية السنوية مع استراتيجيات وخطط الدول العربية، من خلال إحلال مقاصد الهدف الثامن والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة ذات الصلة ضمن أهداف ومحاور برامج المنظمة خدمةً للشركاء الاجتماعيين، وإعطاء ديناميكية لعملية التنمية المستدامة من خلال أكبر منبر عربي للحوار توفره المنظمة لتنسيق الجهود وتوحيد الرؤى والأهداف بين أطراف الإنتاج. كما تعمل المنظمة على تطوير معايير وتشريعات العمل العربية والوطنية لتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال العمل اللائق ومحاربة الفقر والجوع ودعم التعليم والتدريب والصحة لدفع المسارات التنموية بشكل متكامل عربياً.

ونحن إذ نضع كل خبراتنا وإمكانياتنا في خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة على المستوى العربي، يشرفنا أن نعلن رسالة المنظمة لخطة عمل 2019 وهي: «تنمية الموارد البشرية العربية لتعزيز دورها في التنمية المستدامة» ليكون «الاهتمام بالبحوث والدراسات والبرامج التدريبية» هدفاً استراتيجياً رئيسياً للسنة القادمة بإذن الله.

بعد الاعتماد الأممي لخطة التنمية المستدامة في عام 2015، أخذت الدول بالسعي الدؤوب لإحداث تحول جوهري نحو تنمية تحقق - قدر الإمكان - الأهداف المرجوة في عام 2030 من خلال رؤى تجسدت استراتيجيات وطنية تشاركية على مستوى الدول بشكل يلبي الاحتياجات وتمثل جميع الأطراف في إطار عقد الشراكات لتحقيق هذه الأهداف، التي يقع معظمها ضمن أهداف واختصاصات عمل منظمنا.

وعند الحديث عن خطة التنمية المستدامة 2030 ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا تلامح البعدين الاقتصادي والاجتماعي كأحد أهم تحديات تنفيذ مقاصدها، فالمشاكل الاقتصادية وقضايا الفقر والبطالة في العديد من الدول العربية تسفر لا محالة عن ضغوط اجتماعية ترمي بظلالها على المخرجات المأمولة لأي خطة تنموية طموحه، فلا بد من معالجتها إذا ما أردنا تحقيق نمو اقتصادي مطرد، يمكن دولنا العربية من التكيف مع التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي، ومن مواكبة التقدم التكنولوجي في ضوء الثورة الصناعية الرابعة. ولا بد أن تتمتع دولنا بقدرة هائلة على مواجهة هذه التحديات بنجاح من خلال الإرادة السياسية والرغبة الحقيقية لمنظمات أصحاب الأعمال والعمال. وهذا يحتاج بيئة تمكينية وإطار مؤسساتي فعال، ورغبة متبادلة بين الشركاء الاجتماعيين. وهنا لا بد من تعزيز المنظومة التشاركية العريقة بين أطراف الإنتاج الثلاث على المستوى العربي والتي تمثلها منظمة العمل العربية لتكون أداة فاعلة لربط الخطط والرؤى الوطنية الهادفة إلى تحقيق أهداف



بقلم:

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية



قبل أيام من انعقاد الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي «المطيري» يهنئ فخامة الرئيس السيسي وشعب مصر في مؤتمر صحفي

رئاسية ثانية، سائلاً الله تعالى أن
يديم نعمة الأمن والأمان، متمنياً
لمصر مزيداً من التقدم والازدهار
في ظل قيادته الحكيمة.

«التطور التكنولوجي أفرز أنماطاً
جديدة للتشغيل»

استعرض «المطيري» أهم
البنود الفنية المدرجة على جدول
أعمال الدورة «45»، بداية بتقرير
المدير العام «ديناميكية أسواق
العمل العربية: التحولات
ومسارات التقدم»، والذي يقدم
رؤية غير تقليدية لفهم طبيعة
أسواق العمل في الدول العربية
لرسم نتائج استرشادية تقدم
نظرة مستقبلية لكيفية مواجهة
التحديات التي تواجه أسواق العمل
العربية، مشيراً إلى التحديات

يمثلون وسائل الإعلام المرئية
والمقروءة والمسموعة مثمناً
دوركم المتميز في إيصال
الخبر الصادق ونشر الوعي
وتوسيع المدارك لدى كافة
شرائح المجتمع عبر عدساتكم
وأقلامكم وأصواتكم الواعدة،
فأنتم من صناع الرأي العام،
ومساهمون في ازدهار أي بلد،
معلنين موعد افتتاح الدورة «45»
لمؤتمر العمل العربي تحت رعاية
كرامة من فخامة الرئيس - عبد
الفتاح السيسي - رئيس جمهورية
مصر العربية، الذي يحرس دائماً
على تعزيز دور مصر القومي ودعم
منظمات ومؤسسات العمل العربي
المشترك، مهتماً فخامته باسمه
وباسم منظمة العمل العربية وشعب
مصر بفوزه بالانتخابات لفترة

قبل أيام من انعقاد الدورة «45»
لمؤتمر العمل العربي دعا سعادة
السيد / فايز علي المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية
إلى عقد مؤتمر صحفي للسادة
ممثلي وسائل الإعلام ومندوبي
وكالات الأنباء المحلية والعربية
والأجنبية بهدف تسليط الضوء على
البنود الهامة للمؤتمر خاصة تقرير
المدير العام الذي جاء تحت عنوان
«ديناميكية أسواق العمل العربية؛
التحولات ومسارات التقدم»

في بداية اللقاء، رحب
سعادة المدير العام لمنظمة العمل
العربية بالحضور الكرام قائلاً
«يسعدني أن ألتقي اليوم
هذه الكوكبة من الصحفيين
المخضرمين والشباب الذين



العمل خلال جلسات أعمال المؤتمر مع أطراف الإنتاج الثلاثة ودوائر الإحصاءات في الدول العربية، مؤكداً على أن التكنولوجيا اليوم أصبحت واقعاً معاشاً وحياة يومية يجب التعامل معها والاستفادة منها، قائلاً: «فهاجسنا اليوم يكمن في مدى مواجهة التحديات وكسب الرهانات التي يفرضها اقتصاد المعرفة وضرورة مواكبة المتغيرات التكنولوجية وإعداد الأجيال والشباب وتأهيلهم في هذا المجال». وأن منظمة العمل العربية ستعمل على مواكبة منظومة التعليم والتدريب لتلبي متطلبات أسواق العمل وتقف على الأنماط الجديدة للعمل وتحقق الاستفادة من القطاعات الجديدة والواعدة للحد من البطالة.

بدور القطاع الخاص في التنمية كجزء لا يتجزأ من بنية مجتمعية شاملة من خلال تطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية، والبند الثاني حول «الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو» مشيراً إلى أن الإنتاجية تحدٍ يواجهه كل المؤسسات باختلاف أنشطتها لكسب ميزة التنافسية، وارتفاع التكلفة التي تؤثر على المؤسسات في المنافسة، مبرزاً الاهتمام الكبير الذي توليه المنظمة لتنمية القوى العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج.

نوه سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية خلال حديثه إلى استكمال توقيع عدد من البروتوكولات الثنائية الخاصة بالشبكة العربية لمعلومات أسواق

الكبيرة التي تواجه وطننا العربي في السنوات الأخيرة في ظل تراجع نمو الاقتصاد العالمي، ومتطلبات تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، مؤكداً على أن الثورة الصناعية الرابعة، أدت إلى تحولات غير مسبوقة نتيجة الموجات المتسارعة للتطور التكنولوجي، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة للتشغيل، وتناقص الطلب على المهارات التقليدية ونوه إلى مهارات أخرى مستحدثة، فالعديد من الدول العربية تزخر بمستقبل طموح يعكسه رؤاها وخططها التنموية، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، رؤية 2030، رؤية 2035، رؤية 2040، وجميعها تتضمن سياسات وخططاً مستقبلية لإدارة أسواق العمل.

كما أشار «المطيري»، إلى أن المؤتمر سيناقش بندين فنيين، «المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص»

التي تدرج بموجبه مؤسسات القطاع الخاص الأنشطة الاجتماعية والبيئية في السياسات والبرامج الخاصة بأعمالها، لتحسين ظروف المجتمع، مؤكداً على إيمان منظمة العمل العربية

اتحاد الغرف العربية والمجلس المركزي للاتحاد الدولي يعقدان اجتماعين هامين قبل ساعات من بدء أعمال الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي



لجنة العمل في اتحاد الغرف العربية

رحب معالي الدكتور **خالد حنفي** الأمين العام لغرف التجارة العربية بأعضاء لجنة العمل ممثلي منظمات أصحاب الأعمال في الدول العربية، وذلك في اجتماع لجنة العمل الذي عقد على هامش أعمال الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي وتم اختيار سعادة السيد **خليفة خميس مطر الكعبي** بإجماع الأعضاء لترؤس الجلسة، وقدم معالي الأمين العام للاتحاد تحليلاً مفصلاً عن تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية «ديناميكية أسواق العمل العربية.. التحولات ومسارات التقدم» مثنياً الدرجة العالية من الأهمية التي تتضمنها فصول التقرير بالنسبة لأصحاب الأعمال العرب، كما استعرض بنود جدول أعمال المؤتمر، وتقدم بالشكر لأعضاء مجلس الإدارة

ممثلي أصحاب الأعمال مثنياً مشاركتهم في الدورة «88» التي عقدت في بغداد وتوجه بالشكر والتقدير لرئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية، كما وجه المجتمعون جزيل الشكر والامتنان لسعادة السيد / **فايز المطيري** مدير عام منظمة العمل العربية على جهوده المبذولة في تغطية أنشطة المنظمة لكامل المنطقة العربية من موريتانيا إلى العراق مروراً بمعظم الدول العربية.

المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في دورته الرابعة



حضر الاجتماع ممثل السكرتير العام للدورة «45» لمؤتمر العمل العربي عن فريق العمال، وألقى كلمة في الافتتاح نقل فيها تحيات سعادة الأستاذ **فايز المطيري**، موجهاً أصدق عبارات الترحيب لجميع المشاركين في الاجتماع الذي عقد، مشيراً إلى أن الدورة الرابعة للمجلس المركزي تنعقد في ظل أوضاع مأساوية ناتجة عن واقع النزاعات في بعض دول منطقتنا العربية حيث يمثل العمال وقوى الإنتاج أولى ضحاياها. كما أكد على أن زيارة **المطيري** الميدانية للعديد من الأقطار العربية جعلته يقف على واقع عمل أطراف الإنتاج وبيئة العمل ومدى حاجة الحركة العمالية إلى الدعم والنهوض بوضعها حتى تضطلع بدورها الريادي على الساحة الدولية والعربية.

هذا وتعهد السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية في كلمته، بمواصلة المنظمة لمسيرتها في تحمل مسؤولية دعم أطراف الإنتاج في المنطقة العربية والنهوض بأوضاع العمال وبناء حركة عمالية رائدة. هذا وقد صادق المجلس خلال اجتماعه على أسماء أعضاء المجلس المركزي للتأكد من تحقيق النصاب.

الجلسة الافتتاحية للدورة 45



عضوًا في منظمة العمل العربية بالإضافة إلى مشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وممثلي المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية ولضيف من رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية والشخصيات الفاعلة في المجالس الاقتصادية والاجتماعية.

حضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عدد من معالي الوزراء من جمهورية مصر العربية والشخصيات العامة والسفراء ومندوبي الدول العربية لدى جامعة الدول العربية .

برعاية كريمة من فخامة الرئيس/ **عبد الفتاح السيسي** - رئيس جمهورية مصر العربية وبحضور معالي السيد/ **محمد محمود سعدان** وزير القوى العاملة ممثلًا عن راعي المؤتمر ومعالي السيد/ **أحمد أبو الغيط** الأمين العام لجامعة الدول العربية افتتحت أعمال الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي في القاهرة خلال الفترة من 8 - 15 إبريل نيسان 2018 .

شارك في أعمال المؤتمر (317) عضوًا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (20) دولة

محمد شياع السوداني : يشيد بجهود المدير العام لمنظمة العمل العربية في إنجازات المنظمة



العام لمنظمة العمل العربية في إدارة الحوار والجلسات مما أسهم في إثراء المناقشات وبرزت جهوده واضحة في إنجازات المنظمة مشيراً إلى الجهود العلمية الواضحة في تقرير المدير العام .

هذا وأكد «معاليه» على أن نهج التنمية المستدامة للتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية يتطلب مزيداً من التعاون المشترك في مجالات التكنولوجيا لتقليص الفجوة في سوق العمل العربي خاصة في البلدان العربية التي تعاني الصراعات وظروفاً اقتصادية مضطربة، مديناً ومستكراً ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، مؤكداً على التمسك بالقدس عاصمة لفلسطين.

ألقى معالي الدكتور/ **محمد شياع السوداني** - رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية- وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق كلمة عبر فيها عن شكره وتقديره لجمهورية مصر العربية الشقيقة لرعايتها الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي، مقدماً التهاني لشعب مصر على ممارسة الديمقراطية وانتخاب الرئيس/ **عبد الفتاح السيسي** لولاية جديدة متمنياً دوام النجاح والمزيد من الاستقرار والرخاء، مرحباً بأصحاب المعالي الوزراء والسادة رؤساء وأعضاء الوفود وممثلي المنظمات والهيئات والاتحادات، متمنياً للجميع طيب الإقامة والنجاح للمؤتمر.

وقد أشاد «السوداني» بقدرات المدير

المطيري : «لغزة منّا السلام... لنحيي جميعاً أبطال مسيرة العودة»



مصر تحتضن أشقاءها دائماً.. ونشكر الرئيس السيسي لرعايته مؤتمر العمل العربي بهذه الكلمات بدأ سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمته رافعاً أسمى عبارات الشكر والتقدير لفخامة الرئيس **عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية

مصر العربية راعي المؤتمر، مهنئاً شعب مصر بفوزه لفترة رئاسية جديدة، متمنياً له دوام التوفيق والنجاح في استكمال مسيرة العطاء والإنجازات، مرحباً بجميع السادة المشاركين في افتتاح أعمال المؤتمر مثمناً عالياً حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية رغم انشغاله في الإعداد والتحضير لل قمة العربية.

وأكد «**المطيري**» على دور منظمة العمل العربية في تمثيلها لأطراف العمل الثلاثة، وحرصها على مواصلة التطور التكنولوجي؛ حيث إنها أنجزت المرحلة الأولى لمعلومات الشبكة العربية، ويجري العمل على المرحلة الثانية وذلك لإمكانية تبادل

البيانات بين الدول العربية، من خلال استكمال باقي البروتوكولات مع الدول العربية، وأشار إلى أن وطننا العربي يواجه تحديات كبيرة فرضت واقعاً صعباً أدخل الدول العربية في أزمة تنموية، في ظل تراجع نمو الاقتصاد العالمي، ومتطلبات خطة التنمية المستدامة 2030، موضحاً أن ذلك انعكس على الواقع في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات أداء أسواق العمل.

كما نوه «**سعادته**» إلى أن المؤتمر سيناقش بنوداً عديدة يأتي في مقدمتها تقرير المدير العام تحت عنوان (ديناميكية أسواق العمل العربية .. التحولات ومسارات التقدم)، الذي يقدم

رؤية غير تقليدية لفهم طبيعة أسواق العمل في الدول العربية، وفي ختام كلمته وجه السلام إلى غزة: «لنحيي جميعاً» أبطال «مسيرة العودة» التي خرجت لإحياء يوم الأرض، هؤلاء الذين واجهوا بصدورهم العارية نيران جيش الاحتلال، متمسكين بحقهم في تقرير المصير كباقي شعوب العالم. آملاً باعتراف جميع دول العالم بدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف التي ستبقى عربية إلى يوم الدين، مطالباً السادة المشاركين بتوفير الدعم اللازم لتأهيل ودعم الشباب الباحث عن عمل ليوكب متطلبات واحتياجات سوق العمل الفلسطيني.



المهدي ورضمي الأمين لابد من توحيد المصالح والجهود العربية ورفع قدرات العمال

وجه معالي الدكتور/ **المهدي ورضمي الأمين** - رئيس المؤتمر وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا في بداية كلمته التهنئة لفخامة الرئيس/ **عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية مصر العربية وللشعب المصري لتجديده الثقة لفترة رئاسية ثانية، وأوضح المهدي، أن مؤتمر العمل العربي

يحث الدول العربية على رفع قدرات العمال، وتخطي الأزمات المتكررة لأسواق الأعمال العربية، مشيراً إلى أن المنظمة حددت أهدافاً لتأسيس أسواق عمل جيدة؛ لإنقاذ الدول من مشكلة البطالة، وخاصة في الدول التي تعاني من النزاعات، موضحاً أنه على الرغم من كل الطرق التي تبنتها معظم الدول العربية لفتح

أسواق للشباب، إلا إنها مازالت تواجه أزمة البطالة، مناشداً كل الدول العربية، الاهتمام بأكثر القضايا التي أثرت في كل عربي أجيالاً وأجيالاً، وأن تقف الدول للحد من الانتهاكات التي تحدث للشعب الفلسطيني، بشكل يتعارض مع ما تضمنته كل المواثيق الدولية.

أبو الغيث : منظمة العمل العربية تستهدف القضاء على الفقر بكل أشكاله



وجه معالي السيد / **أحمد أبو الغيث** - الأمين العام لجامعة الدول العربية التحية والتقدير لأطراف الإنتاج المشاركين في المؤتمر الذي يمثل أحد الآليات الرئيسية للعمل العربي التنموي، متمنياً لأعمال المؤتمر النجاح والتوفيق والخروج بقرارات تسهم في خدمة العمل العربي المشترك.

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية على أن المرحلة التي تمر بها الدول العربية فارقة، ورغم وجود كل هذه التحديات، فهو على ثقة أن الشعب العربي سيقدر على اجتيازها، **مشيراً إلى أن هدف منظمة العمل العربية القضاء على الفقر بكل أشكاله.**

وتوجه «**أبو الغيث**» بالشكر لأمير دولة الكويت الذي أنشأ صندوقاً للصناعات الصغيرة، مشيراً إلى أن هناك تحديات كبيرة تواجه الدول العربية من الفقر، متابِعاً «لا غنى عن التكاتف العربي لبناء اقتصاد يقضي على الفقر في الدول العربية».

محمد سعفان :

تقرير المدير العام يقدم رؤية غير تقليدية عن طبيعة أسواق العمل العربية



نقل معالي السيد / **محمد محمود سعفان** - وزير القوى العاملة - جمهورية مصر العربية ممثل رئيس الجمهورية في بداية كلمته التي ألقاها في افتتاح الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي تحيات فخامة الرئيس / **عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية مصر العربية، كما أعرب عن أمله أن يخرج المؤتمر بقرارات وتوصيات بناءة، تسهم في تعزيز العمل العربي المشترك وترسيخ الحوار بين أطراف الإنتاج، لدفع مسيرة منظمة العمل العربية على طريق تحقيق أهدافها القومية، في ظل المتغيرات والمستجدات التي يشهدها عالم اليوم. كما أكد في كلمته أن الوطن العربي بلغ مرحلة دقيقة من تاريخه، تتطلب المضي دون تردد في بناء عمل عربي مشترك، يعتمد على أسس صلبة وقوية تمكنه من مواجهة الرهانات الدولية، أملين من الله أن يساعدنا في أن نقى شعوبنا شر المخاطر التي تتربص بها كأمة وكوطن يمتلك حضارة تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ. وأشاد «**سعفان**» بقدرة مصر التي واجهت بكل قوة وحزم الإرهاب الذي أراد أن ينال من أمن واستقرار الأمة العربية، مشيراً إلى أن قيادة الدولة والحكومة بأجهزتها المختلفة في كل بقعة من بقاع أرض الوطن تواصل جهدها المكثف وعملها الدؤوب، لدرء هذا الخطر الإرهابي واجتثاثه من جذوره إلى غير رجعة، كي ينال الآثمون عقابهم الرادع جزاء لما اقترفوه من جرائم.

عرفاناً وتقديراً من منظمة العمل العربية لجهودهم قدم سعادة السيد / **فايز المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية في نهاية أعمال الجلسة الافتتاحية درع المنظمة إلى معالي السيد **محمد محمود سحطان** وزير القوى العاملة ممثلاً عن رئيس الجمهورية **عبد الفتاح السيسي**، راعي مؤتمر العمل العربي في دورته الخامسة والأربعين بالقاهرة، ومعالي السيد **محمد شياع السوداني** رئيس مجلس إدارة المنظمة ووزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق، ومعالي الدكتور / **المهدي الأمين** رئيس المؤتمر، وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا، ومعالي الوزيرة / **هند صبيح براك الصبيح** وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الكويت ورئيسة مؤتمر العمل العربي للدورة «44» بالقاهرة، ومعالي السيد / **أحمد أبو الغيط** الأمين العام لجامعة الدول العربية.



معالي السيد / محمد محمود سحطان



معالي المهندس / محمد شياع السوداني



بخالص الامتنان والتقدير مجلس الأعيان الأردني يمنح المطيري درع المجلس تقديراً لجهوده المبذولة على المستوى العربي



كما تسلم سعادته درعين آخرين تكريماً لجهوده في النهوض بأداء عمل المنظمة من :
 محالي السيد / مأمون أبو شهلا
 وسعادة المهندس / علي صبيح علي
 وزير العمل في دولة فلسطين
 رئيس اتحاد الصناعات العراقي



منظمة العمل العربية توقع بروتوكولي تعاون ثنائي مع:



اتحاد
الغرف
العربية



وزارة
العمل
في دولة
فلسطين



هيئة رئاسة المؤتمر

شكل المؤتمر هيئة رئاسته باختيار
معالي الدكتور/ المهدي ورضمي الأمين
وزير العمل والتأهيل
بدولة ليبيا
رئيساً للمؤتمر



سعادة السيد / سمير حمك الله تاسي
رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة
وصناعة البحرين
مملكة البحرين
نائب رئيس المؤتمر لفريق أصحاب الأعمال



سعادة السيد / أحمد ولك محمرد
الأمين العام لوزارة الوظيفة العمومية والعمل
وعصرنة الإدارة
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
نائب رئيس المؤتمر لفريق الحكومات



السيد / جمال محمك جمال
رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال
مصر - جمهورية مصر العربية
نائب رئيس المؤتمر لفريق العمال

تشكيل الفرق الثلاث



فريق الحكومات

معالي المهندس / محمد شياع السوداني - جمهورية العراق - رئيساً



فريق أصحاب الأعمال

سعادة السيد / خليفة خميس مطر الكعبي - دولة الإمارات العربية المتحدة - رئيساً



فريق العمال

سعادة السيد / جمال قادري - الجمهورية العربية السورية - رئيساً

مؤتمر العمل العربي يقرر:

تفعيل الشراكة الحقيقية بين الحكومات وأصحاب الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة.. وضع بند دائم بمؤتمر العمل الدولي لمناقشة وضع عمال فلسطين سنوياً.. قيام الدول العربية بتبني سياسات واستراتيجيات محفزة للإنتاج والاستثمار.. زيادة فرص التأهيل والتدريب المهني.



بحث مؤتمر العمل العربي في دورته «45» عدداً من الموضوعات الهامة، يأتي على رأسها تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، تحت عنوان «ديناميكية أسواق العمل العربية .. التحولات ومسارات التقدم» الذي يعكس عمق التفكير والتحليل للحد من البطالة والفقر من المجتمعات التي تعاني مشاكل سياسية أثرت على الاقتصاد. بعد مناقشة استمرت لأربع جلسات عمل من خلال كلمات معالي وزراء العمل وممثلي منظمات أصحاب الأعمال والعمال من 20 دولة في منظمة العمل العربية، وبعد الاستماع إلى المداخلة التي قدمها المدير العام خلصت القرارات إلى إقرار تشكيل إطار مؤسسي وتنظيمي لسوق العمل العربية، وذلك بدعوة الدول العربية إلى إجراء مراجعة شاملة للتشريعات الاجتماعية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لمعايير العمل العربية والدولية ذات الصلة وبما يساعد على مواكبة التطورات والمتغيرات المتسارعة على منظومة سوق العمل وما أفرزته من أنماط عمل جديدة وتتطوي على معرفة علمية دقيقة، تتطلب مهارات وتدريباً وتأهيلاً متطوراً ومستمرًا، وأشار القرار إلى ضرورة تبني الدول العربية سياسات واستراتيجيات محفزة للإنتاج والاستثمار من خلال وضع استراتيجية وبرامج وخطط واقعية لتكون ركائز النمو الشامل والمستدام، كما دعا القرار الدول العربية لتطوير سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني لمواكبة الاقتصاد المعرفي، وتيسير النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

«المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص»



ومن أهم الموضوعات التي ناقشها المؤتمر موضوع فني حول «المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص» حيث شارك في أعمال اللجنة (53) عضواً من أطراف الإنتاج الثلاثة وعملاً بأحكام المادة «35» من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، تم في بداية الاجتماع انتخاب **علي جعفر الحلو** حكومات جمهورية العراق رئيساً والسيدة **سامية بكوش** حكومات الجمهورية التونسية نائباً ومقرراً، وبعد النقاش حول أهمية المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص أكدت اللجنة في تقريرها على ضرورة العمل على تعميق مفاهيم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، الخاص نحو الاستثمار في تطوير قطاع الصناعة وفقاً لمعايير الاستدامة البيئية، كالاتزام بالتقنيات صديقة البيئة ومراعاة الاستخدام الأمثل للموارد، وتأسيس أطر تنظيمية متخصصة للمسؤولية الاجتماعية للتنسيق بين المؤسسات وتحديد أولويات التنمية المجتمعية داخل الدولة لتعظيم أثرها، كما طالبت اللجنة في تقريرها تفعيل دور وسائل الإعلام ووسائل التثقيف المختلفة في نشر ثقافة ممارسة المسؤولية الاجتماعية والعائد منها من خلال تبني خطاب إعلامي جاذب يعكس المبادئ الصحيحة، ويعزز الممارسات الناجحة لمؤسسات القطاع الخاص.

الاجتماعية للمؤسسات، وتفعيل الشراكة الحقيقية بين الحكومات وأصحاب الأعمال للاستفادة منها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأوصى التقرير بدعم المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص التي تهدف إلى الاستثمار في التعليم والصحة وتنمية المهارات وتوفير العمل اللائق والمستدام للجميع، كما أوصت بتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية وتساعد في توليد فرص عمل جديدة تتناغم مع طبيعة العمل في المؤسسات وتؤمن استدامة سياسات المسؤولية الاجتماعية. ودعا التقرير إلى توجيه القطاع

«الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو» تناقش في لجنة فنية



ناقشت الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي بنداً فنياً هاماً، حظي بعدد كبير من المشاركين تحت عنوان «الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو» وعملاً بأحكام المادة «35» من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي اختارت اللجنة في بداية أعمالها المهندس **قتيبة فرمان** حكومات جمهورية العراق رئيساً، والدكتورة **سولاف حسين درويش** عمال جمهورية مصر العربية نائباً للرئيس، والسيد / **نضال رضوان**- عمال المملكة العربية السعودية مقررًا. وعقدت اللجنة اجتماعها على مدى يومين متتاليين لمناقشة البند المعروض على جدول أعمال المؤتمر، وبعد المناقشات رأت اللجنة ضرورة دعوة البلدان العربية لإعطاء الأولوية للنهوض بالإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج وفقاً للمعايير القياسية الدولية في الإنتاج وتنمية قدرات القائمين عليها، واعتبار ذلك شرطاً أساسياً لزيادة الدخل القومي ومواجهة المنافسة التجارية الدولية، وتحقيق فرص أفضل

للتشغيل وتحسين نوعية الحياة وتقليل الهدر في الموارد. وأكدت اللجنة على ضرورة إنشاء مجالس وهيئات للإنتاجية على مستوى كل بلد عربي، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال، ومراكز أو معاهد البحث العلمي ذات العلاقة وتوسع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل فئات المجتمع الفقيرة والمهمشة وتعميق مزايا الضمان الاجتماعي، مما يساعد في تقوية انتماء الأفراد للوطن والاندفاع نحو العمل المنتج وإبراز أحسن ما لدى العاملين من مهارات وكفاءات كما طالبوا بضرورة العمل على تطوير نظم الإدارة وتحديث العمليات الإنتاجية وعناصر الإنتاج وأجهزة المراقبة والتحكم والقياسات نوعاً وكماً، من حيث سير العمليات والمواد والأداء البشري والصيانة والأمن الصناعي، والتخطيط والسيطرة على الإنتاج والتحرر من نظم البيروقراطية والإجراءات التي تحد من حرية العمل والإبداع. وبذل المزيد من الجهود الممكنة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من أجل تمكينها من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل ورفع قدرة العاملين في الإنتاج وتحسين أداؤهم لزيادة الإنتاجية.



وناشد المؤتمر ضمن توصياته الدول الأعضاء المصدقة على اتفاقيات العمل العربية السعي إلى تطبيق أحكامها على أرض الواقع ومناشدة المسؤولين عن معايير العمل العربية لموافاة مكتب العمل العربي بالرد على نماذج

العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي في يونيو المقبل، وتوفير التسهيلات ومقومات إنجاح هذا النشاط المهم، وتحقيق الأهداف المرجوة منه، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات الفلسطينية ذات العلاقة، وأكد المؤتمر، أهمية استمرار المدير العام لمكتب العمل العربي في إعداد التقرير السنوي بشأن المستوطنات الإسرائيلية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين، والتقرير التحليلي حول ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة، وقرر

المؤتمر دعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال، والترويج له، لتحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها، ودعوة الدول العربية لتمويل إنشاء مركز تدريبي لتأهيل وتدريب العمال الفلسطينيين بهدف تنمية قدراتهم في الحصول على فرص العمل. وأدان المؤتمر، الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة على عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة، مطالباً المجتمع الدولي بكل مؤسساته وآلياته بالعمل على وضع حد لهذه الانتهاكات التي تمثل اعتداء صارخاً للقانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان.

التقارير وملاحظات لجنة الخبراء في المواعيد المحددة حتى يمكن عرضها على لجنة الخبراء القانونيين لدراستها، كما أشاد المؤتمر بجهود لجنة الخبراء القانونيين في إعداد التقرير وكذلك النتائج العملية التي توصلت إليها مما يؤدي إلى دعم وتطوير نظام متابعة معايير العمل العربية، خاصة في ظل المستجدات التي طرأت على عالم العمل مع مراعاة أن تكون ملاحظات اللجنة أكثر تفصيلاً لتسهيل الرد عليها كما أوصى أيضاً منظمة العمل العربية باتخاذ الإجراءات التنظيمية لعقد المنتدى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي

الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي تطالب منظمة العمل العربية باستكمال أنشطتها التدريبية في كافة المجالات لتطوير مهارات ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة



وجه المؤتمر الشكر للمدير العام لمكتب العمل العربي والعاملين به والمعاهد والمراكز التابعة على الجهود التي بذلوها في تنفيذ البرامج والأنشطة التي تدعم قيام المنظمة برسالتها وتحقيق أهدافها لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، وكذلك على النقلة النوعية في أداء المنظمة وآليات عملها، كما طلب من منظمة العمل العربية استكمال أنشطتها التدريبية في كافة المجالات لتطوير مهارات ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة، هذا وأشاد المؤتمر بالجهود التي تبذلها الجمعية العربية للضمان الاجتماعي في تفعيل دور مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية والتي تتكامل مع جهود المنظمة في هذا المجال، ودعوة مؤسسات الضمان الاجتماعي (التي لم تنضم بعد) إلى الانسحاب لعضوية الجمعية وقام بتسمية ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في عضوية المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي كما ثمن المؤتمر جهود منظمة العمل العربية في تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، وأكد على تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة كآلية لتعزيز التفاهم المشترك لتحقيق المصالح المشتركة لكافة الشركاء، وناشد المؤتمر دعم جهود منظمة العمل العربية في متابعة التقدم المحرز في إنجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل، ودعا الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربي للتشغيل والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمادهما طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم « 1424 » (المنامة / مملكة البحرين 2010) كما حث الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربي

المعياري للمهن 2008 إلى المسارعة باعتماده، إعمالاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم «1401» (عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 2009) .

هذا ووجه المؤتمر الشكر والتقدير إلى الدول التي سددت مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2018 كما طالب الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2018 الإسراع لسداد مساهماتها.

المتحدثون في الجلسات العامة:

○ تقرير المدير العام يُلحظ إلى مراكبة الطبيعة الصغيرة لأسواق العمل



معالي السيد /

سمير سبيك مراد

وزير العمل

المملكة الأردنية الهاشمية



معالي السيدة /

هالة الصبيح

وزير الشؤون الاجتماعية

والعمل ووزير الدولة

للشؤون الاقتصادية

دولة الكويت



معالي الدكتور /

حاني بن ناصر الختيص

وزير العمل والتنمية

الاجتماعية

المملكة العربية السعودية

○ يطهر التقرير مرجحاً للباحثين بأسواق العمل من أطراف الإنتاج في الدول العربية



معالي السيد /

ناصر بن ثاني الهاشمي

وزير الموارد البشرية

والتوطين

دولة الإمارات العربية

المتحدة



معالي السيد /

محمد يثيم

وزير الشغل والإدماج

الهنّي

المملكة المغربية



معالي السيد /

جميل حبيك النجدي

وزير العمل والتنمية

الاجتماعية

مملكة البحرين



معالي السيد /
محمد الطرابلسي
وزير الشؤون الاجتماعية
الجمهورية التونسية



معالي السيد /
مأمون أبو شهلا
وزير العمل
دولة فلسطين



معالي الدكتورة /
أمّ هاشم حبيب القاطر الكمال
وزير الشؤون الاجتماعية
والعمل
الجمهورية اليمنية

- اتمتت منهجية التقرير أسراراً حليماً خير تفاهيدي في تناول أوضاع أسواق العمل العربية
- ضرورة التباحث لموضوع تنموي قائم على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية
- رفع كفاءة أسواق العمل ومواكبة اقتصاد المعرفة وفقاً لخصوصية كل دولة عربية



السيد /
يوسف يوسف
رئيس المجلس التنفيذي
للاتحاد الحر لنقابات عمال
البحرين
مملكة البحرين



معالي الدكتور /
أحمد بابكر بكري
وزير العمل والإصلاح
الإداري
جمهورية السودان



معالي السيد /
مراد زوالي
وزير العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي
الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية



السيد /

حشام إيشقار
الاتحاد العام لعمال
فلسطين
دولة فلسطين



الدكتور /

بشارة الأسير
رئيس الاتحاد العمالي
العالم في لبنان
الجمهورية اللبنانية



السيد /

محمد جسطاق الخضير
رئيس الاتحاد العام لعمال
الكويت
دولة الكويت

○ الحوار الاجتماعي وكيفية تلبية احتياجات أساسية العمل والتكاتف الفرص



السيد /

فواز السعيد
الأمين العام للاتحاد
الدولي لنقابات العمال
العرب



سعادة السيد /

سمير حبيب الله ناس
رئيس مجلس إدارة غرفة
تجارة وصناعة البحرين
مملكة البحرين



المهندس /

علي صبيح علي
رئيس اتحاد الصناعات
العراقي
جمهورية العراق

○ عصر الصناعة الرقمية يفرض علاقات إنتاج وأنماط عمل جديدة

في زيارة مفاجئة لاجتماعات الفرق .. «منظمة العمل العربية تسعى بكل السبل المتاحة لتنفيذ خطة عملها ملبية احتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي»



حظي فريق العمال بزيارة كريمة من سعادة السيد / **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، تحدث فيها مع أعضاء الفريق بكلمات أخوية صادقة مؤكِّداً أهمية توطيد علاقات التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية لما لذلك من أثر في خدمة ووحدة الحركة النقابية وتعزيز دورها الهادف في تحسين النمو الاقتصادي

وزيادة الإنتاجية. كما أشار إلى الدعم المقدم من قبل الاتحادات العمالية لفرق عمل المنظمة، من خلال مشاركتهم لعدد كبير من حيث الكم والنوع واستضافتهم لعدد كبير منها، وأضاف: «منظمة العمل العربية تسعى بكل السبل المتاحة لتنفيذ خطة عملها ملبية احتياجات أطراف الإنتاج الثلاث في الوطن العربي».

فريق أصحاب الأعمال يشيد بجهود سعادة المدير العام في تنفيذ برامج وأنشطة المنظمة وتوزيعها الجغرافي

كما أكد سعادته خلال زيارته فريق أصحاب الأعمال تسخير جهود المنظمة وأنشطتها لصالح أطراف الإنتاج الثلاث، وأبدى حرصه على تنفيذ أنشطة التمويل الذاتي من خلال مشاريع هامة ومتميزة على المستوى العربي كمشروع تطوير فرع الأخطار المهنية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، والدبلوم المهني للصحة والسلامة المهنية؛ حيث تم في هذا الإطار توقيع بروتوكول تعاون مع المعهد الأوروبي «إيجابي» التابع لغرفة صناعة عمان، وسيتم توقيع بروتوكول مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية. وأعلن عن الإعداد والتحضير للمنتدى الثاني للقطاع الخاص بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغرفة صناعة الأردن، وأكد على أهمية المقترحات التي يبدئها أصحاب الأعمال للاستفادة منها في تطوير عمل المنظمة، وشكر بعض الدول التي سددت مساهماتها بعد انقطاع، وهذا إن دل على شيء فهو دليل مصداقية المنظمة وجديتها في توجهاتها وتنفيذ أنشطتها.



- «المطيري» في كلمته الختامية لأعمال الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي
- «قرارات طموحة تهدف إلى تصحيح مسارات أسواق العمل، وتحقيق التكامل البيني العربي»
- «مؤتمرنا فرصة للتجمع الأخوي والحوار البناء والتنسيق الهادف»



لدولة ليبيا- رئيس المؤتمر، لحسن إدارته أعمال المؤتمر، ولنواب الرئيس على أدائهم المتميز في ترؤس الجلسات، متمنياً لهم النجاح والتوفيق في أعمالهم. وهنا «المطيري» أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان النظامية الذين تم انتخابهم وشكر رؤساء الفرق واللجان الفنية والنظامية والسادة الأعضاء على مشاركتهم الفاعلة وروح الأخوة التي عكست الانسجام والتناغم بين أعضاء المؤتمر من أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية. كما ثمن آراء المتحدثين القيمة

توجه سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية بالشكر الجزيل لفخامة الرئيس **عبد الفتاح السيسي**، رئيس جمهورية مصر العربية على تكريمه برعاية المؤتمر، وكذلك معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي تفضل مشكوراً بحضوره جلسة الافتتاح الرسمية، ولكل ما تقدمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من عون وإسناد. كما شكر أطراف الإنتاج الثلاث في جمهورية مصر العربية. وأعرب عن تقديره لمعالي الدكتور **المهدي الأمين** - وزير العمل والتأهيل



العربية الأعضاء في منظمة العمل العربية، إلى جانب جامعة الدول العربية.

جاء في نص البرقية: «يشرفنا باسم الوفود المشاركة، أن نرفع أسمى آيات الاعتزاز، لرعاية الرئيس **عبد الفتاح السيسي** لمؤتمر العمل العربي، وتكليف **محمد سعفان**، وزير القوى العاملة بافتتاح أعمالها، وكلمتكم التي وجهتموها، وتوجهاتكم التي تؤكد دعمكم لقضايا التنمية، ومشاعركم النبيلة لدعم وتعزيز العمل العربي المشترك». وقدم **المطيري**، أصدق التهاني للرئيس **عبد الفتاح السيسي**، بمناسبة تجديد ثقة الشعب المصري العزيز، قائلاً: «أدام الله عليكم الأمن والأمان والاستقرار».

التي أثرت فصول التقرير بمزيد من الدراسة والتحليل بأفكار خلاقة للخروج بتوصيات تضيف لما توصل إليه التقرير من متطلبات رفع كفاءة أسواق العمل العربية خلال الفترة القادمة. وشكر سعادته في الختام كل من ساهم في إنجاح أعمال المؤتمر من وسائل الإعلام والعاملين بالأجهزة الأمنية، والصحية. وخص اتحاد إذاعات الدول العربية وجميع العاملين على تغطية هذا الحدث الهام مباشرة.

هذا وألقى سعادة السيد / **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، برقية موجهة إلى الرئيس **عبد الفتاح السيسي** - رئيس جمهورية مصر العربية، بمناسبة اختتام أعمال الدورة الـ 45، المنعقدة بالقاهرة بمشاركة وزراء العمل العرب، وأصحاب الأعمال والعمال بالدول



نشالة الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس جمهورية مصر العربية

بمناسبة اختتام أعمال الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي والتي عقدت على أرض الكنانة مصر العربية خلال الفترة من 8 - 15 إبريل / نيسان 2018، بمشاركة وزراء العمل، ومنظمات أصحاب الأعمال، ورؤساء وأعضاء

الاتحادات والنقابات العمالية في الدول العربية، إلى جانب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وممثلي المنظمات العربية، والإقليمية، والدولية، ذات الصلة .

يشرفنا أن نرفع لفخامتكم باسم الوفود المشاركة، أسى آيات الاعتزاز والتقدير لتفضلكم بالرعاية الكريمة لأعمال مؤتمرنا، وتكليفكم لمعالى السيد / محمد محمود سعفان- وزير القوى العاملة، بافتتاح أعمالها، وكلمتكم التي وجهتموها للوفود المشاركة وما حملته من معان، وتوجهات تعكس دعمكم لقضايا التنمية التي تخدم الإنسان العربي ومشاعركم النبيلة التي استشعرناها من رسالتكم القيمة إلى المشاركين لدعم وتعزيز التضامن والعمل العربي المشترك.

ويسعدنا أن نتقدم بأصدق التهاني بمناسبة تجديد ثقة الشعب المصري العزيز في قيادتكم لاستكمال مسيرة النهضة والتنمية الشاملة . ونسأل الله العليّ القدير أن يحفظ مصر، ويديم عليها نعمة الأمن والأمان والاستقرار، وأن يسدد الله خطاكم فى كل ما يحقق للشعب المصرى التقدم والازدهار والرخاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

فايز علي المطيري
المدير العام لمنظمة
العمل العربية

المهدى ورضوى الأمين
وزير العمل والتأهيل
بدولة ليبيا
رئيس المؤتمر

جيبوتي تصدق على الاتفاقية العربية رقم 8 لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية



تتعد اجتماعها سنوياً ومن ثم تعرض نتائجه على لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات التي تدرج كبنء فني من ضمن بنوء مؤؤمر العمل العربي. وعلى هامش الاجتماع وضح ممثلو منظمة العمل العربية تصميمهم لقاعدة بيانات تتضمن نقاط الاتصال المختصة بمعايير وتشريعات العمل العربية والتي تسهل المتابعة مع الدول الأعضاء في سبيل استكمال التقارير في المواعيد المحددة.

خلال اجتماع ممثلي أطراف الإنتاج الثلاث من جمهورية جيبوتي مع مسؤولين من منظمة العمل العربية على هامش مؤؤمر العمل العربي، ناشء الوفد منظمة العمل العربية توفير الدعم الفني والأنشطة التدريبية، وتم التصديق على الاتفاقية العربية رقم 8 لعام 1977، وفي إطار متابعة التطبيق العملي للاتفاقية المصادق عليها، هناك نماذج متابعة خاصة بالاتفاقيات لعرضها على لجنة الخبراء القانونيين والتي

لقاءات على هامش الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي



اجتمع سعادة المدير العام بممثلي أطراف الإنتاج الثلاث بعد استكمال موريتانيا توقيع كامل بروتوكولات الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل: (حكومات، أصحاب عمل، عمال، أجهزة إحصائية) وأكدت المنظمة من جانبها عزمها عقد دورات تدريبية لتدريب نقاط الاتصال المعنيين بكيفية التعامل مع منظومة الشبكة وتزويد المنظمة بالإحصاءات المطلوبة. وناشد رئيس الوفد المنظمة إيجاد موقف عربي موحد مناصر للدول التي تتعرض لانتقادات المنظمات الدولية. وعبر الوفد عن اهتمامه البالغ بإلحاق عدد من الكوادر في دبلوم الصحة والسلامة ثم طلب

برامج تكوينية، لتدريب المفتشين الموريتانيين وتوعيتهم بالمخاطر المهنية والسيطرة عليها، كما طلب تزويدهم بالمطبوعات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية لصعوبة توفرها في موريتانيا والدول المجاورة، ووعد سعادة المدير العام بتنفيذ كافة مطالبهم وفق جدول محدد.

المطيري يستعرض مع الهاملي خططاً ومشاريع مستقبلية للمنظمة



استعرض معالي السيد **ناصر بن ثاني الهاملي** - وزير الموارد البشرية والتوطين و**فايز المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، مخرجات أعمال الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي والخطط والمشاريع المستقبلية للمنظمة، وأكد حرص الإمارات على مواصلة الدعم للمنظمة بما يعزز من دورها في تطوير آفاق التعاون بين الدول العربية في مجالات العمل، في وقت أشاد فيه المطيري بهذا الدعم.

المطيري يستقبل مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية



وارتفاع معدلاتها، والتعليم التقني والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية العربية للاستفادة من طاقاتها الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبحث ظاهرة عمالة الأطفال في الوطن العربي، التي تعد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في الدول العربية بصورة خاصة، فضلاً عن أهم التحديات التي تواجه المرأة في عملها.

كما تناول اللقاء، أهم التحديات التنموية التي تواجهها البلدان العربية، والحاجة الملحة لتضافر الجهود لإيجاد حلول عملية تساعد في تحقيق إنجازات ملموسة لصالح العمال وتحسين مستوى معيشة الأفراد في الوطن العربي.

استقبل سعادة السيد / **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، لجنة العمل والتنمية الاجتماعية في مجلس الأعيان برئاسة العين / **سوسن المجالي**، واستعرض معهم أبرز المواضيع المشتركة ذات الصلة بقضايا العمل والعمال.

جاء ذلك خلال استقبال **المطيري** وفد مجلس الأعيان، المكون من العين **رابحة الدباس**، والعين **زياد الحمصي**، على هامش أعمال مؤتمر العمل العربي 45 المنعقد في العاصمة المصرية القاهرة.

وناقش اللقاء أبرز قضايا العمل في مختلف دول المنطقة، وعلى رأسها مشكلة البطالة

وزير الإمارات والبحرين يبحثان سياسات برامج التوطين



بحث معالي السيد / **ناصر بن ثاني الهاملي** وزير الموارد البشرية والتوطين مع معالي السيد / **جميل حميدان** وزير العمل والتنمية الاجتماعية في مملكة البحرين سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في مجالات سوق العمل.

وشهد اللقاء استعراض سياسات وبرامج التوطين في كلا البلدين التي تستهدف تعزيز فرص توظيف وتأهيل المواطنين في القطاع الخاص. وأكد الجانبان الحرص على تبادل خبرات وتجارب التوطين المطبقة في البلدين بالشكل الذي يساهم في تطوير هذه الخبرات والتجارب وبما يساهم في دعم ملف التوطين في القطاع الخاص.

لقاء «الصباح» مع الهاملي وجرادات



بحثت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية **هند الصباح** مع وزير الموارد البشرية والتوطين في دولة الإمارات معالي السيد / **ناصر الهاملي** أوجه التعاون والتنسيق بين الجانبين. كما أجرت الوزيرة «**الصباح**» مباحثات ثنائية مع المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية الدكتورة **ربا جرادات**؛ حيث تطرق اللقاء إلى ترتيبات تعزيز وتوسيع أطر التعاون وماهية المجالات التي يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تدعم وتساعد في التحسينات والتطورات الجارية في مجال العمل في الكويت.

سعفان للوزير التونسي: «المشروعات القومية أسهمت في خفض نسب البطالة»



التقى وزير القوى العاملة في جمهورية مصر العربية **محمد سعفان**، معالي السيد / **محمد طرابلسي** وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية؛ حيث ناقشا الأوضاع العمالية في البلدين وأزمة البطالة بين أصحاب المؤهلات العليا. وأشار «**سعفان**» إلى أن هناك تحسناً في نسبة البطالة في مصر،

أن «القانون الجديد سيسهم في تحقيق الاستقرار في المناخ النقابي المصري، وبالتالي يؤثر على الإنتاج والعمل تأثيراً إيجابياً».

ومن جانبه استعرض «**طرابلسي**» الأزمات التي تواجه مناخ العمل التونسي، مشيراً إلى أن تونس تمر بفترة انتقالية تعطي مؤشرات إيجابية للتغلب على هذه الأزمات.

بفضل المشروعات القومية التي تقوم بها الدولة تحت رعاية الرئيس / **عبد الفتاح السيسي**، وأن الفترة المقبلة ستشهد تحسناً ملحوظاً في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

كما تناول اللقاء الحديث عن قانون التنظيمات النقابية في مصر، الذي صدر مؤخراً، وأكد «**سعفان**»

«سعفان» يبحث مع نظيره السعودي آليات سفر العمالة خلال موسم الحج



التقى وزير القوى
العمالة **محمد سعفان**،
نظيره السعودي
الدكتور **علي بن
ناصر الغفيص**،
وزير العمل والتنمية
الاجتماعية،
لبحث عدد من المشاكل
التي تهم العمالة
المصرية في المملكة
العربية السعودية،

بين جميع وفود الدول العربية في المحافل الدولية
بخاصة في مؤتمر العمل الدولي، لتوحيد الرؤى
والوقوف صفاً واحداً في عرض القضايا العربية
المشتركة في هذا المحفل الدولي المهم الذي تشارك
فيه 187 دولة على مستوى العالم.

من جانبه أشاد وزير العمل السعودي، بشفافية
الوزير المصري في عرض القضايا العمالية، مبدياً
استعداده التام للتعاون مع وزارة القوى العاملة فيما
يتعلق بتوفير فرص عمل للمصريين بالمملكة من
خلال الربط الإلكتروني، بخاصة عمالة موسم الحج
الذين يخدمون ضيوف الرحمن خلال الحج، فضلاً
عن تجاوز كافة المعوقات التي قد تطرأ في علاقات
العمل، مؤكداً ترحيبه بمقترح الوزير الخاص بتوحيد
الصف العربي في مؤتمر العمل الدولي، وتقديم رؤية
عربية موحدة لخدمة قضايانا العمالية العربية،
وطرح هذه الرؤية على المدير العام لمنظمة العمل
الدولية.

ووضع آليات تنظم سفرها لموسم الحج، فضلاً عن
القضايا العمالية المشتركة، ودراسة احتياجات سوق
العمل بالمملكة، بالإضافة إلى نظام الربط الإلكتروني
بين الوزارتين، والتنسيق في المحافل الدولية في
القضايا التي تهم الوطن العربي ككل.

أكد الوزير عمق وأصالة العلاقة التاريخية بين
الدولتين الشقيقتين، وأبدى وزير العمل السعودي
حرصه على رعاية وحماية حقوق العاملين الأشقاء
المصريين.

وأكد وزير القوى العاملة **محمد سعفان**، ضرورة
وضع آلية بين وزارتي العمل بالبلدين لاستقدام العمالة
المصرية تتمثل في تنفيذ الربط الإلكتروني بينهما،
بأسلوب يضمن جودة العمالة الفنية المطلوبة، والحد
من العمالة الهامشية واستقدام عمالة تحتاجها سوق
العمل السعودي للحد من المشاكل الناتجة عن الاتجار
بالإقامات، وينهي التلاعب في عقود العمل الوهمية.
وشدد «**سعفان**» على ضرورة التنسيق والتشاور

وزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي يلتقي نظراءه من دولة فلسطين وسلطنة عُمان



واستعرض الوزير مجالات تدخل الوزارة والآليات التي وضعتها حكومة الوحدة الوطنية في مجال التشغيل والتكوين المهني سعياً إلى التقليل من نسبة البطالة وفتح الآفاق أمام طالبي الشغل، ودعا إلى تطوير مذكرة التفاهم في مجال الشؤون الاجتماعية بين البلدين.

واتفق الطرفان على إمضاء مذكرة تفاهم في مجال الضمان الاجتماعي وتبادل الخبرات في هذا المجال. كما مثل دفع علاقات التعاون في مجال الشغل والعلاقات المهنية والحوار الاجتماعي بين تونس وسلطنة عمان محور المحادثة مع وزير القوى العاملة بسلطنة عمان معالي الشيخ / **عبد الله ناصر البكري**.

التقى وزير الشؤون الاجتماعية السيد / **محمد الطرابلسي**، على هامش الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي المنعقد بالقاهرة؛ حيث التقى وزير العمل لدولة فلسطين **السيد مأمون أبو شهلا** ووزير القوى العاملة بسلطنة عمان معالي الشيخ **عبد الله ناصر البكري**.

واستأثر موضوع دفع سبل التعاون في مجال الضمان الاجتماعي باهتمام دولة فلسطين؛ حيث عبر الوزير الفلسطيني عن رغبة بلاده في الاستئناس والاستفادة بتجربة تونس في مجال الضمان الاجتماعي؛ نظراً لثرائها وكذلك في مجال التكوين المهني والتدريب والتعرف على آليات الإدماج المهني.

الهاملي يستعرض برامج التوطين مع وزير القوى العاملة العُماني



التقى معالي السيد / ناصر بن ثاني الهاملي، وزير الموارد البشرية والتوطين، معالي الشيخ / عبدالله البكري، وزير القوى العاملة في سلطنة عُمان.

وجرى خلال اللقاء بحث التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مجالات العمل في إطار منظومة العمل الخليجي. استعرض الوزيران عدداً من الموضوعات المتعلقة بخطط وبرامج التوطين، وسياسات القوى العاملة في البلدين، مؤكدين حرصهما على المضي قدماً في تبادل الخبرات والتجارب ذات الصلة بما يلبي تطلعات وتوجيهات قيادتي البلدين الشقيقين.

اجتماع تنسيقي على هامش أعمال المؤتمر لـ «المطيري» و«جرادات»



في اجتماع تنسيقي عقد بين الدكتورة ربا جرادات مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية والوفد المرافق لها من المستشارين في عدد من الاختصاصات، وبين سعادة السيد / فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، وعدد من مديري الإدارات والمستشارين المرافقين، تقدمت «جرادات» في مستهله بالشكر لسعادة المدير

البرامج المقترحة للتعاون بين المنظمات على ثلاثة مستويات: العمل، وتنفيذ المشاريع والبرامج السياسية والمسوحات، وتم وضع الخطوات التنفيذية. واثمت حسن التنظيم والإعداد الجيد للمؤتمر، ناقش الاجتماع

رئيس منظمة الأسرة العربية يقدم درع المنظمة «المطيري»



اجتمع المدير العام لمنظمة العمل العربية، سعادة السيد / **فايز علي المطيري** مع سعادة السيد **جمال البج** رئيس منظمة الأسرة العربية في الشارقة والسفيرة الأممية الدكتورة **سلوى غدار**، سفيرة الأسرة العربية، والسفير المهندس / **فتحي جبر عفانه** سفير الأسرة العربية، خلال مشاركتهم في الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي؛ حيث أثنى «المطيري» على دولة الإمارات، وعلى الحكومة ودورها المتميز والداعم لبرامج المنظمة، وأشاد بالمبادرات الرائعة التي تطلقها دولة الإمارات، وطالب بأن تحتذي بها الدول العربية، وخلال اللقاء، قدم «البج» درع منظمة الأسرة العربية للمطيري، تقديراً على جهوده التي يبذلها في دعم وتطوير العلاقات بين أطراف الإنتاج ودعم جهود النقابات والمؤسسات التابعة لها.

«المطيري»: يجدد دعوته لمنظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر للمانحين لدعم صندوق فلسطين



بناءً على قرار الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، أبريل/ نيسان 2018) بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو/ حزيران 2018)، وبدعوة من منظمة العمل العربية، تم عقد اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية وفق الإجراءات اللوجستية والترتيبات التنفيذية التي أعدتها المنظمة في هذا الشأن، تأكيداً لحرصها على تعزيز وتدعيم صيغ التنسيق والتعاون بين الوفود العربية وتفعيل دورها ومشاركتها

في مؤتمر العمل الدولي في إطار مجموعة عربية قوية ذات رؤية موحدة حول قضايا العمل والعمال، تم عقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية يوم الأحد الموافق 27 مايو/ أيار 2018 في مقر منظمة العمل الدولية بجنيف وبرئاسة معالي الدكتور/ **المهدي ورزمي الأمين** - وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا باعتباره رئيس الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي، وبحضور عدد من معالي وزراء العمل العرب وسعادة السفراء العرب المعتمدين بجنيف ورؤساء

وأعضاء الوفود العربية الثلاثية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي لعام 2018 بالإضافة إلى مديرة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للبلاد العربية ببيروت، حيث نوقش عدد من البنود، ومن أهمها رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنة التنسيق ولجنة الصياغة، وكلمة المجموعة العربية في المؤتمر ورئاسة الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر، كما نوقش أيضاً التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية



تدخل ضمن اهتمامات البلدان العربية واحتياجاتها التنموية في المرحلة القادمة وصيانة المصالح المشتركة وتحقيق مزيد من الإنجازات الملموسة في مجالات العمل والعمال، ثم عرض «المطيري» بإيجاز الموضوعات المطروحة للنقاش مع التركيز على عددٍ من الموضوعات؛ حيث أكد على أهمية وضع المصلحة العربية فوق كل اعتبار وتقريب وجهات النظر بين الوفود العربية والحفاظ على الحصة المخصصة للبلدان العربية في المجلس ضمن المجموعات الإقليمية، وأن أي عضو عربي يعتبر ممثلاً عن جميع البلدان العربية.

واستناداً لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته «45» ناقشت المجموعة العربية مناهج عمل

المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال الاجتماع بكلمة رحب فيها بالمشاركين مع التقدير على مدى اهتمامات أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية بدعم أنشطة المجموعة العربية التي تنفذها منظمة العمل العربية بصفة دورية على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي السنوي، كما أكد سعادته على أهمية هذا الاجتماع الأول الذي يهدف إلى تعزيز وتدعيم التشاور والتعاون البناء القائم بين الوفود العربية وإتاحة الفرصة إلى مزيد من الحوار والتشاور فيما بينها وتفعيل دورها في اجتماعات منظمة العمل الدولية في إطار رؤية مشتركة ومواقف عربية توافقية حول الموضوعات والقضايا التي

ومتابعة تنفيذ قرار مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974، 1980 اللذين تضمنتا «إدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك آثار الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع أصحاب العمل والعمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وعقد ملتقى دولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018». نوقش في اجتماع المجموعة العربية أيضاً التعاون الإنمائي مع منظمة العمل الدولية والتعاون لصالح فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وتحركات المجموعة العربية بشأن دعم المطالب الفلسطينية والموقف من التصديقات على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل الأفريقي بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي ولجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية بمنظمة العمل الدولية . افتتح سعادة السيد / **فايز علي**



لجنة تطبيق المعايير لمكتب العمل الدولي خاصة طريقة ومعايير انتقاء البلدان لسماعها وعمل بعثات الاتصال المباشر بهدف توحيد الموقف العربي وجهود منظمة العمل العربية فيما يتعلق بالمعايير الانتقائية التي تستهدف بعض البلدان العربية كوسيلة للضغط عليها.

وقد تميز هذا الاجتماع بحضور مكثف من الوفود العربية الذين أعربوا لسعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية عن الشكر والتقدير على حسن الإعداد والتحضير لأنشطة المجموعة العربية على هامش الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018

وعن حرصه المتواصل على تنظيم مثل هذه الأنشطة الهامة ومساهماته الإيجابية لتعزيز التعاون والتكامل العربي في مجالات العمل والعمال والتنمية المستدامة. كما ساهمت الوفود في إثراء النقاش والتفاعل بشكل إيجابي مع الموضوعات المطروحة للنقاش مع تقديم مداخلات تضمنت مجموعة من الملاحظات والإضافات القيمة معربين عن استعدادهم

لبذل مزيد من الجهود لتحقيق طموحات البلدان العربية ومزيد من الإنجازات التنموية بما يدعو إلى التفاؤل بالسير بثبات لتقوية مرتكزات التكتل والتكامل العربي ضمن إطار منظمة العمل العربية، هذا وتطرق سعادة المدير العام إلى تقريره المقدم للدورة «107» حول الآثار المدمرة للمستوطنات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، كما ألقى وزير التأهيل بدولة ليبيا كلمة بعد تسلمه رئاسة المجموعة العربية، أشاد فيها بالجهود القيّمة التي يبذلها «المطيري» لتعزيز ودعم أسس التكامل والتعاون العربي للدفاع عن مصالح الدول العربية في المحافل الدولية بما يساعدها على مواجهة التحديات التنموية في أحسن الظروف.

المطيري في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى يطالب منظمة العمل الدولية بتكثيف جهودها في دعم عمال فلسطين



بدعوة من منظمة العمل العربية تم تنظيم الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى بمقر الأمم المتحدة بجنيف على هامش أعمال الدورة «107» لمؤتمر العمل الدولي وبحضور مكثف ومتميز من معالي الوزراء وسعادة السفراء ورؤساء وأعضاء الوفود ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة على المستويين العربي والدولي، إضافة إلى عدد من ممثلي الهيئات والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية المشاركين في مؤتمر العمل الدولي لعام 2018. وافتتح سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال هذا الملتقى التضامني بكلمة رحّب فيها بالمشاركين من أحرار العالم ومناهضي العنصرية والاحتلال ومحبي السلام وداعمي حقوق الإنسان مؤكداً على أنّ حضورهم المكثف للتضامن مع عمال وشعب فلسطين هو ووقوف مع العدالة والشرعية الدولية. وبعد عرض سعادته إلى تدهور الأوضاع والظروف اللاإنسانية والممارسات التمييزية والتعسفية التي يعيشها عمال وشعب فلسطين أكد أنّ نقل السفارة الأمريكية بالتزامن مع الذكرى الـ 70 لنكبة فلسطين وعزم عدد من الدول الأجنبية على القيام بهذا الفعل المشين يعدّ استهانة وتحدياً لمشاعر العرب مسلمين ومسيحيين ولأحرار العالم ومناهضي العنصرية، وإمعاناً في العبث بتاريخ القدس وتهويدها، وجدّد في ختام كلمته دعوته منظمة العمل الدولية لتكثيف جهودها في دعم عمال فلسطين من خلال عقد مؤتمر



للمانحين لدعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لتوفير التمويل اللازم والنهوض بالواقع التنموي المتأزم . ثم ألقى كل من: معالي السيد / **سمير مراد** - رئيس المؤتمر 107 لمؤتمر العمل الدولي - وزير العمل في المملكة الأردنية الهاشمية، ومعالي الدكتور / **المهدي ورضمي الأمين** - رئيس المجموعة العربية

للدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي وزير العمل والتأهيل - بدولة ليبيا، ومعالي الدكتور / **مأمون أبو شهلا** وزير العمل بدولة فلسطين، وسعادة السيد / **غاي رايدر** - المدير العام لمنظمة العمل الدولية، ومعالي السيد / **بدر لوى كيستا** - رئيس فريق الحكومات، والسيد / **ماتونزي مدوبا** - رئيس فريق أصحاب الأعمال، وسعادة السيد / **كتالينا باسشى** - رئيس فريق العمال كلمة، وذلك بهدف إعطاء صورة حقيقية وواقعية للأوضاع الراهنة وما يجري على أرض الواقع من انتهاكات وتجاوزات وممارسات

تعسفية من سلطات الاحتلال الصهيوني بحق عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وخصوصاً التصعيد الأخير من جانب الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين في الذكرى السبعين للنكبة، كما عبر جميع المتحدثين عن استيائهم وبالفأسفهم عن استمرارية تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف التي أدت إلى تفاقم معاناة العمال والشعب الفلسطيني والتفاقم المخيف في معدلات الفقر والبطالة وخاصة بطالة الشباب، استخدم جميع المتحدثين عبارات صريحة للتضامن الكامل مع القضية والمطالب الفلسطينية والتبديد والشجب بالممارسات والانتهاكات الصارخة لسلطات الاحتلال بحق عمال وشعب فلسطين مع دعوة المجتمع الدولي إلى سرعة الانتقال من مرحلة الكلام والتبديد إلى مرحلة واقعية تتمثل في تقديم مزيد من الدعم والمساعدات المادية وتجسيد البيانات والقرارات في وضع الحل العادل والمنصف وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية القادرة على التعايش في أمن وسلام مع سائر بلدان المنطقة.

كما تم تنظيم معرض للصور التاريخية لفلسطين والمنتجات التقليدية من التراث الفلسطيني حظي باهتمام كبير من قبل المشاركين في الملتقى التضامني

المطيري « في مؤتمر العمل الدولي » يطالب بإعادة النظر في منهجية وآلية لجنة المعايير الدولية



والمواثيق الدولية، ودعا المشاركين إلى المساهمة في إعادة الحقوق إلى مستحقيها، ودعوة الجهات المانحة لاستثمار الطاقات البشرية الواعدة بدعم مشاريع التشغيل والأعمال الريادية، مجدداً دعوته لمنظمة العمل الدولية، لعقد مؤتمر للمانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية، لإيجاد فرص العمل اللائق وتأمين الحياة الكريمة للشباب الفلسطيني.

كما طالب سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية في كلمته، بإعادة النظر في منهجية وآلية لجنة المعايير حتى لا يكون هناك أي شبه انحياز أو انتقائية في تحديد الحالات المخالفة لمعايير العمل غير تلك التي تتعلق بالأهداف المعلنة والمعروفة لمنظمة العمل الدولية، مؤكداً على أهمية الالتزام بالشفافية والحيادية في تعامل اللجنة مع الدول العربية حفاظاً على مصداقيتها وتحقيق أهدافها، ويأتي هذا تأكيداً لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته «45» لعام 2018 وما أقرته المجموعة العربية التي اجتمعت على هامش الدورة «107» لمؤتمر العمل الدولي.

وخطط التنمية المستدامة. مؤكداً «سعادته» أنه من الصعب تنمية مجتمع يهمل جزءاً من قوته البشرية القادرة على الإنتاج في ظل التسارع المذهل لتطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال، وتغير طبيعة أسواق العمل وتبدل مفهوم العمل التقليدي، وبروز أنماط تشغيل حديثة، والتي تعتبر عوامل جذب تسهل دخول المرأة سوق العمل وتساعد على تحسين وضعها المعيشي، واستثمار طاقاتها بالشكل الأمثل بما يتلاءم مع طبيعة دورها الاجتماعي والأسري، حيث إن هذا الطموح يأتي مواكباً لتوجهات منظمة العمل العربية في سعيها منذ تأسيسها إلى تعزيز المساواة وسد الفجوة في معدلات المشاركة بين الجنسين؛ بإيجاد الإطار التشريعي لتنظيم شروط وظروف عمل المرأة وحمايتها من خلال ما أصدرته من معايير عمل عربية، تضمنت أحكاماً أكدت على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الأجر والتعليم والتدريب ورعاية الأمومة،

نوه «المطيري» في كلمته على أن التصعيد الأخير من جانب الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين في الذكرى السبعين للنكبة، يناشد ضميرنا الإنساني لوقف النزيف البشري وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب المعاناة اليومية التي يعيشها عمال وشعب فلسطين، وحرمانهم من أبسط حقوقهم في انتهاك لجميع الأعراف

ألقى سعادة السيد / **فائز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، كلمة في الدورة «107» لمؤتمر العمل الدولي ظهر الخميس 31 مايو/ أيار 2018، حيث هنأ فيها رئيس المؤتمر معالي السيد / **سمير مراد** - وزير العمل في المملكة الأردنية الهاشمية، وهيئة مكتب المؤتمر، وممثلي المجموعات على نيلهم الثقة، كما أثنى على حسن اختيار موضوع تقرير السيد / **غاي رايدر** لهذه الدورة «مبادرة المرأة في العمل: الدفع قدماً نحو المساواة» الذي يأتي في إطار إطلاق مبادرة مئوية المرأة في العمل، إحدى المبادرات السبع بمناسبة مئوية الأولى لمنظمة العمل الدولية، ليعكس سعي المنظمة الدؤوب لتعزيز المساواة وتذليل العقبات الهيكلية المتجذرة في طريق تحقيقها، وحث أطراف الإنتاج في العالم على تحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل، والسير قدماً نحو تنفيذ الهدف الخامس لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

منوهاً إلى أن تقريره الذي عرض على الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي في إبريل الماضي بعنوان «**ديناميكية أسواق العمل العربية: التحولات ومسارات التقدم**»، أكد على أهمية تمكين المرأة العربية ودعم أنشطتها المعرفية لزيادة الفرص وتحسين نوعية الوظائف المتاحة لها في أسواق العمل وتعزيز قدرتها التنافسية للانخراط في برامج

مراد ومطر يترأسان أعمال



عن فريق العمال، ترأس معالي الوزير / **سمير مراد** والسيد / **خليفة مطر** إدارة جلسات المؤتمر وفقاً للنظام المتبع في منظمة العمل الدولية؛ حيث نوقش تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية المعروض على الدورة المنعقدة حول «مبادرة المرأة في العمل: الدفع قدماً نحو المساواة»، الذي يأتي في إطار إطلاق مبادرة مئوية المرأة في العمل، إحدى المبادرات السبع بمناسبة المئوية الأولى لمنظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى التقارير المطروحة على جدول الأعمال من أهمها الحوار الاجتماعي، والقضاء على العنف، والتحرش في عالم العمل، وتقارير لجنة الخبراء بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

انتخب المشاركون في أعمال الدورة «107» لمؤتمر العمل الدولي (حكومات - أصحاب أعمال وعمال)، معالي السيد **سمير سعيد مراد** - وزير العمل - المملكة الأردنية الهاشمية، رئيساً للمؤتمر الذي انطلقت فعالياته في جنيف يوم الإثنين 28/5/2018، وانتخب المؤتمر نواباً للرئيس هم: السفير / **جوجاك الميجير** - سويسرا عن فريق الحكومات والسيد / **خليفة خميس مطر** عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية عن فريق أصحاب العمل نائباً لرئيس أعمال الدورة «107» للمؤتمر - رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الفجيرة - دولة الامارات العربية المتحدة عن فريق أصحاب العمل، والسيدة / **أكيكو جونو** - اليابان

دورة «107» لمؤتمر العمل الدولي



المطيري من البحرين: التزامكم بدورية انعقاد المؤتمر يبرز اهتمامكم في المحافظة على عناصر الإنتاج وفي مقدمتها العامل الإنسان



تحت رعاية معالي الشيخ/

خالد بن عبدالله آل خليفة - نائب رئيس مجلس

الوزراء، افتتح يوم الأربعاء

الموافق 25 إبريل نيسان في

المنامة - مملكة البحرين،

المؤتمر والمعرض الوطني الرابع

للسلامة والصحة المهنية، تحت

شعار «**المناهج المبتكرة في**

مجال السلامة والصحة

المهنية» وبناءً على الدعوة

الموجهة من وزارة العمل والتنمية

الاجتماعية شارك سعادة الأستاذ

فايز علي المطيري المدير العام

لمنظمة العمل العربية في افتتاح

أعماله مستهلاً كلمته بتوجيه الشكر

باسمه وباسم منظمة العمل العربية

لمملكة البحرين على هذه المبادرة

الطيبة مشيداً بالتزامهم بدورية

انعقاد هذا المؤتمر كل سنتين،

والذي يبرز مدى الاهتمام في

المحافظة على عناصر الإنتاج والتي

يأتي في مقدمتها العامل الإنسان

أداة التنمية وأساس استدامتها من

خلال توفير البيئة الآمنة والصحية

للعمل، وتبني شعار «**المناهج**

المبتكرة في مجال السلامة

والصحة المهنية»؛ وما يندرج

تحت هذا العنوان من محاور يعكس

حرصهم على العمل لتنفيذ الهدف

الثامن لخطة التنمية المستدامة

2030، لتوفير العمل الكريم واللائق

وتحقيق النمو الاقتصادي؛ والسعي

إلى توفير بيئة آمنة للعامل في كافة

القطاعات على المستوى الوطني،

منوهاً إلى ما تسبب به الحوادث

المرتبطة بالعمل والأمراض المهنية

عالمياً في وفاة وإصابة ملايين

العمال، وما ينجم عنها من تكاليف

اقتصادية واجتماعية ونفسية

باهظة. «أولت المنظمة هذا الموضوع

أهمية بالغة فأصدرت 19 اتفاقية

عمل عربية تضمنت العديد من

البنود ذات الصلة، وأفردت لها

اتفاقية رقم 7 لعام 1977 هدفت

هذه المعايير إلى النهوض بتشريعات

العمل العربية وتطويرها لتحقيق

حماية أفضل لصحة وسلامة الطبقة

العاملة». هذا وأشار إلى دور المعهد

العربي للصحة والسلامة المهنية،

في إثراء المكتبة العربية بالكثير من

الإصدارات المتعلقة بمسائل حماية

بيئة العمل، والتي تعتبر مراجع هامة

ومتميزة لتحسين أداء الشركاء

الاجتماعيين في الدول العربية،



مشيراً إلى البرامج التدريبية عالية الجودة، والبرامج التأهيلية لنيل شهادة دبلوم في الصحة والسلامة المهنية المدرجة في خطة عمل منظمة العمل العربية 2018 مؤكداً استعداد المنظمة لتقديم برامج الدعم الفني لأطراف الإنتاج .

وفي الجلسة الافتتاحية أكد معالي السيد / **جميل حميدان**، وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس السلامة والصحة المهنية، على أهمية السلامة والصحة المهنية في حماية الموارد البشرية وبيئة العمل، وصيانتها من المخاطر والحوادث المهنية، كما أشاد بدور منظمة العمل العربية خلال مسيرة عملها في تطوير التشريعات والنهوض بالصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي، وبالدور المميز الذي يقوم به سعادة الأستاذ **فايز المطيري** المدير العام للمنظمة في تحسين خبرات الكوادر العربية في هذا المجال، شاكراً له تلبية دعوته. وتابع قائلاً: «إن التطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم وما ينتج عنها من متغيرات متسارعة في مختلف تقنيات قياس الأداء، يحتم على جميع الشركاء ضرورة بذل المزيد من الجهود لتنمية الموارد البشرية وتطوير التدريب المهني لخلق جيل من الكوادر والكفاءات القادرة على مواكبة المتغيرات، وتطوير منظومة معايير قياس المهارة والكفاءة، والوصول للمستويات المتقدمة في جودة العمل والإنتاج».

تناول المؤتمر على مدى يومي انعقاده العديد من الجوانب الخاصة بتطوير معايير منظومة الصحة والسلامة المهنية، وآخر المستجدات المتعلقة بالتشريعات الوطنية في هذا المجال، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أبرز التقنيات العملية للسلامة في مجال إدارة المقاولين، فضلاً عن استعراض عوامل تعزيز الصحة المثالية للعمال في بيئة العمل، وتعزيز ثقافة الصحة والسلامة الوقائية وربطها بالقدرة التنافسية، وتفعيل خطط وبرامج التدريب والتأهيل، والالتزام باستخدام قياس مؤشرات الأداء على مستوى المنشآت لجدواها الاقتصادية والاجتماعية لكل من أصحاب العمل والعمال وأطراف الإنتاج الثلاثة. ومجلس السلامة والصحة المهنية .

وفي ختام جلسة الافتتاح قام معالي / **الشيخ خالد بن عبد الله** بتكريم الشركات المساهمة في رعاية المؤتمر، وثلاثة من رواد العمل في هذا المجال، ثم تفضل معاليه بمرافقة السادة أصحاب المعالي والسعادة بافتتاح المعرض المرافق الذي تضمن أحدث التقنيات المبتكرة المطبقة في السلامة والصحة المهنية بمواقع العمل.

لقاءات مكثفة لسعادة فايز علي المطيري على هامش



سعادة السيد / فايز علي المطيري والسيد / غاي رايدر

على هامش أعمال الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي 2018، أجرى سعادة السيد **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية العديد من اللقاءات التنسيقية والتشاورية حول اهتمامات الدول العربية مع السادة الوزراء ورؤساء وأعضاء الوفود ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية ومع عدد من كبار المسؤولين في المنظمات الإقليمية والدولية، حيث التقى سعادته السيد / **غاي رايدر**

المدير العام لمنظمة العمل الدولية وتباحثا معاً سبل تعزيز التعاون بين المنظمين بما يخدم مصالح البلدان العربية، وخلال هذا اللقاء، عبر سعادة السيد **فايز المطيري** عن شكره وتقديره للسيد / **غاي رايدر** على حسن اختيار موضوع تقريره المعروض على الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي والذي يتناول قضايا المرأة في العمل وهي من الموضوعات التي تحظى باهتمام مميّز من منظمة العمل العربية في إطار توجهاتها للمرحلة القادمة ضمن خطط

وبرامج التنمية المستدامة في البلدان العربية بما يتطلب تدعيم التنسيق والتعاون بين المنظمين لتحقيق أهدافهما المشتركة في هذا الشأن. ثم تعرّض سيادته إلى ملحق تقرير السيد **غاي رايدر** حول أوضاع العمّال في الأراضي العربية المحتلة مؤكداً على أنّه بالرغم من الجهود الذي بذل في إعداد هذا التقرير تبقى النتائج المحققة محدودة جداً وعلى منظمة العمل الدولية بذل مزيد من الجهود لتقديم حلول عملية تساعد في تحقيق إنجازات ملموسة في المنطقة من حيث حماية العمّال الفلسطينيين وضرورة إرسال بعثة متخصصة لمساعدتهم على استرجاع حقوقهم المحجوزة لدى السلطات الإسرائيلية وجدّد الدعوة لضرورة تنظيم مؤتمر دولي للمانحين بالتعاون المشترك بين منظمتي العمل العربية والدولية بما من شأنه توفير التمويل اللازم لإنعاش الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لتمكينه من توفير فرص العمل اللائق للفلسطينيين والتصدي

ش أعمال الدورة «107» لمؤتمر العمل الدولي



سعادة السيد / فايز علي المطيري ومعالى السيد / سمير مراد

للتدهور المتواصل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

كما تعرّض سيادته إلى التغيّرات في المنطقة العربية وحالات عدم الاستقرار والهجرة واللجوء والنزوح وهي اضطرابات أصبح لها تأثيرات سلبية على الأمن والاستقرار في مختلف مناطق

العالم، إضافة إلى تأثيراتها على أسواق العمل في البلدان العربية ممّا يستوجب أيضاً تدخلات جدية من منظمة العمل الدولية لمعالجة هذه الأوضاع والمساهمة في توفير مقومات التنمية في الوطن العربي بالتعاون المشترك مع منظمة العمل العربية، وفي ختام اللقاء، قدّم سعادة السيد

فايز علي المطيري إلى السيد غاي رايدر دعوة للمشاركة في الملتقى الدولي للتضامن مع عمّال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى مع نسخة باللغتين العربية والإنجليزية من ملاحظات المجموعة العربية حول تقريره بشأن أوضاع العمّال في الأراضي العربية المحتلة.



سعادة السيد / فايز علي المطيري ومعالى / حسن إدريس سميرية



سعادة السيد / فايز علي المطيري ومعالى / مأمون أبو شهلا

كما حرص سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية على مقابلة العديد من وزراء العمل العرب وممثلي منظمات أصحاب الأعمال والمنظمات والاتحادات العمالية لتبادل الآراء معهم حول المسائل التي تحظى باهتماماتهم بما يخدم مصالح البلدان العربية بأطرافها الثلاث. كما كان لسعادة السيد / **المدير العام** لقاء برئيس المؤتمر السيد / **سمير مراد** وزير العمل بالملكة الأردنية الهاشمية تبادل من خلاله الرأي حول أنشطة المجموعة العربية. وقدم له دعوة للمشاركة في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.



سعادة / فايز المطيري والسيد / علي فياض



سعادة / فايز المطيري والسيد / ستار دهبوس



سعادة / فايز المطيري والسيد / علي صبيح علي الساعدي
والسيد / هشام العبادي والسيد / حمدي أحمد

المطيري: يشيد بتجربة الجزائر في مجال العمل والتشغيل



في إطار تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ومنظمة العمل العربية، استقبل وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، معالي السيد / **مراد زمالي** يوم السبت الموافق 5 مايو 2018 بمقر الوزارة في الجزائر العاصمة، سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، حيث تباحث الطرفان آفاق التعاون بين الجانبين في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتبادلا الآراء حول التطورات التي طرأت على أسواق العمل، وأهمية تعزيز التنسيق والعمل المشترك بين الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بمكافحة بطالة الشباب.

يأتي هذا اللقاء في إطار زيارة العمل التي

قام بها سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لافتتاح أعمال الورشة التدريبية التي نفذتها المنظمة حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل خلال الفترة (6 - 8 مايو/ أيار 2018) في العاصمة الجزائرية.

أكد «**المطيري**» أن التجربة الجزائرية تعتبر من التجارب العربية المتميزة وأحد الدروس المستفادة، وستعمل منظمة العمل العربية على نقلها إلى باقي الدول العربية للاطلاع عليها، لا سيما فيما يتعلق بتدابير تشغيل الشباب ومكافحة البطالة والحوار الاجتماعي، والآليات التنفيذية المتخذة في تطبيق القوانين.



المطيري : الحوار الهادف والبناء هو السبيل الأمثل لمعالجة مشاكل وقضايا العمل..

تحت رعاية معالي السيد/ **فهد الجوعان** - **التنمية المستدامة 2030** التي
السيدة/ **هند صبيح براك** عضو مجلس إدارة غرفة تجارة
الصبيح - وزيرة الشؤون وصناعة الكويت، والسيد/ **أحمد**
الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة مدير عام الهيئة
للشؤون الاقتصادية، وبحضور العامة للقوى العاملة بوزارة
سعادة السيد/ **فايز علي** الشؤون الاجتماعية والعمل، ممثل
المطيري - المدير العام لمنظمة راعي الورشة، افتتحت أعمال
العمل العربية، والسيد/ **محمد** ورشة عمل تحت عنوان «تفاعل
جمعان الحضينة - رئيس وانسجام أطراف الإنتاج
الاتحاد العام لعمال الكويت، يعزز دعم تنفيذ خطط

السيد/ **فايز علي المطيري**،
رحب سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية،
السيد/ **فايز علي المطيري**

في كلمته بالحضور المشاركين في أعمال الورشة التي تجمع ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في دولة الخليج، موجهاً الشكر والامتنان لمعالي السيدة الوزيرة/ **هند صبيح براك الصبيح** لرعايتها الكريمة لأعمال هذا النشاط، مؤكداً على أهمية دور الوزارة والهيئة الرائد والبناء في تحقيق التنسيق والتفاعل والانسجام بين طرفي الإنتاج في بيئة عمل مناسبة تحكمها التشريعات الوطنية المتطورة وخطط العمل الناجحة، وتتضح فيها الأهداف، وتراعى فيها المصالح المشتركة .

نوه «**المطيري**» إلى أن خطة التنمية المستدامة 2030 تتمحور حول تحقيق الرفاه والعدالة للإنسان من حيث حقه في الحصول على العمل اللائق والتعليم ذي الجودة والقضاء على الفقر، وهذا لن يتم إلا من خلال الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة والمرتبطة بالعملية الإنتاجية، فالإقتصاد اليوم أصبح اقتصاداً مفتوحاً ولا اعتبار فيه للمسافات ولا مكان فيه إلا للأقدر في الإنتاج والجودة والمنافسة لتلبية تزايد الطلب على

نوعية ومهارات محددة لدى القوى العاملة والقادرة على التكيف مع المستجدات والمتغيرات السريعة في المهن ووسائل وأساليب الإنتاج ودعم فرص المنافسة في الأسواق العالمية، كما أشار سعادته في كلمته إلى أن المنظمة أدرجت هذا النشاط ضمن خطة عملها لعام 2018، مساهمة في رسم ملامح مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، وأوضح أن هذا الدور الذي تضطلع به منظمة العمل العربية بحكم التمثيل الثلاثي الذي تقوم عليه ورسالتها في إرساء مجتمع العدالة الاجتماعية ودعم قوى الإنتاج لزيادة الإنتاجية معتمدة أسلوب الحوار باعتبار الحوار الهادف والبناء هو السبيل الأمثل لمعالجة مشاكل وقضايا العمل.

ووجه السيد/ **أحمد محمد موسى** - مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة، ممثل راعية الورشة، كلمة قيمة في حفل الافتتاح أعرب فيها عن أهمية محاور هذه الورشة والتي تأتي منسجمة مع سياسة التنمية المستدامة التي تتبعها دولة الكويت وأن مشاركة الهيئة العامة

للقوى العاملة هذا الحدث يعبر عن التزامها بأحكام الدستور وقانون العمل الكويتي، واحترامها لاتفاقيات العمل العربية والدولية بما يحقق الغاية والدور الذي رسمته في العلاقات بين أطراف الإنتاج. وختم كلمته موجهاً الشكر لمنظمة العمل العربية ومديرها العام على المبادرة الطيبة بإقامة هذه الورشة متمنياً نجاح أعمالها، ثم تناول الكلمة السيد **فهد يعقوب الجوعان** - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت وتناولت كلمته «أهمية التشاور الثلاثي والحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاث بدولة الكويت» في استقرار علاقات العمل وزيادة الإنتاج والارتقاء بمستوى الخدمات، وأوضح بأن الغرفة سباقة في تنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء مركز عبد العزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير والذي يقوم بتقديم خدماته لآلاف المتدربين سنوياً، ويهدف إلى تدريب وتأهيل وصقل مهارات ومعارف الشباب وفقاً لأحدث الأساليب العلمية والتقنية فضلاً عن استضافة الغرفة معارض

للفرص التوظيفية وتنظيم ورش عمل مشتركة مع كليات الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وألقى سعادة / **محمد جمعان الحضيّنة** - رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت كلمة تضمنت أهمية هذه الورشة التي تأتي ضمن إطار التطبيق العملي لبروتوكول التعاون والتنسيق بين الاتحاد ومنظمة العمل العربية وأشار إلى أن عنوان الورشة يعبر عن جوهر سياسة الاتحاد وموقفه المبدئي في هذا المجال فنحن نؤمن بأن الحوار بين فرقاء الإنتاج وبناء جسور المودة والتفاهم والتعاون والعمل المشترك هو الأساس الأمتن والوسيلة الأفضل للتوصل إلى وضع سياسات استراتيجية للتنمية المستدامة، في ختام كلمته تمنى النجاح لأعمال الورشة والاستفادة من الدراسات والبحوث المقدمة.

شارك في أعمال هذه الورشة أكثر من (60) مشاركاً ومشاركة في مقدمتهم قيادات الاتحاد العام لعمال الكويت، وعدد من قيادات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للقوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة الكويت، فضلاً عن عدد من المختصين بقضايا التنمية والتشغيل بدولة الكويت كما شارك عدد من السادة رجال الأعمال والصحافة والمهتمين بقضايا العمل والعمال.

ومن خلال جلسات العمل التي استمرت على مدى ثلاثة أيام عمل وفي ضوء العروض المقدمة من قبل السادة الخبراء والعناصر الأساسية التي تضمنتها أوراق العمل والتجارب الناجحة والأسلوب المميز في إدارة الجلسات والحوار الإيجابي الهادف والبناء من قبل السادة المشاركين، وبعد مناقشات مستفيضة توصل المشاركون إلى مجموعة من التوصيات التي تخدم أطراف الإنتاج الثلاث في الوطن العربي، وتدعو إلى التوسع في ممارسة الحوار وتعزيز قنوات الاتصال والمشاركة الفاعلة خاصة في مجالات رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التنموية الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية ووضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج للنهوض بالتشغيل والتصدي لمشكلات البطالة، وإلى وضع الإطار التشريعي الملئم لتنظيم الحوار الاجتماعي بما يمكن من تنفيذ أهداف التنمية

المستدامة وتحقيق النتائج الكفيلة بتطوير النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وتحقيق الرفاة للأفراد والمجتمعات، والاهتمام بالبحث العلمي والأنشطة الابتكارية الهادفة إلى زيادة المعرفة، وتعزيز الاتفاق عليه وتوفير مناخ ملائم مشترك لتنمية الموارد البشرية كعنصر محرك لعملية الإنتاج، كما دعت أيضاً أطراف الإنتاج الثلاثة إلى دعم العمل النقابي وتقوية أطره التنظيمية والمهارية والتعليمية والحفاظ على وحدته واستقلاليته مما يسهم في تمكين التنظيمات النقابية من أداء دورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

أكد المشاركون في الورشة على أهمية متابعة التصديق على المعايير العربية والدولية وخاصة تلك الاتفاقيات التي تعزز الحوار الاجتماعي ودور أطراف الإنتاج في عملية التنمية، ومراعاة هذا التصديق عند وضع وتطوير التشريعات الوطنية بحيث تكون جميع التشريعات الوطنية منسجمة ومتوافقة مع المعايير العربية والدولية، وضرورة توفير المقومات الأساسية للحوار بما فيها

المعلومات اللازمة لكافة الشركاء في الحوار الاجتماعي وسهولة الحصول عليها وخاصة المتعلقة بالقضايا القانونية والاقتصادية والاجتماعية، والاطلاع على الدراسات والتحليلات المتعلقة بذلك، والعمل على وضع البرامج والسياسات الكفيلة بتطوير الخدمات اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من تدريب وتمويل وتسويق عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص والخروج من النهج التقليدي في العمل إلى النهج الحديث، وحث الجهات المختصة بالتعليم والتدريب والتشغيل لإيجاد نظام متكامل لسوق العمل وتوفير الاحتياجات التي يتطلبها قطاع الإنتاج من المهارات والتخصصات بالسرعة الممكنة.

في نهاية حفل الافتتاح قدم سعادة السيد / المدير العام للمنظمة درع منظمة العمل العربية لكل من راعي أعمال الورشة، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، والاتحاد العام لعمال الكويت عرفاناً وتقديراً من منظمة العمل العربية لجهودهم..



ومن جانبه قدّم السيد / محمد جمعان الحضيّنة - رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت درع الاتحاد لسعادة السيد / فايز علي المطيري



بيان منظمة العمل العربية بمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية 2018

28 إبريل

اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية



في هذا المجال، من خلال المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية الذي أنشئ عام 1983 كأحد الأذرع الفنية المتخصصة التابعة لمنظمة العمل العربية، ويقوم المعهد بتحقيق المهام الموكولة إليه في مجال حماية بيئة العمل، من خلال الدورات التدريبية الموجهة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، أصحاب أعمال، عمال) في ضوء احتياجاتهم، والترويج للامتثال لمعايير الصحة والسلامة المهنية ورفع مستوى الوعي لدى العمال وأصحاب العمل من خلال توفير المشورة الفنية وإعداد الدراسات والأدلة الاسترشادية والترجمة والنشر، إضافة إلى تعزيز علاقات التعاون الفني والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بمسائل الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي والدولي.

المتعلقة بالأدوات القانونية المتعلقة بالعمل؛ لتضمن حقوق العمال وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وتحدد مسؤوليات وواجبات أطراف الإنتاج الثلاث. وأكدت على ضرورة حماية العمال من المخاطر المهنية، وتحسين شروط وظروف العمل ورفع الوعي الصحي وتعزيز الثقافة الوقائية على المستوى الوطني؛ للتعرف على مخاطر بيئة العمل وسبل السيطرة عليها، بغرض الوقاية من الإصابات والأمراض المهنية والمرتبطة بالعمل، وضمان بيئة عمل آمنة وسليمة، كما هدفت هذه المعايير إلى النهوض بتشريعات العمل العربية وتطويرها لتحقيق حماية أفضل لصحة وسلامة الطبقة العاملة.

تحرص منظمة العمل العربية على تقديم المعونة الفنية لأطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية

تسبب الحوادث المرتبطة بالعمل والأمراض المهنية سنوياً في وفاة وإصابة ملايين العمال عالمياً، وما ينجم عنها من تكاليف اقتصادية واجتماعية ونفسية باهظة تظهر آثارها واضحة على مستوى الأسرة والمجتمع وعلى مستوى أصحاب العمل، والنتائج المحلي الإجمالي للدولة.

وترسيخاً لهدف منظمة العمل العربية الأساسي في حماية حياة العمال وصحتهم، وتحسين ظروف وشروط العمل والنهوض بمستوى الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي، وإيماناً بأن العمل اللائق هو العمل الذي يوفر بيئة عمل آمنة وصحية للعامل، أولت المنظمة هذا الموضوع أهمية بالغة؛ حيث أصدرت 19 اتفاقية عمل عربية و9 توصيات تضمنت العديد من البنود الخاصة بالصحة والسلامة المهنية، نظمت بموجبها كافة الجوانب

المطيري، في افتتاح أعمال الورشة التدريبية: الطموح كبير والعمل مستمر لإيجاد سوق عمل عربي متكامل



الوطن العربي والأجهزة الإحصائية العربية لضمان انسياب المعلومات واستمراريتها، وهذا سيكون له أبلغ الأثر في بناء نظام معلوماتي عربي موحد لأسواق العمل. قائلًا: «إن مشروع الشبكة يضع لبنة تسهم في حل مشكلة البطالة والعمل على تحسين سياسات التشغيل والاستخدام في الوطن العربي وصولاً إلى تحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة العربية في ضوء احتياجات أسواق العمل العربية» معرباً في نهاية كلمته عن ثقته بأن يحظى هذا المشروع بكل أشكال الدعم والمساندة وأن تنهياً له أسباب النجاح بتفاعل أطراف الإنتاج وأن يلقي التجاوب والتفاعل المطلوب من جميع الأجهزة الإحصائية العربية حتى يحقق الهدف المنشود.

ومن جانبه أكد معالي السيد / **مراد زمالي** في كلمته إلى أن الجزائر ستعمل على تعزيز التعاون مع منظمة العمل العربية من أجل استكمال مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل والاهتمام بتبادل المعلومات للاستناد إليها في اتخاذ القرارات المناسبة، وأشار **زمالي** إلى أن تنظيم هذه الورشة التدريبية الإقليمية يهدف إلى التعرف على آليات المنظومة المعلوماتية للشبكة والتدريب على طرق وأساليب تزويد الشبكة بالبيانات والمعلومات اللازمة حول سوق العمل، وأشاد معالي الوزير بمشروع الشبكة الذي سيسمح للدول العربية بإعداد خارطة بخصوص المناصب المقترحة بالدول العربية والسماح لطالبي العمل بالعمل على مستوى المؤسسات والشركات دون الاستعانة بكفاءات أجنبية في إطار تحقيق التنسيق والتعاون بين الدول العربية.

نظمت منظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ورشة تدريبية حول «الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل» في الجزائر العاصمة، استمرت لمدة ثلاثة أيام شارك فيها اثنان وخمسون متدرباً ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاث في الجمهورية الجزائرية والمفتشية العامة للعمل والمديرية العامة للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة والجمعية العامة للمقاولين الجزائريين والوكالة الوطنية للتشغيل.

افتتح سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، أعمال الورشة التدريبية بحضور معالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيد **مراد زمالي** وذلك في مقر المدرسة العليا للضمان الاجتماعي والتي عقدت بناء على طلب الجمهورية الجزائرية، للوقوف على احتياجات وطموحات أطراف الإنتاج الثلاثة والأجهزة الإحصائية، والتعرف على آليات العمل الخاصة بالشبكة تمهيداً للتوقيع على البروتوكولات الثنائية بين منظمة العمل العربية والجهات المعنية.

وفي مستهل كلمته الافتتاحية رحب «**المطيري**» بمعالي السيد الوزير وبجميع السادة المشاركين وأشار سعادته إلى التحديات التي تواجه دولنا العربية في المجال الإحصائي مشيراً إلى دور الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل في بناء نواة منظومة معلوماتية عربية تعتمد على مواكبة المعايير الدولية وتوفير قاعدة بيانات عن أسواق العمل العربية تساعد متخذي القرار وأصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص لدعم نمو الاقتصاد العربي، مؤكداً سعي المنظمة إلى إيجاد آلية متطورة للقطاع الإحصائي والمسوحات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تسعى إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، وتوفر البيانات التي تساعد في بناء المؤشرات الخاصة بقياس الأداء، إضافة إلى المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية الأخرى، مضيفاً أن هذا لا يمكن له أن يتحقق إلا بتنسيق والتعاون والتنسيق الكامل بين أطراف الإنتاج في

المدير العام: «ظهور المهن الجديدة يقدم فرصاً حقيقية لدعم تشغيل ذوي الإعاقة»



تحت رعاية معالي السيد/ **محمد كبارة** وزير العمل بالجمهورية اللبنانية، وحضور سعادة السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، والسيد الدكتور/ **إبراهيم العبدالله** رئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، والسيد الدكتور/ **بشارة الأسمر** رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان، والسيد/ **غسان غصن** الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، افتتحت أعمال الندوة القومية «آليات سوق عمل جديدة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة» التي تعقدها منظمة العمل العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع وزارة العمل بالجمهورية اللبنانية، يوم الإثنين الموافق 9 يوليو تموز 2018، بحضور «61» مشاركاً من أطراف الإنتاج في الدول العربية .

بدأ سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية، السيد/ **فايز علي المطيري**، كلمته بالترحيب بالحضور المشاركين بأعمال الندوة والتي تجمع ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، موجهاً الشكر والامتنان لمعالي السيد **محمد كبارة** لرعايته وحضوره الكريم لأعمال هذا النشاط، كما وجه الشكر والتقدير للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة على تعاونهم مع منظمة العمل العربية في تنفيذ هذه الندوة التي تهدف إلى التنسيق والحشد نحو رؤية عربية موحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أسواق العمل، والسعي لتضمين قضاياهم ضمن

أنواع الإعاقة والتزامات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص في تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم ليكونوا قادرين على ممارسة العمل الملائم لهم، والعمل على إدماجهم في المجتمع والقضاء على كل مظاهر العزل والتمييز من خلال النص على ذلك في تشريعات العمل الوطنية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ترجمة الحقوق إلى واقع يتساوى فيه الأفراد بعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز والإقصاء.

في ختام كلمته تمنى «المطيري» النجاح لأعمال الندوة وأن تتوصل إلى توصيات يسهل أن ترى طريقها للتنفيذ على أرض الواقع.

وهدفت الندوة إلى تحليل الوضع الراهن لسياسات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية وتبسيط الضوء على وضعهم في خطة التنمية المستدامة 2030 وتعزيز نهج الحماية الاجتماعية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال تبسيط الضوء على وضع هذه الفئة في خطة التنمية المستدامة 2030، والعمل على تعزيز نهج الحماية الاجتماعية لحقوقهم ومناقشة كيفية استثمار الفرص التي تتيحها الأنماط الجديدة للعمل في النهوض بأوضاعهم، والوقوف على أوضاع النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل.

وبعد مناقشة استمرت ثلاثة أيام تضمنت ست جلسات عمل قدم فيها السادة الخبراء أوراق العمل وتجارب الدول، وبعد المداخلات والمناقشات توصل السادة المشاركون إلى عدة

أولويات برامج التنمية المستدامة 2030 والتي يأتي انعقادها مواكباً لدور منظمة العمل العربية في تحليل ومتابعة آليات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على محددات وسياسات أسواق العمل العربية وما صاحبه من التوجه نحو اقتصاد المعرفة، مما يتطلب إيجاد آليات جديدة لصياغة سياسات تشغيل تستجيب للمتطلبات التي فرضتها التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة وفقاً لما انتهى إليه تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية الذي عرض على الدورة «45» 2018، تحت عنوان «ديناميكية أسواق العمل العربية: التحولات ومسارات التقدم»

وأشار «المطيري» في كلمته إلى ظهور بعض المهن الجديدة والتي تقدم فرصاً حقيقية لدعم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة إذا ما تمكنا من تحديث منظومة التدريب المهني والتقني في اتجاه بناء وتطوير برامج ومضامين للتدريب على المهن الجديدة وتسهيل الانتقال إليها لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والهيكلية الحديثة لأسواق العمل في الدول العربية.

هذا وأكد سعادة السيد/ **فايز المطيري** في كلمته على أن القوانين هي عنوان الحقوق ومصدرها، وهو ما يفسر اهتمام منظمة العمل العربية بتطوير التشريعات في الدول العربية وفقاً للمعطيات الجديدة لأسواق العمل وذلك من خلال متابعة مواءمتها مع الاتفاقيات العربية والدولية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة ونذكر منها اتفاقية العمل العربية رقم (17) بشأن تأهيل وتشغيل المعاقين، والتي حددت



توصيات تخدم وبشكل كبير أوضاع العمال بشكل عام والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص؛ حيث دعوا أطراف الإنتاج الثلاثة للتعاطي مع الأشخاص ذوي الإعاقة كقضية تنموية من خلال اعتماد نهج اقتصادي واجتماعي جديد يضمن حقوقهم في إطار الأسواق الجديدة للعمل، وإلى تبني آليات جديدة لتأمين الحقوق المكرسة للعمال وفقاً للمعايير العربية والدولية للعاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الأنماط الجديدة للعمل، لتعزيز الآليات الوقائية للحد من إصابات العمل مما يقلل من زيادة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية، وتكريس أراضيات الحماية الاجتماعية الشاملة وربطها بمؤشرات قياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، كما دعا المشاركون الدول العربية التي لم تصدق بعد على الاتفاقية العربية رقم 17 بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة للتصديق عليها والعمل على تطبيق أحكامها، وطالب المشاركون في أعمال الندوة القومية من منظمة العمل العربية إصدار أداة قانونية تعنى بتنظيم الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين في الأنماط الجديدة للعمل، وإنشاء لجنة ثلاثية تعنى بأوضاع وحقوق العمال من ذوي الإعاقة.

عرفاناً وتقديراً من منظمة العمل العربية لجهودهم، قدم سعادة السيد المدير العام في نهاية حفل الافتتاح درع منظمة العمل العربية لكل من:



معالي السيد/ محمد كبارة - وزير العمل - الجمهورية اللبنانية



سعادة الدكتور/ بشارة الأسمر رئيس الاتحاد العمالي العام الجمهورية اللبنانية



الدكتور/ إبراهيم العبدالله رئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة

منظمة العمل العربية تطلق في تونس التقرير السادس للتشغيل



برعاية كريمة من سعادة السيد / **يوسف الشاهد** - رئيس الحكومة التونسية تم إطلاق التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية «**أسواق العمل: تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل**» نظراً للأهمية الفائقة التي توليها تونس لموضوع التشغيل والحدّ من البطالة كرافد أساسي للتنمية، بمشاركة أكثر من (60) مشاركاً ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في 14 دولة عربية، فضلاً عن عدد من المختصين بقضايا التنمية والتشغيل بالجمهورية التونسية، وعدد من السادة رجال الإعلام والصحافة والمهتمين بقضايا العمل والعمال . وأعرب معالي السيد / **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية في كلمته عن الشكر والتقدير للسيد يوسف الشاهد رئيس الحكومة التونسية لموافقته على الإشراف على حفل إطلاق التقرير موجهاً الشكر لجميع الأطراف بالجمهورية التونسية على حسن الاستقبال والترحيب وتقديم العون والمساعدة والتسهيلات في الإعداد والتحضير لهذا الملتقى. وقد أدركت منظمة العمل العربية من بداية هذا العقد أن أوضاع البطالة وتزايدها ومخاطر الفقر ومظاهره وخاصة بين صفوف الشباب هو أحد وأهم الأخطار التي تهدد الاستقرار الاجتماعي وتقوض مكتسبات التنمية رغم الثروات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها الكثير من بلداننا العربية. وللمساهمة في مواجهة هذه الأخطار فقد نفذت منظمة العمل العربية خلال العام الماضي 89 نشاطاً 74 % منها أنشطة قومية أكدنا وبعمق

شديد ومشاركة فاعلة من ممثلي الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال على النهوض بالقضايا الاجتماعية والتنمية البشرية والتشغيل، ولم تغفل تعميق علاقاتنا الدولية للاستفادة من تبادل الخبرات الناجحة ونقلها للساحة العربية، وهو ما يستدعي محاولة فهم أبعادها وأسبابها وتداعياتها على المفاهيم القائمة حول العمل ولكن أيضاً استباقها بالعمل على القيام بالمراجعات الضرورية لمناهج التعليم والتدريب والتأهيل ولمضامين الحوار الاجتماعي ولدور الشركاء الاجتماعيين بما يضمن مواكبة التغيرات والتأقلم مع مقتضيات الصناعة الرقمية، وبما يوفر مستلزمات الحماية وشروط الحفاظ على مواطن الشغل. وإنّ الحاجة إلى الكفاءات المؤهلة والمتمكنة من أساليب العمل الحديثة أصبحت رهاناً حقيقياً وهو ما يفرض علينا اليوم توجيه الحوار الاجتماعي ليجعل من التعليم والتدريب مدى الحياة هدفاً استراتيجياً مطلقاً.



وألقى السيد/ **نور الدين الطوبوبي** - الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل كلمة جاء فيها أن تجليات الثورة التكنولوجية الرقمية، أصبحت وإن لم تكتمل بعد في سوق العمل بأقطارنا العربية، واضحة المعالم في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوروبا وسائر البلدان الصناعية، ولن تلبث أن تغمر بقية البلدان ومنها منطقتنا العربية، وهو ما يستدعي محاولة فهم أبعادها وأسبابها وتداعياتها على المفاهيم القائمة حول العمل ولكن أيضاً استباقها بالعمل على القيام بالمراجعات

الضرورية لمناهج التعليم والتدريب والتأهيل ولمضامين الحوار الاجتماعي ولدور الشركاء الاجتماعيين بما يضمن مواكبة التغيرات والتأقلم مع مقتضيات الصناعة الرقمية الوشيكة، وبما يوفر مستلزمات الحماية وشروط الحفاظ على مواطن الشغل. وإنّ الحاجة إلى الكفاءات المؤهلة والمتمكنة من أساليب العمل الحديثة أصبحت رهاناً حقيقياً وهو ما يفرض علينا اليوم توجيه الحوار الاجتماعي ليجعل من التعليم والتدريب مدى الحياة هدفاً استراتيجياً مطلقاً.



وجاءت كلمة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية لتثمن عالياً هذه السّنة الحميدة التي دأبت عليها منظمة العمل العربية التي تتطور من دورة إلى أخرى خدمة للشباب العربي والتزاماً بأهم عناصر التنمية البشرية حيث يأتي إطلاق هذا التقرير في فترة تعيش فيها المنطقة العربية أصعب الظروف سواء فيما يخصّ الوضع الاقتصادي في العديد من الأقطار، أو فيما يخصّ الضغوطات الديمغرافية على سوق الشغل وعدم قدرة الاقتصاديات على استيعاب الأعداد الهائلة من الشباب طالبي الشغل. كما يأتي هذا التقرير أيضاً

في ظل أوضاع سياسية وأمنية تجعل المنطقة فضاء أزمة دائمة سواء بمفعول الحروب والنزاعات المسلحة أو بمفعول صراع الأشقاء وأزمات الجوار التي لن تزيد إلا في حالة العطالة وتفاقم الصعوبات والتي تلقي بظلالها على نسق النمو الاقتصادي وحرية التجارة والاستثمار وعلى فرص خلق مواطن شغل لائقة ومنتجة ودائمة.



وفي مستهل كلمة الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، توجه بالشكر لمنظمة العمل العربية على إعداد التقرير الدوري الذي تصدره المنظمة كل سنتين حول أمهات القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يئن من وطأتها سوق العمل في الدول العربية واقترح الحلول والتصورات لمعالجتها، فإننا نعتبرها أيضاً فرصة لنؤكد من خلالها مرة أخرى على أنّ كافة البلدان العربية عموماً وبلادنا على وجه الخصوص في حاجة ضرورية في مثل هذا الطرف الصعب وفي ظل الأوضاع الإقليمية

والدولية المتقلبة إلى إعادة الاعتبار إلى العمل باعتباره قيمة حضارية لخلق الثروة ودفع عجلة الإنتاج والحفاظ على السلم الأهلي وتحقيق أهداف الثورة في الحرية والكرامة وتأمين استحقاقاتها في التنمية العادلة والشاملة. لذلك يجب أن نعمل من أجل الإعلاء من شأن هذه القيمة ونخلص في القيام بها ونفاني في أدائها لنرفع تحدياتنا الاقتصادية والاجتماعية فأوطاننا مازالت تنتظر الكثير من سواعد وعقول كافة أبنائنا وبناتنا.



وجاءت كلمة معالي السيد / **أحمد أبو الغيط** - الأمين العام لجامعة الدول العربية لتؤكد أن جامعة الدول العربية تولي أهمية كبيرة لموضوع التشغيل والبطالة والذي يعتبر أحد أولويات العمل العربي المشترك والذي يتضح جلياً بالدور الذي تقوم به منظمة العمل العربية باعتبارها أحد الأذرع الفنية لجامعة الدول العربية في هذا المجال وأكد على أن هذا التقرير يعتبر أهم الوثائق التحليلية للواقع العربي في جوانبه التنموية وأوضح أهمية ما تضمنه التقرير من محاور هامة تتعلق بالتدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل فضلاً عن الأبعاد الاجتماعية لقضايا التشغيل والبطالة.



في ختام حفل الافتتاح ألقى معالي السيد / **محمد الطرابلسي** - وزير الشؤون الاجتماعية كلمة تناول فيها الترحيب بالسادة الضيوف، وأشار إلى أن تونس قد سبق واحتضنت إطلاق التقرير الثاني حول التشغيل والبطالة سنة 2010. وقد برهن هذا التقرير مرة أخرى عن مدى انشغال المنظمة بموضوع التشغيل والبطالة وهو يتضمن عدة محاور هامة نذكر منها خاصة الملامح الأساسية لأسواق العمل العربية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التشغيل ودور التدريب المهني في تأهيل الشباب لسوق العمل والتطورات التكنولوجية الحديثة

وأثرها على أسواق العمل في العالم عموماً وفي الدول العربية بصفة خاصة كما تناول هذا التقرير دور القطاع الفلاحي في أسواق العمل العربية وقضايا الهجرة والبطالة. وأضاف قائلاً: نحن؛ إذ نطلق هذا التقرير السادس حول البطالة والتشغيل فإننا نؤكد على تلازم البعدين الاجتماعي والاقتصادي وأهمية تطوير الموارد البشرية ومعالجة قضايا البطالة ونأمل أن يكون هذا التقرير وثيقة مرجعية لصانعي القرار، كل في مجاله وحسب مخططات التنمية في دولنا العربية.



وحظي الحفل بتشريف معالي السيد / **فوزي عبد الرحمن** - وزير التكوين المهني والتشغيل، وألقى كلمة قيمة أعرب فيها عن أهمية محاور هذه الندوة والتي تأتي منسجمة مع أهداف التنمية المستدامة، ودعا إلى إرساء مجالات جديدة للتعاون العربي المشترك في قطاع التكوين المهني والتشغيل، وختم كلمته بالشكر لمنظمة العمل العربية ومديرها العام على المبادرة الطيبة بإقامة هذه الندوة متمنياً نجاح أعمالها.

وضمن خطة منظمة العمل العربية لعام 2018 عقدت ندوة قومية تحت عنوان «**سياسات التعليم التقني والتدريب المهني في الدول العربية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية**» بالتعاون والتنسيق مع وزارة التكوين المهني والتشغيل بالجمهورية التونسية خلال الفترة من (28 - 30 يونيو/ حزيران 2018)، لتكريس وتفعيل برامج وسياسات لمواجهة البطالة بين صفوف الشباب ومحاربة الفقر في البلدان العربية، عن طريق دعم خطة التنمية المستدامة 2030 بمشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في 14 دولة عربية فضلاً عن عدد من المختصين بقضايا التنمية والتشغيل بالجمهورية التونسية كما شارك عدد من السادة رجال الإعلام والصحافة والمهتمين بقضايا العمل والعمال.

ناقشت الندوة على مدى ثلاثة أيام عمل مجموعة أوراق عمل وتجارب وطنية أعدت من قبل السادة الخبراء والمختصين، حيث عرض الدكتور / **رضا قويعة** - الخبير العربي في مجال تنمية الموارد البشرية والتشغيل - الجمهورية التونسية ورقة عمل تحت عنوان «رؤية شاملة لعلاقة منظومة التعليم والتدريب بعالم الإنتاج وفق أهداف التنمية المستدامة 2030»، وعرض السيد / **كاظم شمخي** - الخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل - مستشار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - جمهورية العراق ورقة عمل تحت عنوان «البرنامج العربي المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة، وعرض في اليوم الثاني لأعمال الندوة القومية التي ترأسها معالي السيد / **يوسف نوار** - وزارة التكوين المهني والتشغيل بالجمهورية التونسية، ورقة عمل للسيد / **محمد شريف** - مستشار المدير العام لمنظمة العمل العربية، تحت عنوان البرنامج العربي المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة، ومن ثم عرض ثلاث تجارب قطرية لكل من: مملكة البحرين وعرضها السيد / **باسم كويتان** - نائب رئيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين وجمهورية مصر العربية وعرضتها السيدة **منى صادق** كبير باحثين بالإدارة المركزية للتدريب المهني بوزارة القوى العاملة، والجمهورية العربية السورية وعرضها السيد / **حمد القلعاني** - عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لعمال سوريا، «الإلكسو» وعرضها الدكتور / **محمد مدبولي** - مدير إدارة التريبة بالمنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس، وجاءت جلسة العمل الثالثة ليرأسها السيد **حمد القلعاني** - عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لعمال سوريا؛ حيث نوقشت أوراق عمل حول رؤية عربية لتنمية ثقافة العمل وروح المبادرة لدى الشباب العربي للسيدة/ **وجدان بن عياد** - متصرف بوزارة التكوين المهني والتشغيل للقطاع الحكومي - الجمهورية التونسية، وعرض الدكتور/ **محمد عبد الشفيق** - الخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل ورقة عمل تحت عنوان «متطلبات التوسع في اقتصاد المعرفة والأنماط الجديدة للعمل في البلدان العربية»، هذا وقد شهدت جلسة العمل الثالثة عروض قطرية لكل من الدكتورة/ **رنا الجمل** - المستشار القانوني لمعالي وزير العمل والدكتور/ **أحمد إبراهيم أحمد** - عميد الكلية التقنية بجامعة الخرطوم، كما ترأس الجلسة الرابعة السيد **الهامل مارينز** - رئيس الكونفدرالية لأرباب العمل بالجزائر حيث نوقش فيها ورقة عمل للسيد/ **محمد ماني** - مدير الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل في تونس تحت عنوان «دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دعم منظومة التشغيل في الوطن العربي» وعرض قطري **لعطوفة السيد** / **هاني خليفات** - أمين عام وزارة العمل الأردنية، وترأس الجلسة الخامسة والأخيرة لأعمال الندوة القومية السيد مستشار السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية، السيد/ **محمد شريف داوود**؛ حيث قدم فيها عرضين قطريين للسيدة/ **وجدان بن عياد** - الجمهورية التونسية والسيد/ **محمد ذياب** - دولة فلسطين.

ومن خلال جلسات العمل التي استمرت على مدى ثلاثة أيام عمل وفي ضوء العروض المقدمة من قبل السادة الخبراء والعناصر الأساسية التي تضمنتها أوراق العمل والتجارب الناجحة والأسلوب المميز في إدارة الجلسات والحوارات الإيجابية الهادف والبناء من قبل السادة المشاركين. تمكن المشاركون من الوصول إلى عدة توصيات، دعوة الدول العربية إلى تشكيل لجان ثلاثية من أطراف الإنتاج الثلاثة لصياغة وإصلاح ومتابعة تنفيذ البرامج الهادفة لتنفيذ الخطط التنموية المعتمدة على المستوى الوطني وبالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة وإلى تبني سياسات تمنح الشباب فرصة المساهمة في خطط تطوير مجتمعاتهم بانخراطهم في أعمال ذات توجه شبابي يحدث نمواً اقتصادياً إلى جانب بناء قدراتهم لإحلال الأمن والسلام في المنطقة، كما دعوا الدول العربية إلى تسهيل التجسير بين مستويات التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي ضمن مسارات عمودية كإحدى الأدوات لمواجهة الصورة السلبية النمطية السائدة في معظم البلدان العربية عن خريجي منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وفتح آفاق للتعليم مدى الحياة واتخاذ السياسات اللازمة لزيادة نسبة المشاركة والالتحاق ببرامج التعليم والتدريب التقني والمهني، ودعوة منظمة العمل العربية إلى بذل المزيد من الجهد في اتخاذ الترتيبات المناسبة بشأن وضع إطار للمؤهلات والمعايير المهنية العربية بالتنسيق والتعاون مع مختلف الجهات والهيئات الإقليمية والعربية التي يتوافر لديها خبرات وتجارب مميزة في هذا المجال من أجل إيجاد آلية ولغة توافقية مشتركة تساعد على الاعتراف المتبادل بمؤهلات ومهارات العمالة العربية وقدراتها الإنتاجية بما يسمح بالتوسع في استخدامها في البلدان العربية.

وتعزيز جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة المعتمد من القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الأولى (الكويت 2009) وخاصة المشروع الخاص بالمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل فضلاً عن مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية، وحث



مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني على وضع استراتيجيات تهدف إلى موازنة مخرجاتها مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية في أسواق العمل سريعة التغير من أجل مواجهة تحديات البطالة وخاصة بطالة الشباب حديثي التخرج، وذلك استرشاداً بالاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقني والمهني الصادرة عن منظمة العمل العربية عام 2010، كما أكد المشاركون على ضرورة تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمرات العمل العربية الخاصة بتوطين التكنولوجيا وإحلال قوة العمل العربية محل العمالة الوافدة في أشغال فرص العمل المتوافرة والإسراع بإنشاء مراكز تدريب المدربين العربية الثلاث التي أقرتها القمة الاقتصادية الأولى في الكويت عام 2009.

قدم المشاركون في ختام أعمال الندوة شكرهم وتقديرهم لمعالي السيد / **فوزي عبد الرحمن** - وزير التكوين المهني والتشغيل بالجمهورية التونسية والسادة العاملين معه على جهودهم المقدرة وتذليل كافة العقبات لإنجاح أعمال هذه الندوة، كما توجهوا بالشكر إلى سعادة السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية لعقد وتنظيم هذه الندوة القومية الهامة ومتابعته الشخصية لجميع مراحل الإعداد لها فضلاً عن الأنشطة والفعاليات العديدة التي نفذت مؤخراً في العديد من الدول العربية التي تأتي في صميم مصلحة أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي. كما قدموا الشكر والتقدير للسادة الخبراء ومقدمي أوراق العمل على جهودهم العلمية المتميزة في إعداد وتقديم دراساتهم القيمة والهادفة والشكر موصول للسكرتارية الفنية لمنظمة العمل العربية على جهودها الطيبة التي أسهمت في إنجاح أعمال الندوة .

«المطيري» يفتح حلقة عمل بصلالة تؤكد أهمية تعزيز منظومة التشغيل والحوار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة



تحت رعاية سعادة
الشيخ/ سالم بن عوفيت
الشنفري رئيس بلدية ظفار،
وحضور سعادة السيد **فايز علي**
المطيري - المدير العام لمنظمة
العمل العربية، وسعادة السيد
حمد بن خميس العامري وكيل
وزارة القوى العاملة لشؤون العمل،
افتتحت يوم الأحد الموافق 29
يوليو/ تموز 2018 حلقة عمل
حول «دعم منظومة التشغيل
الوطني لتحقيق أهداف
التنمية المستدامة» التي
تنظمها منظمة العمل العربية
بالتعاون مع وزارة القوى العاملة .
أعرب سعادة / **فايز علي**
المطيري المدير العام لمنظمة
العمل العربية، في كلمته عن
الشكر والامتنان لمعالي الشيخ
عبدالله بن ناصر بن
عبدالله البكري وزير القوى
العاملة في سلطنة عُمان لكريم
استجابته لعقد هذه الورشة
الهامة لكوادر وقيادات منتسبي
الوزارة، كما وجه الشكر لكل من
ساهم في الإعداد والتحضير مع
كوادر المنظمة لعقد هذه الورشة



بهدف تحقيق الأهداف المشتركة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكر في كلمته أن تنظيم هذه الورشة التي كرست لقيادات وزارة القوى العاملة وكوادرها وعدد من كوادر وقيادات ممثلي منظمات أصحاب الأعمال والعمال على أمل أن تكون حلقة في سلسلة متصلة من الأنشطة المماثلة التي تهدف إلى تعزيز منظومة التشغيل الوطني والحوار الاجتماعي وتحقيق المزيد من التعاون البناء لخدمة

الوطن وأبنائه الكرام وتعزيز سبل تنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة 2030 في إطار من التكامل الذي يجمع عناصر الإنتاج التي تملكها القوى العاملة لبناء الحاضر الزاهر والوصول إلى المستقبل المشرق الذي ينشده شعب السلطنة الأصيل بإذن الله. وإن دعم تنفيذ خطط التنمية المستدامة 2030 يتطلب مضاعفة الجهود والتوافق على أولويات وآليات العمل التي تجمع ولا تفرق، وتقوي ولا تضعف، لأن النجاح يخدم الجميع مهما كانت مواقعهم من المسؤولية، حكومة، وأصحاب أعمال، وعمالاً، وأن

التحديات والصعوبات لا يمكن قهرها والتغلب عليها إلا بتضافر كافة الجهود.

وقد جاءت كلمة وزارة القوى العاملة بسلطنة عُمان التي ألقاها السيد / **خالد بن حمد الرواحي** - مدير عام المديرية العامة للقوى العاملة بمحافظة ظفار، إن من أبرز مكونات التشغيل الوطني الداعم لهذه المنظومة نحو استقرارها ونموها وتطويرها هو القطاع الخاص والذي بات مُعَوِّلاً عليه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي دعم الاقتصاد الوطني، وعليه فقد آن الآوان لأن يتجه المختصون والمعنيون بقضايا التشغيل إلى تكثيف أعمالهم البحثية نحو القطاع الخاص؛ نظراً لأهميته ودوره الكبير في دفع عجلة الاقتصاد نحو الحراك والفاعلية؛ إذ أصبح حرياً بهؤلاء المختصين دراسة قضايا هذا القطاع واستشراف مستقبله وتأثيراته على الاقتصاد، بغية الوصول إلى مرئيات معتبرة قد تحد من مشكلات التشغيل، وتسهم في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة مؤكداً على أن ريادة الأعمال تعتبر مدخلاً مهماً للغاية



لخلق مزيد من فرص العمل التي تفعل بدورها الحراك الاقتصادي وتتميه؛ لذا أصبح لازماً تطوير الوسائل المستخدمة في زيادة الأعمال عبر إنشاء أندية خاصة بها فاعلة ومجهزة بكافة الوسائل والأدوات الحديثة.

أكد السيد / **نبهان بن أحمد البطاشي** رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال سلطنة عُمان، في كلمته على أن قضية التشغيل واستيعاب الباحثين عن عمل تعد من القضايا التي تحظى باهتمام بالغ من الدول، وتسعى بشكل دائم إلى دراستها وتشخيصها ووضع الحلول التي من شأنها الحد من البطالة أو التخفيف من آثارها، ولكون قضية التشغيل من القضايا الوطنية التي لا تختص بها جهة معينة، فقد بات أمراً مهماً الاسترشاد بمعايير العمل العربية والدولية في هذا الجانب، فجعلت الحقوق التي تشكلت بموجب هذه المعايير والمواثيق العالمية في القرن العشرين كانت كفيلاً بتنظيم العلاقة بين أطراف الإنتاج على قاعدة حقوق كل طرف وواجباته، وبما يحقق التنمية المستدامة في الدول.

ناقشت الحلقة على مدى ثلاثين يوماً عدة محاور من بينها دور المعايير المهنية في تطوير التعليم المهني والتقني إلى جانب



استعراض البرنامج العربي وتمكينهم من خلال تقديم الدعم الفني وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص للقيام بدور فاعل ومؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والدعوة إلى إقرار استراتيجيات تعتمد على كفاءة الطاقة، والطاقة الأنظف والطاقة المتجددة.

المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة وتوفير فرص العمل بالإضافة إلى مناقشة الأنماط الجديدة للعمل والتكنولوجيا المتقدمة للمعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فضلاً عن استعراض تجارب ميدانية من أطراف الإنتاج في السلطنة.

وبعد أن عقدت اللجنة عدة اجتماعات تدارست فيها الملاحظات والخلاصات التي قدمها السادة أعضاء اللجنة والخبراء ومداخلات المشاركين، تم التوصل إلى عدد من التوصيات من أهمها تعزيز مبدأ التشغيل الذاتي من خلال نشر التوعية والتدريب على ريادة الأعمال

وتمكينهم من خلال تقديم الدعم الفني وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص للقيام بدور فاعل ومؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والدعوة إلى إقرار استراتيجيات تعتمد على كفاءة الطاقة، والطاقة الأنظف والطاقة المتجددة.

كما طالب المشاركون بدعم التنظيمات العمالية وتعزيز دورها في رسم الخطط الإنتاجية وتمكين الكوادر القيادية من تحمل المسؤوليات في إنجاح أهداف التنمية المستدامة والعمل على تحقيق شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص ليكونا عنصراً أساسياً في رسم السياسات التنموية المستدامة ومشاركاً في صنع القرار وتكثيف

التوعية الإعلامية بمختلف الوسائل على ريادة الأعمال وتقديم الدورات وورش العمل التي تساعد الباحثين عن العمل في دخول ريادة الأعمال.

وتأكيداً للاهتمام المتزايد من وزارة القوى العاملة في سلطنة عُمان وكبار المسؤولين في محافظة صلالة، فقد حضر حفل الختام، الذي كان برعاية سعادة **عبد الله بن عقيل أحمد آل إبراهيم** - مستشار وزير الدولة ومحافظ ظفار، مع عدد من كبار مسؤولي المحافظة وسعادة **بن خميس العامري** وكيل الوزارة لشؤون العمل، وتم توزيع شهادات المشاركة لكافة السيدات والسادة الذين حضروا على مدى ثلاثة أيام عمل الورشة.

فعاليات وأنشطة خلال الربع الأخير من 2018

تعقد منظمة العمل العربية اجتماعات الدورة العادية التاسعة والثمانين خلال يومي 17-18 / أكتوبر تشرين الأول 2018 في دولة الكويت بناء على دعوة كريمة من معالي السيدة / **هند صبيح براك الصبيح** وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية.

هذا وتميز أعمال هذه الدورة انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة لفترة جديدة من 2018-2019 من أطراف الإنتاج الثلاثة، وستتضمن البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة (89) العديد من الموضوعات الهامة، حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي، واستكمال تشكيل لجنة الحريات النقابية ولجنة شئون عمل المرأة العربية لمدة عامين (2018-2020) بمكتب العمل العربي، وتقرير عن نشاطات وإنجازات المنظمة بين دورتي المجلس، وتقرير عن نتائج أعمال الدورة 102 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما

سيعرض تقرير حول الفعاليات والأنشطة والبرامج التي نفذتها المنظمة وتصب في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 التي تلزم المجتمع الدولي بوضع حد للفقر والجوع وتحقيق التنمية بأبعادها الثلاثة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

كما سيتضمن جدول أعمال المجلس تقريراً هاماً عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة؛ حيث دأبت منظمة العمل العربية على تسخير كافة إمكانياتها لدعم القضية الفلسطينية في كافة المحافل والتكتلات الإقليمية والدولية ودعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في شتى المجالات في مواجهة الأعمال والتصرفات غير الإنسانية وغير المشروعة للكيان الصهيوني، ومساعدة الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك دعمه لنيل استقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

تعقد منظمة العمل العربية إدارة التنمية البشرية بالتعاون مع إدارة الإعلام ندوة توعوية حول الاقتصاد الأخضر في الدول العربية للتعرف على متطلبات التحول إلى الوظائف الخضراء لدعم التشغيل في الوطن العربي، ودور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي والخطوات التي تساعد صانعي السياسات لتعزيز دور الاقتصاد الأخضر في التنمية.
جمهورية السودان - بورتسودان

تعقد منظمة العمل العربية إدارة العلاقات الدولية و التعاون الفني بالتعاون مع وزارة الشغل والإدماج المهني دورة تدريبية حول: (الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل للوقوف على احتياجات وطموحات أطراف الإنتاج الثلاثة والأجهزة الإحصائية)، والتعرف على آليات العمل الخاصة بالشبكة
المملكة المغربية - الرباط

تعقد منظمة العمل العربية إدارة الحماية الاجتماعية ندوة حول: (الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية) تهدف الندوة إلى التعرف على أوجه تمويل مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية وتدريب مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية على إجراء الدراسات الاكتوارية بشكل دوري حول أوضاعها المالية المستقبلية ضمانا لاستمراريتها.
الجمهورية اللبنانية - بيروت

تعقد منظمة العمل العربية إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المركز العربي لإدارات العمل بالجمهورية التونسية، والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية دورتان تدريبيتان حول: (معايير العمل العربية والمفاوضة الاجتماعية)، (والبرنامج التدريبي في مجال الصحة والسلامة المهنية)
الجمهورية الموريتانية - موريتانيا

تعقد منظمة العمل العربية إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع معهد الثقافة العمالية ندوة توعوية حول: (دور الحوار الاجتماعي في تطوير آليات سوق العمل) خلال شهر ديسمبر، كما تعقد أيضا الدورة (39) للجنة الخبراء القانونيين

تعقد منظمة العمل العربية إدارة التنمية البشرية ندوة توعوية حول: (المستجدات في مجال الهجرة) لمتابعة تيارات الهجرة والتنقل العربية والتعرف على الأنماط والاتجاهات الجديدة التي طرأت عليها وتواصل وتجديد الحوار بين كافة الأطراف ذات العلاقة في دول الإرسال والاستقبال ودول العبور كآلية فعالة لإدارة جيدة لتيارات الهجرة وتعزيز فوائدها لكافة الأطراف



مراد: استراتيجيات التفتيش تشمل أصحاب العمل والعمالة الوافدة

أكد معالي وزير العمل السيد **سمير سعيد مراد** أن استراتيجيات التفتيش على المنشآت التي تنتهجها الوزارة، تستهدف كافة أصحاب العمل والعمالة الوافدة الموجودة على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية من جميع الجنسيات في مختلف القطاعات للتأكد من مدى التزامهم بالقرارات والقوانين التي تهدف إلى مصلحتهم ومصلحة العاملين لديهم، وصولاً إلى سوق عمل منظم، جاء ذلك خلال لقائه جميع موظفي مديريات وأقسام التفتيش في المملكة بحضور أمين عام الوزارة المهندس / **هاني خليفات**، مشدداً على حرص الوزارة على دعم الاستثمار والمستثمرين في الأردن وتطبيق روح القانون والأنظمة المعمول بها في كافة القطاعات المختلفة، من خلال الإدارات الرقابية التابعة لها - والأجهزة الأمنية المختصة، وبين أهمية إيلاء التفتيش الأولوية القصوى وفق إجراءات حضارية إنسانية قانونية تعكس المستوى المتطور والكفاءة العالية والنزاهة والشفافية التي يتمتع بها مفتشو الوزارة، وأضاف أن الوزارة تدرس حالياً اتخاذ المزيد من الخطوات والقرارات الهادفة إلى ضبط السوق، لافتاً إلى ضرورة التركيز خلال حملات التفتيش على مخالفات الحد الأدنى من الأجور، وقوينة أوضاع العمالة الوافدة المخالفة، وتشغيل الإناث، وبيئة العمل اللائقة والسلامة والصحة المهنية، وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأثنى **مراد** خلال اللقاء على الجهود التي يبذلها المفتشون خلال عملهم الميداني، داعياً إياهم إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق المصلحة العامة.



ذلك ريادة الفضاء وهو الأمر الذي يبعث على الفخر والاعتزاز بمثل هذه النماذج المشرفة التي تساهم بفاعلية في صناعة غد مشرق لدولة الإمارات في ظل القيادة الرشيدة».

الكبير الذي تقدمه قيادتنا الرشيدة لشباب الوطن ورؤيتها الثاقبة التي تجسدت في الخطط والاستراتيجيات التي تم وضعها لتمكين وإعداد الإنسان الإماراتي وصقل قدراته ومهاراته بما يتواءم مع متطلبات المستقبل الواعد لدولة الإمارات». وأضاف «يؤكد هذا الإنجاز على كفاءة شباب الإمارات وتميزهم وجاهزيتهم وقدرتهم على محاكاة التطور بمختلف أشكاله، ومن بين

هنا معالي السيد **ناصر بن ثاني الهاملي** وزير الموارد البشرية والتوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة، **هزاع المنصوري** و**سلطان النيادي** باختيارهما أول رائدي فضاء على المستوى العربي لمحطة الفضاء الدولية، مؤكداً في الوقت ذاته ثقته بأنهما سيسجلان حضوراً لافتاً ومتميزاً في عالم الفضاء. قال معاليه: «إن هذا الإنجاز الإماراتي يعد إحدى ثمار الدعم

اتفاقية للتنسيق والمتابعة بين القوى العاملة وغرفة التجارة



وقعت وزارة القوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة عمان اتفاقية برنامج التنسيق والمتابعة لتحقيق تعاون مثمر بين الوزارة والغرفة وتنفيذ الشراكة القائمة بينهما، بهدف إيجاد حلقة وصل تعمل على تسهيل كافة الإجراءات التي قد تواجه أصحاب وصاحبات الأعمال وإيصال مرئياتهم ومطالبهم بشأن القرارات التي تصدرها الوزارة والمتعلقة بتنظيم سوق العمل، وذلك بمقر الوزارة. وقع الاتفاقية سعادة وكيل وزارة القوى العاملة لشؤون العمل، نيابة عن الوزارة فيما وقع سعادة **قيس بن محمد اليوسف** رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان

قانون العمل من قبل منشآت القطاع الخاص. وقال الدكتور **الجنبي** حول الاتفاقية: الاتفاقية تأتي في إطار التنسيق والمتابعة المستمرين والذي من شأنه تسهيل الإجراءات والمعاملات التي تتطلبها مشروعات أصحاب الأعمال والمستثمرين، والتغلب على التحديات التي تواجههم، مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية تخدم أصحاب الأعمال في مسقط والمحافظات.

للمشؤون الاقتصادية والفروع رئيس مجلس إدارة فرع الغرفة بمحافظة الوسطى، والمهندس **حمود بن سالم السعدي** عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، رئيس مجلس إدارة فرع الغرفة بمحافظة جنوب الباطنة، عضولجنة الحوار الاجتماعي، وقد نصت الاتفاقية على عدد من الموضوعات المتعلقة بتنظيم سوق العمل وتطبيق أحكام

ممثلاً عن الغرفة، وذلك بحضور الدكتور **سالم بن سليم الجنبي** نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان



زماي في زيارة عمل و تفقد لولاية سيدي بلعباس

قام وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيد / **مراد زماي**، بزيارة عمل وتفقد للهياكل التابعة لدائرته الوزارية بولاية سيدي بلعباس، وخلال زيارته، دشن السيد «**زماي**» المقر الجديد للوكالة المحلية للتشغيل ببلدية تلاغ بسيدي بلعباس، كما أشرف رفقة والي الولاية السيد / **الطاهر حشاني** على تدشين مركز الدفع التابع للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء على مستوى بلدية تلاغ.

خلال زيارته، دشن السيد **زماي** المقر الجديد للوكالة المحلية للتشغيل ببلدية تلاغ بسيدي بلعباس.

و عاين السيد «**زماي**»، أشغال مشروع إنجاز وحدة



جامعة الدول العربية ومنظماتها ضيف شرف الدورة (50) لمعرض القاهرة الدولي للكتاب 2019

أعلنت اللجنة المنظمة لمعرض القاهرة الدولي للكتاب عن اختيار جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها ضيف شرف في الدورة الخمسين لمعرض الكتاب، وذلك في إطار الاحتفال بمرور خمسين عاماً على تأسيس معرض القاهرة الدولي للكتاب (اليوبيل الذهبي)، وستكون «القدس ... العاصمة الأبدية لفلسطين» عنواناً للمشاركة العربية ضيف شرف الدورة (50) للمعرض. معرض القاهرة الدولي للكتاب هو الثاني من نوعه على مستوى العالم بعد معرض فرانكفورت، والجدير بالذكر أن «الكتاب العربي» كان ضيف شرف معرض فرانكفورت للكتاب في عام 2004.

«الجبالي»: مساعٍ جادة للعمل على النهوض بالجامعة العمالية



صرح السيد / **جبالي المراهي** رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورئيس لجنة القوى العاملة بمجلس النواب أنه تجرى حالياً مساعٍ واتصالات على أعلى المستويات، ودراسات ومناقشات مع كل الأطراف للعمل على إيجاد حل لكل المشكلات التي تتعلق بالجامعة العمالية من أجل النهوض بها، وأن هناك بعض المؤشرات الإيجابية التي تعكس جدية هذه المساعي خلال الفترة القادمة.



**موجز التقرير العربي السادس
حول
التشغيل والبطالة في الدول العربية
«أسواق العمل في الدول العربية : تحليل للحاضر
واستشراف للمستقبل»**



مسيرة العمل العربي المشترك.

وإذ أهنئ منظمة العمل العربية التي كانت وستظل منبراً قوياً لتفعيل التعاون العربي في القضايا المتعلقة بمكافحة البطالة، لاسيما بطالة الشباب العربي، وخاصة الفئات المتعلمة من بينهم، والإناث بصفة أخص، فضلاً عن القضايا المتصلة بتقلات العمالة بين الدول العربية المرسلّة والمستقبلة لقوة العمل، وتعزيز التشغيل المنتج، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع.

ولا يسعني أخيراً سوى أن أعبر عن التقدير العالي من جامعة الدول العربية، ومَنّي شخصياً، لكل جهد مخلص ومتقن، مثل هذا الجهد الذي نراه في «التقرير العربي للتشغيل»، سعياً إلى توثيق عرى التعاون العربي من أجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي بكل السبل المتاحة، والإعداد لمستقبل عربي أفضل للجميع.

والله الموفق

أحمد أبو الغيث

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تقديم

إنه لمن دواعي الفخر أن أقدم إلى القارئ العربي، وإلى المهتمين خاصة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، وقضايا التشغيل والبطالة في الدول العربية، هذا التقرير المهم الصادر عن منظمة العمل العربية، بوصفها إحدى الركائز الأساسية في منظومة العمل العربي المشترك، وهو «التقرير العربي للتشغيل».

لقد أصبح هذا التقرير أحد أهم الوثائق التحليلية للواقع العربي في جوانبه التنموية خلال السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ما يحتوي عليه، في أعداده المتتابعة منذ صدور العدد الأول في عام 2008 وحتى العدد السادس الذي نقدم له اليوم في مطلع عام 2018، من بيانات ومعلومات غزيرة وتحليلات إضافية ومعمقة حول قضايا التشغيل والبطالة، فإنه قد حرص على تقديم مضمون مفيد لصانعي السياسات ومتخذي القرارات العرب في المجال التنموي عمومًا، وقضايا العمل، وبحسب لهذا التقرير محافظته على انتظام صدوره دوريًا كل عامين بالإمكانات الذاتية الخالصة لمنظمة العمل العربية.

وعلى امتداد السنوات العشر الماضية، ظل هذا التقرير مرجعاً هاماً للباحثين والمسؤولين العرب في المجال التنموي والتشغيلي، كما أسهم التقرير في تأكيد فكرة التضامن العربي والتعاون الوثيق من أجل البحث عن حلول ناجعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية العربية، على تعددها وتنوعها.

لقد حرصت منظمة العمل في أنشطتها وإصداراتها كافة، ومن بينها هذا التقرير الهام، على الانطلاق من مبدأ الحوار والتعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة: الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال، باعتباره يمثل المدخل الأكثر ملاءمة للمضي قدماً في



تقديم:

وضعت منظمة العمل العربية قضية التشغيل والبطالة في صدارة اهتماماتها، وخصصت العديد من أنشطتها وإصداراتها من أجل معالجتها من مختلف جوانبها. وفي سياق الجهود المتواصلة التي بذلتها في هذا السبيل، قامت بإصدار سلسلة من التقارير حول «التشغيل والبطالة في الدول العربية»، بصفة منتظمة كل سنتين. وتهدف هذه التقارير إلى الإحاطة، قدر الإمكان، بقضية التشغيل والبطالة من مختلف الزوايا؛ وقد تناولت التقارير السابقة موضوعات مهمة ومتنوعة، فقد تناول التقرير الأول الصادر في عام 2008 «السياسات والآليات الفاعلة» في مجال التشغيل والبطالة من زوايا مختلفة مثل «استراتيجيات وسياسات التشغيل»، و«دور القطاع غير النظامي»، وتشريعات العمل والتشغيل»، وجاء التقرير الثاني في عام 2010 ليعالج «قضايا ملحة» من قبيل أثر الأزمة الاقتصادية العالمية، وإنتاجية العمل، وتقل العمالة العربية، أما التقرير الثالث - عام 2012 - فقد ركز على (انعكاس الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة) سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسات الحكومية المتبعة والتعاون العربي... إلخ. وفي التقرير الرابع - عام 2014 - تم التعرض للآفاق الجديدة للتشغيل في المنطقة العربية مثل ريادة الأعمال وتطوير القدرة الابتكارية والأنماط الجديدة للعمل ودور شركاء التنمية والمجتمع المدني. أما التقرير الخامس - عام 2016 - فقد ركز على «دعم القدرة التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل»؛ حيث تم تناول تنمية الموارد البشرية، والمعرفة والابتكار، والهجرة الدائرية وبيئة الأعمال، والآن يأتي التقرير السادس - عام 2018 ليبنى على

ما سبقه من تقارير طوال السنوات العشر الماضية، ليكون موضوعه الرئيسي «أسواق العمل في الدول العربية.. تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل» تتم معالجته من خلال إلقاء نظرات فاحصة على قضايا التشغيل والبطالة في الدول العربية في الإطار العام لأسواق العمل.

وقد قامت هذه المعالجة على أساس الاتجاهات التي تبنتها «منظمة العمل العربية» بغرض الحد من البطالة وتعزيز التشغيل وتنظيم انتقال العمالة بين الدول العربية، وتشجيع التعاون والحوار والتوافق بين أطراف الإنتاج الثلاثة (العمال وأصحاب الأعمال والحكومات)، وكذا توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول أسواق العمل في الدول العربية.

وقد تم اختيار المحاور وتسلسلها في هذا التقرير ليعكس الاتجاهات السابقة، بهدف المساهمة في فهم الواقع الراهن واستشراف المستقبل في مجال التشغيل. وهكذا جاء المحور الأول ليكون بمثابة مدخل أساسي للتقرير ككل؛ حيث تناول موضوع «أسواق العمل العربية: الملامح الأساسية والتوجهات المستقبلية». أما المحور الثاني «التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية وآثارها على التشغيل»؛ حيث يقوم

ويدور المحور السابع حول « التطورات التكنولوجية وأثرها على أسواق العمل في العالم عموماً وفي الدول العربية خصوصاً». ويوضح أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد على زيادة فرص التوظيف، استناداً إلى الربط الشبكي بين مواقع العمل المختلفة، وزيادة عولة المهارات.

أمّا المحور الثامن من التقرير، فعنوانه « الفقر والبطالة وتهديد السلم الاجتماعي في الوطن العربي». استعرض بالتفصيل أوضاع الفقر والبطالة والعلاقة الوثيقة بينهما وبين تهديد السلم الاجتماعي في الدول العربية.

وناقش المحور التاسع والأخير « اقتصاديات المسطحات المائية وسيلة ناجعة ورافد اقتصادي مهم» أو ما يسمى «الاقتصاد الأزرق» ودوره في التنمية ومكافحة البطالة وتعزيز التشغيل، من واقع التجارب الدولية، مع الإشارة إلى التجارب والخبرات العربية في هذا المجال.

ونأمل أن يقدم هذا العدد من سلسلة «التقرير العربي للتشغيل» مساهمة ولو متواضعة في تحقيق المستهدف منه: تحليل الحاضر واستشراف المستقبل حول قضية التشغيل والبطالة في الدول العربية، من خلال رؤى متنوعة.. ولا يسعني في الختام سوى أن أوجه الشكر للمشاركين في إعداد «التقرير العربي السادس للتشغيل والبطالة في الدول العربية»، الذي نأمل أن ينتفع به المعنيون من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية كافة، من أجل تطوير بيئة العمل وتعزيز التشغيل والإصلاح المستدام لأسواق العمل.

والله الموفق

فايز علي المطيري
المدير العام

بعرض تحليلي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والعربية ثم يتعرض بالتحليل لانعكاسات التطورات السابقة على البطالة وأسواق العمل في الدول العربية، مركزاً في هذا المجال على بطالة الشباب، خاصة الجامعيين منهم .

أمّا المحور الثالث من محاور التقرير فيتعلق بموضوع « دور التدريب المهني في تأهيل الشباب لسوق العمل»، ويعالج بصفة خاصة التحديات التي تواجه عملية تطوير التعليم التقني والمهني في الدول العربية من حيث ضرورة إعداد ومراجعة البرامج التدريبية لتكون مسيرة لمطالبات واحتياجات سوق العمل من حيث الكفاءات الفنية المدربة.

أمّا المحور الرابع من محاور التقرير، فتناول: «الأبعاد الاجتماعية لقضايا البطالة والتشغيل في إطار الإعلان العالمي للعدالة الاجتماعية»، الذي يقوم على جملة أهداف استراتيجية مهمة: تعزيز العمالة وتوفير الحماية الاجتماعية وتشجيع الحوار الاجتماعي واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الواردة في الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

وسلط المحور الخامس من التقرير الضوء على « دور القطاع الزراعي في أسواق العمل العربية، ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر لدعم التشغيل»، وينقسم المحور إلى عدة مباحث تناولت دور القطاع الزراعي في الاقتصادات العربية، ودورها في إتاحة فرص العمل ومكافحة البطالة، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر في المرحلة الانتقالية الراهنة.

ودار موضوع المحور السادس من محاور التقرير حول « قضايا الهجرة وانعكاساتها على أسواق العمل»، وقد تناول آثار الهجرة على البلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة مع تركيز خاص على الهجرة وأثارها على الاقتصاد كما يوضح أن الهجرة البينية في المنطقة قد تضاغت حسب موجز الإحصاءات .

بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة وأصحاب

الأعمال ومنظمات العمال) .

ومن أهم الأبعاد المتعلقة بمحددات أسواق العمل

العربية المصاحبة للخصائص السابقة ما يلي:

- التوزيع القطاعي للعمالة، حيث تتركز معظم العمالة في الأنشطة المتعلقة بالقطاعين الأول والثالث (الزراعة والمناجم والصناعة الاستخراجية من جهة، والخدمات من جهة أخرى). ويعتبر تصحيح النظام الإنتاجي المقدمة الطبيعية لتصحيح الأوضاع في سوق العمل .
- اتساع «القطاع غير النظامي»؛ حيث يصل إلى حدود أن يكون أكبر مشغّل للعمالة في العديد من الدول العربية، فهو يهيمن على أكثر من 50% من العمالة في أغلب الدول العربية، حسب بعض التقديرات.

المبحث الثاني

أسواق العمل العربية: الأجور والأسعار والإنتاجية

لا يمكن بحث مسألة الأجور إلا في ضوء علاقتها بالأسعار والإنتاجية، وإذا أردنا تحقيق الحماية الاجتماعية، فلا بد من وضع علاقة مترابطة ومتناسقة بين هذه الأضلاع الثلاثة، أي زيادة في الأجور يواكبها توازن مع كل من الأسعار والإنتاجية. ويشمل البعد الثاني لقضية الأجور، بغض النظر عن الأسعار، إنتاجية العمل، التي تظل مستوياتها منخفضة في معظم الدول العربية، مقارنة بالمعدلات العالمية وطبقاً لتقديرات «التقرير الاقتصادي العربي

المحور الأول:

أسواق العمل العربية: الملامح الأساسية

والتوجهات المستقبلية

المبحث الأول

خصائص أسواق العمل في الدول العربية

تحدد خصائص أسواق العمل العربية في

ضوء عدة عوامل أساسية في مقدمتها:

- 1 - أنظمة وقوانين العمل.
 - 2 - نظم الأجور.
 - 3 - المستويات الأجرية السائدة.
 - 4 - مدى توافر شروط العمل اللائق، وبخاصة:
- أ- توافر منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية للعاملين، بما في ذلك: التأمينات الصحية والتأمين ضد البطالة، والمعاشات التقاعدية؛ وعدم رسم سياسة فعالة للتعامل مع مخصصات صناديق التأمين والمعاشات، لتجنب إهدار أموال المؤمن عليهم.

ب- توافر الخدمات العمالية الضرورية، بالمستوى المناسب.

ج- تخصيص الزيادات المناسبة للأجور والرواتب، بالتناسب مع غلاء الأسعار، مع الأخذ في الاعتبار معدلات زيادة الإنتاجية، ويتحقق ذلك عن طريق توفير أسس ومقومات العلاقة المتوازنة بشكل صحيح بين أضلاع مثلث (الأجور والأسعار والإنتاجية).

5 - الإطار القانوني والمؤسسي المناسب للعلاقة

التوجهات السائدة في الاقتصادات المتقدمة الآخذة في النمو الكبيرة، مع تطويعها لتناسب مع معطيات الميزة النسبية، والتنافسية.

- أهمية وضع برنامج تخطيطي لهجرة وتنقلات العمالة؛ حيث يتم رفع مستوى تأهيل شريحة عالية المهارة من قوة العمل العلمية - التكنولوجية، ثم النظر في تصدير شطر منها إلى الاقتصادات الصناعية المتقدمة المتعطشة إلى سد العجز في «ميزان العمل الماهر»، ومن باب أولى، إلى الاقتصادات العربية الأخرى المستقبلة للعمالة - التي تلجأ لاستيراد العمالة الأجنبية غير العربية لسد فجوة المهارات والخبرات المتخصصة.
- إعادة النظر في تطوير المنظومة التعليمية - التدريبية، لبناء قاعدة المهارات والمواهب اللازمة لمواكبة موجة الابتكار العالمي.

المبحث الرابع

شبكات الأمان في إطار منظومة الحماية الاجتماعية

- فيما يلي نشير إلى بعض الخطوط الإرشادية لوضع السياسة العامة في ميدان شبكات الأمان الاجتماعي للدول العربية:
- ضرورة توسيع نطاق التغطية للمساعدة الاجتماعية للفئات الأشد فقراً، والضعيفة.
 - تحقيق «الاستهداف الصحيح» لبرامج الدعم والإعانات، بحيث تصل إلى مستحقيها، بناء على دراسات علمية شاملة.
 - بناء منظومة فعالة للتأمين الصحي.

الموحد» فإن متوسط إنتاجية العامل من الناتج الصناعي - بالدولار - بالأسعار الجارية، بلغت - حسب تقرير - 2007 نحو 323 ألف دولار (بقسمة قيمة الناتج الصناعي الكلي على أعداد المشتغلين في القطاع)، وزادت إنتاجية المشتغل في القطاع الصناعي لتصل في عام 2015 إلى نحو 34.4 دولار.

المبحث الثالث

الدور المستقبلي لهيكل العمالة والتشغيل مع تركيز خاص على القطاع الصناعي

يرتبط التغير في الصناعة التحويلية العالمية ارتباطاً وثيقاً بالتغير في هيكل العمالة والتشغيل، وخاصة من حيث تزايد أهمية الجانب الخدمي لعملية الإنتاج الصناعي .

ونشير في هذا المجال إلى جانبين:

- أ- الأهمية المتزايدة للعمالة والتشغيل في القطاع الخدمي، مقارنة بالقطاع الصناعي التحويلي، وفي العنصر الخدمي بالقطاع الأخير، مقارنة بالعنصر «العيني» أو «السلي».
 - ب- تعاظم أهمية المكون المهاري العالي، المرتبط بالمعرفة والخبرة والموهبة.
- ويمكن أن نحدد أهم هذه الدلالات فيما يتعلق بالدول العربية على النحو التالي:
- ضرورة الاستفادة من موجة هجرة التكنولوجيات والصناعات كثيفة العمالة من الاقتصادات الصناعية إلى البلاد النامية، لجذب نواتج الموجة الابتكارية العالمية الحديثة في مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وفق

المحور الثاني

التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية وآثارها على التشغيل

شهد العالم عدداً من الأحداث التي أثرت على أداء الاقتصاد العالمي، فقد بدأ عام 2016 بتراجع ملحوظ في أسعار النفط، وهذا ما انعكس سلباً على أداء أسواق المال العالمية، كما استمر التراجع في معدلات النمو في الدول الكبرى، خاصة في الولايات المتحدة والصين اللتين تعدان المحركين الأساسيين للاقتصاد العالمي إلى حد كبير.

المبحث الأول

التطورات الاقتصادية العالمية

1 - نمو الاقتصاد العالمي:

مرّ الاقتصاد العالمي بفترة ممتدة من الانخفاض في النمو منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وحتى عام 2016، ويرجع هذا إلى العوامل التي أثرت سلباً على أداء الاقتصاد العالمي.

2 - التضخم:

واصل معدل التضخم انخفاضه منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وسجل بالفعل انخفاضاً واسع النطاق في مختلف المجموعات على مدى السنوات القليلة الماضية.

3 - البطالة:

وفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية، بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم عام 2016 نحو 197.7 مليون عاطل مقابل نحو 197.1 مليون عاطل

عام 2015، ورغم ذلك فقد انخفض معدل البطالة بالعالم عام 2016 ليبلغ نحو 5.7 % مقابل 5.8 % عام 2015، وهذا يرجع لانخفاض معدل البطالة بالدول المتقدمة عام 2016 ليبلغ نحو 6.2 % مقابل 6.7 % عام 2015، وبالرغم من هذا الانخفاض فإنه مازال مرتفعاً، وهو أعلى من المعدل العالمي البالغ نحو 5.7 في المائة .

4 - التجارة والمدفوعات:

اتسم أداء التجارة العالمية للسلع والخدمات بكونه جاء مخيباً للآمال، وهو يعكس التباطؤ الحاصل في الصين وتراجع مستوى واردات الولايات المتحدة.

5 - الدين العام الخارجي للدول النامية:

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية، وأخرى خارجية، عملت على تفاقم أزمة الديون في الدول الآخذة في النمو، وقد بلغ إجمالي الدين العام الخارجي لتلك الدول عام 2016 نحو 8642.8 مليار دولار، مقارنة بنحو 8296 مليار دولار عام 2015.

6 - التطورات في أسواق النفط العالمية:

مرت أسواق النفط بتغيرات متباينة عام 2016، فقد هبطت أسعار النفط العالمية إلى ما دون الـ 30 دولاراً للبرميل في أبريل، مما دفع أوبك إلى اقتراح إمكان تجميد الإنتاج، وواصلت أسعار النفط ارتفاعها إلى أكثر من 50 دولاراً للبرميل - وفي 30 نوفمبر تم الإعلان عن التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج وارتفعت الأسعار من 43 إلى 54 دولاراً للبرميل.

الانخفاض إلى تراجع مستويات الطلب المحلي لقيام عدد من الدول بتقليص مستويات الإنفاق العام، إضافةً إلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول نتيجة للضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملات المحلية في تلك الدول.

المبحث الثالث

التطورات الاجتماعية في الدول العربية

1 - الفقر في الدول العربية:

رغم تحقيق عدد من الدول العربية تقدماً في مجال تخفيف المستوى العام لفقر الدخل، إلا أنها لم يحالفها النجاح نفسه في التغلب على مظاهر أخرى للفقر لاسيما في مجالي التعليم والصحة والمستوى المعيشي بشكل عام، حسبما يشير دليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يقيس درجة الحرمان الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

2 - السكان:

قدّر إجمالي عدد السكان في الدول العربية عام 2015 بنحو 387 مليون نسمة، وقد بلغ متوسط النمو السكاني خلال الفترة من 2005 - 2015 حوالي 2.6%. هذا المعدل المرتفع يفوق مثيله في أقاليم العالم الرئيسية الأخرى.

3 - تعليم الكبار:

رغم الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل تخفيض معدل الأمية في الدول العربية خلال الفترة من 2010 - 2016 فإنه مازال مرتفعاً في بعض الدول العربية، حيث تجاوز معدل 20% في سبع دول عربية.

المبحث الثاني

التطورات الاقتصادية بالدول العربية

1 - النمو الاقتصادي:

تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل عامي 2015 - 2016 متأثراً بعدة عوامل، يأتي في مقدمتها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن ثم فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية، نحو 2342 مليار دولار عام 2016 مقارنة بـ 2433 مليار دولار عام 2015.

2 - المالية العامة:

عكست التطورات المالية في الدول العربية خلال عام 2016 ما شهدته أسواق النفط العالمية من مستويات منخفضة للأسعار وحالة من عدم اليقين حول الآفاق المستقبلية، وقد تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت نحو 12.9%. كما انخفض إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة بنحو 11.2%. أما بالنسبة للوضع الكلي للموازنات العامة، فقد ترتب عن التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات تسجيل الموازنة العامة المجمعة للدول العربية عجزاً بنحو 235.5 مليار دولار في عام 2016، مقارنة بعجز بلغ نحو 253.0 مليار دولار في عام 2015.

3 - التجارة الخارجية العربية:

تشير البيانات إلى أن التجارة السلعية الإجمالية العربية بلغت خلال عام 2016 نحو 1610 مليار دولار مقارنة بـ «1718» مليار دولار عام 2015. ويُعزى هذا

4 - التعليم :

مواصلة المضي قدماً في هذا الاتجاه الإيجابي، ونتج عنها ارتفاع معدلات بطالة الشباب لتسجل أحد أعلى المستويات عالمياً، وفق البيانات الدولية وترتفع نسبة الشباب بين العاطلين بالدول العربية لتبلغ معدلات تفوق مثيلاتها في مختلف المناطق الجغرافية.

3 - البطالة بين الجامعيين :

تراوحت نسبة الجامعيين بين العاطلين في ست دول عربية بين 30 - 42 % وهي نسب مرتفعة، ومؤشر على عدم المواءمة بين سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي.

المحور الثالث

دور التدريب المهني في تأهيل الشباب

لسوق العمل

المبحث الأول

الاعتراف بأهمية التعليم الفني والمهني

على الرغم من أنّ الأجيال العربية ما زالت ترى الجامعة كخيار أول للشباب، فإنّ الشباب أنفسهم بدأوا يرون أنّ التدريب الفني والمهني هو الطريق الأكثر ملاءمة لبناء مسار وظيفي ناجح ومتميّز. وليس الشباب وحدهم الذين يتشاركون في وجهة النظر هذه، بل إنّ أصحاب الأعمال أصبحوا أيضاً مدركين لفوائد هذا النوع من البرامج فهم يستفيدون من متدربين نشيطين وحريصين على التعلم وابتكار الأفكار الجديدة، وقابلين للتطور والهيكل بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

وليس الاعتراف بأهمية التعليم الفني والمهني في

يلاحظ أنّ نحو نصف الأطفال في بعض الدول العربية لا يتلقون تعليماً ابتدائياً أو لا يتلقون أساسيات التعليم حتى عندما يلتحقون بالمدارس. ويلاحظ أنّ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية، بلغ عام 2015، نحو 30 %، وهو ما يزيد على مثيله في باقي المناطق النامية (29 %)، ويقل عن مثيله العالمي البالغ نحو 35 %.

المبحث الرابع

انعكاس التطورات الدولية والعربية على

البطالة بالدول العربية

1 - معدل البطالة :

ارتفعت معدلات البطالة عام 2016 في عدد من تلك الدول وبقيت شبه مستقرة في البعض الآخر. وتأتي النتائج، رغم تحسنها، متواضعة في أسواق العمل العربية خلال عام 2016، نظراً لتراجع معدلات نمو التشغيل في القطاع العام وببطء النمو في القطاع الخاص ومحدودية قدرته على استيعاب الزيادة المتسارعة في أعداد المتعطلين عن العمل.

2 - البطالة بين الشباب :

تمكنت الدول العربية كمجموعة من خفض معدلات بطالة الشباب بنحو 0.8 نقطة مئوية تقريباً في المتوسط سنوياً خلال الفترة من (2003 - 2009)، إلا أنّ تطورات البيئة الاقتصادية الدولية غير الموازية ممثلة في تأثير الأزمة المالية العالمية والأوضاع الداخلية التي مرت بها بعض دول المنطقة حالت دون

تلبية الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المنافسة في سوق العمل الخارجية.

ومن أجل مواجهة حالة البطالة المزمنة عالمياً، فإن سياسات التعليم تتجه نحو ما يسمى بالتحويل العكسي؛ حيث إن الكثير من خريجي التخصصات الأدبية يختارون التعليم المهني والفني في الكليات التقنية والمجتمعية.

المبحث الثاني

الدول العربية والتعليم التقني والتدريب المهني

منذ عدة عقود، بدأت بعض الدول العربية عملية تأسيس شاملة لنظام تعليمي يخصص حيزاً كبيراً للتدريب التقني والمهني، ويسعى إلى تطوير برامج تدريبية تجمع بين اكتساب المهارات المهنية ومواءمتها لاتجاهات الطلب في سوق العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأهداف تحققت، لكن التحديات مازالت قائمة ومن أهمها إعداد البرامج التدريبية ومراجعتها باستمرار لتكون مسايرة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل من الكفاءات الفنية المدربة، بحيث تناسب عدد الخريجين في كل تخصص عدد الفرص المتوافرة للتوظيف، مع مراعاة التغيرات في نوعية المهارات التدريبية المطلوبة والكفاءات المتوافقة مع تحولات السوق، ومن التحديات التي تواجه المجتمع العربي النمو الديموغرافي، حيث ينبغي أن يكون التدريب متاحاً وفي متناول الجميع.

الآونة الأخيرة مقتصرراً على الدول العربية فقط وإنما على مستوى العالم، فمثلاً تشير إحصاءات التعليم الجامعي الأوروبي إلى بلوغ نسب القبول بالجامعات إلى أرقام قياسية. ففي بريطانيا تبلغ النسبة نحو 50 % من مجموع طلاب المرحلة الثانوية، الأمر الذي دعا جهات الصناعة في بريطانيا إلى المطالبة بعودة الاهتمام بالتعليم المهني؛ نظراً للنقص الملحوظ في المهارات المطلوبة لشغل الكثير من الوظائف، خصوصاً مع استعداد بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي والحد من نسبة المهاجرين الأوروبيين إليها.

-التعليم التقني والمهني مقابل التعليم العالي:

على الرغم من الجهود المبذولة من معظم الدول العربية في مجال تطوير أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني من حيث السياسات والأهداف والبنية المؤسسية والبرامج وطرق وأساليب التعليم والتدريب، وغيرها لسد الفجوة بين متطلبات أسواق العمل ومخرجات المدارس الفنية ومراكز التدريب المهني، فإن بعض الدول العربية، لا تزال تحتاج إلى بذل مزيد من الجهد لتحسين نوعية مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومستويات المهارة المهنية لتواكب المستويات العالمية، وتلبي احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات الجديدة وتسهم في زيادة قابلية التشغيل لخريجي المعاهد والمدارس الفنية ومراكز التدريب المهني بما يؤدي إلى خفض نسبة البطالة بين هذه الفئة ويزيد من دورها في

المبحث الثالث

أهم التجارب العالمية في مجال التعليم المهني

• تجربة كوريا الجنوبية :

إن النمو الاقتصادي السريع في كوريا خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات يرجع أساساً إلى نظام التدريب التقني والمهني الذي استثمرت فيه الحكومة بشكل كبير. فقد قامت الدولة بالتخطيط والتمويل وتنظيم البرامج لتنمية القوى العاملة، ونظراً لتطبيق التكنولوجيات الأكثر تطوراً من قبل المؤسسات في القطاع الخاص فإن ذلك أدى إلى الاهتمام والتركيز على التعليم المهني والتقني، وركزت معاهد التدريب على المهارات العامة التي تحتاجها أكثر الصناعات، كما تم التركيز على القدرات التدريبية والمهارات التخصصية التي تلبي احتياجات الشركات في المجال التكنولوجي.

• تجربة ماليزيا :

سعت ماليزيا لأن تكون من بين الاقتصادات النامية الكبرى في العالم سنة 2020، واعتمدت في ذلك على جلب الاستثمارات الأجنبية لسوقها المحلية. وتطلب هذا الأمر الاعتماد على قوى عاملة تتمتع بالكفاءة والمهارات التقنية اللازمة للاستجابة لمتطلبات سوق العمل التي يحتاجها المستثمر الأجنبي. ولا يكفي أن يكون الموظف حاصلاً على شهادة التعليم فقط، ولكن عليه أن يكون مزوداً بمجموعة من المهارات التقنية التي ترفع من مردودية العمل. وبذلك عملت المدارس والجامعات والمراكز التدريبية

على إدخال عدد كبير من البرامج التطويرية للتدريب التقني والمهني. وخصصت الحكومة ميزانية ضخمة لنظام التدريب التقني والمهني، وصاحب ذلك كثير من المحفزات المخصصة للشركات والشباب لتشجيع التدريب التقني.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه ماليزيا عدة تحديات في مجال التدريب التقني والمهني أهمها عدم التوافق بين العرض والطلب، الذي يوضح النقص في الكفاءات الضرورية للاستجابة لحاجة سوق العمل. كما يعاني نظام التدريب ضعف الدعم الحكومي الذي يوجه أغلبه للتعليم الأكاديمي.

المبحث الرابع

بناء نظام قوي للتعليم المهني

من أجل أن يكون نظام التدريب المهني والتقني ناجحاً وفعالاً وجب العمل على تحقيق عدة مبادئ أهمها:

1 - مواءمة متطلبات قطاع الأعمال من خلال

شراكة حقيقية مع سوق العمل :

من الأهمية بمكان إيجاد الشراكات وتقوية التعاون بين قطاع الأعمال والمؤسسات التدريبية، فالتواصل مع قطاع الأعمال يحدد الاحتياجات التدريبية والتعليمية من أجل الاستجابة للرغبات غير المحققة. ويسمح هذا التواصل أيضاً بإبقاء رابط وثيق بين التطور التكنولوجي وتجديد المهارات التدريبية.

2 - جودة المخرجات :

جودة مخرجات النظام التدريبي تحددها الشراكات الصناعية من خلال التعاون مع الفاعلين

تهديداً خطيراً لمصير البشرية بسبب ما أفرزته من مخاطر أثرت على مستوى معيشة الناس وخياراتهم التنموية وضماناتهم المستقبلية؛ حيث إن شبحي الفقر والبطالة ماثلان إلى يومنا هذا .

المبحث الأول

البنية الاجتماعية العربية

تُعتبر قوة العمل جزءاً حيوياً من تركيبة السكان، ولها أثر كبير في طبيعة الاقتصاد ومستوى تطوره، طبقاً للتركيبة النوعية (ذكور وإناث) للسكان في كل دولة عربية والتركيبة العمرية أيضاً، وتركيب المستويات التعليمية.. وغير ذلك.

ومن الملاحظ أنه إذا تناسب حجم السكان مع كفاية الموارد فإن نتائج التنمية الاجتماعية والاقتصادية تكون عالية سيما إذا رافق ذلك إجراء تكيفات تقنية ومؤسسية وسياسية لتوسيع خيارات الناس لاتخاذ قرارات متجاوبة مع نوعية حياتهم المستقبلية .

ولا يخفى أن لتركيب الأسرة من حيث النوع والكم والإعالة علاقة سببية بالقوانين الاقتصادية، التي تحكم سلوك المستهلك، وفي مجتمعنا العربي هناك تفضيل للذكور، وبالنسبة للأسر الفقيرة يكون دخول أفرادها المبكر لسوق العمل فرصة لتحقيق المنافع المرجوة من عمل الأطفال لتعزيز (اقتصاد الأسرة) وبذلك أصبحت عملية الإنجاب اقتصادية إلى جانب كونها عملية غريزية لحفظ البقاء.

ولأسباب عديدة، فإن البنية الاجتماعية العربية تواجه تحدي الهجرة، إمّا من الريف إلى المدينة،

والعاملين في قطاع التدريب المهني والتقني، وينبغي ربط التخرج والتأهيل لدى المتدربين بالكفاءة والمهارات، وذلك من خلال إنشاء نظام اعتماد للمهارات ومعايير التوظيف والجودة.

3 - توافر الدعم المادي لنظام التدريب:

يحتاج نظام التدريب إلى دعم الدولة باستمرار، فهي تتحمل مسؤولية وضع الخطط والاستراتيجيات لدعم التعليم والتدريب التقني والمهني وتلجأ الدول المتطورة إلى رسوم الدراسة والضرائب ودعم قطاع الأعمال من أجل توفير دعم مادي لنظام التعليم المهني والتدريب وتعتمد الدول الآخذة في النمو على المنظمات الدولية مثل البنك الدولي.

خلاصة الأمر: إن نجاح نظام التدريب المهني

رهن بدعم الدولة من خلال سياساتها الداعمة لأنظمة التعليم المهني والتدريب وإتاحة بنية تحتية تساعد على توفير نظام تدريبي قوي وفعال، بالإضافة إلى توفير نظام تمويلي فعال للتعليم المهني والتدريب وكل ما يحتاجه من وسائل وتجهيزات.

المحور الرابع

الأبعاد الاجتماعية لقضايا البطالة والتشغيل في إطار الإعلان العالمي للعدالة الاجتماعية

جاء «الإعلان العالمي للعدالة الاجتماعية من أجل عولة عادلة» الذي أصدرته منظمة العمل الدولية عام 2008 علامة على الاهتمام الدولي بموضوع إيجاد فرص العمل، وذلك في إطار الجهود الدولية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية التي كانت ولا تزال تمثل

وطالب المجتمع الدولي بضرورة الإقلال من نسبة السكان تحت خط الفقر بحلول عام 2015 واختيار السياسات الملائمة لإنجاز خطط التنمية.

ولاشك أن بيئة العمل غير المنظمة تعتبر عبئاً ثقيلاً على سوق العمل في أحيان كثيرة . كما أن البيئة النموذجية للعمل، إنسانياً وموضوعياً، تتجه نحو الاعتراف بحقوق العاملين وفي مقدمتهم الفقراء والنساء. وتحقق مزايا الانتفاع من عوامل النمو ومظاهره عندما تنهض فرص تعليم وتأهيل وتدريب القوى العاملة، وتنهض الشراكات القائمة على تحمل المسؤولية الاجتماعية وممارسة حق التفاوض والحوار لحل الأزمات. وتقوم بيئة العمل النموذجية أيضاً على تقوية مزايا شبكات الإنتاج الاجتماعي والتوسع بالخدمات الأساسية وفي مقدمتها الصحة والتعليم والتشغيل للشباب الذين تم تمكينهم تعليمياً ومهنياً وهم القادرون على المشاركة الجادة في تطوير الإنتاج والإنتاجية .

المبحث الثالث

السياسة الاجتماعية وقضايا التشغيل

إن الاهتمام بتطوير العنصر البشري العربي في جميع مراحل العملية التشغيلية وتوفير متطلبات العمل اللائق يتطلب نهجاً جديداً لكل من السياسات الاجتماعية والتشغيلية .

إن سياسة التشغيل تشكل منظومة من الإجراءات النوعية التي تتضمن من خلالها مؤسسات وهيكل وعناصر سوق العمل لحماية حقوق وواجبات أطراف

أو بالعكس في مجتمعات تعرضت إلى الإرهاب والحروب الداخلية، فقد شهدت الهجرة من المدينة إلى الريف سعياً وراء عامل الأمن والأمان . وهناك موجات الهجرة إلى الخارج وهي تعد خسارة اقتصادية واجتماعية وبشرية، لأنها تستنزف القوى المنتجة العربية عالية المهنية والتحصيل العلمي يطلق عليها النقل المعاكس للتكنولوجيا.

وقد عانت دول عربية من الزيادة المفرطة بالسكان مقارنة بقدراتها التنموية؛ حيث خصصت موارد وإمكانات ضخمة للاستثمار في أنشطة لها علاقة بالسكان كالخدمات الصحية والتعليمية والسكن وهي بدورها تتطلب مهارات عربية تسهم في رفع مستوى نوعية هذه الخدمات التي تجاوزتها الدول المتقدمة .

المبحث الثاني

الحماية الاجتماعية وبيئة العمل

منذ عام 1948 وإلى الآن، أسهمت تشريعات حقوق الانسان وحركات العدالة الاجتماعية في تعزيز الحماية الاجتماعية، مفهوماً وتطبيقاً، كتدابير حماية تحقق هدف الحصول على الاحتياجات الأساسية، لضمان الحد الأدنى من المعيشة وفقاً للمادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948، وعلى الرغم من أن هذه التدابير يغلب عليها الجانب المادي فإن لها أبعاداً نفسية واجتماعية أسست فيما بعد لمفهوم الأمن الاجتماعي. وفي ضوء الأهداف التنموية للألفية للفترة من 2000 – 2015 تصدر الهدف الأول «القضاء على الفقر المدقع والجوع»،

ج- تحقيق مبدأ المساواة والإنصاف في توزيع البرامج والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعات كافة إلى جانب مراعاة احتياجات قطاع الزراعة وسبل تطوير الريف أسوة بما يقدم من دعم إلى المدينة، ولعلّ من المناسب القول إن من شأن السياسات التشغيلية أن تحافظ على التوازن والتعاون بين القطاعات كافة وتديم العلاقة القيمة بين الريف والمدينة، التي تعتبر صمام أمان للمحافظة على المساواة والعدالة الاجتماعية .

د- اختيار نظم عمل معاصرة وقواعد حديثة يعد مطلباً ملحاً لسوق عربي تكاملي، والتخلص من المخططات التي تجعل من المجتمع العربي سوقاً لتصريف البضائع الأجنبية من جهة وتمكين نتائج التنمية من الوصول إلى الفئات الفقيرة والهشة لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية بكفاءة من جهة أخرى .

المحور الخامس

دور القطاع الزراعي في أسواق العمل العربية ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر لدعم التشغيل

المبحث الأول

تحديات القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي

يلعب القطاع الزراعي دوراً مهماً في الاقتصادات العربية كونه مصدراً أساسياً لدخل نسبة معتبرة من السكان، إضافة إلى دوره في توفير متطلبات الأمن

العرض والطلب لقوة العمل في جميع قطاعات العمل وتكييف الأيدي العاملة على متطلبات تطوير الإنتاج ورفع مستوى إنتاجية العمل، ومن أهم وظائف سياسة التشغيل تهيئة الظروف وتكييف الأوضاع لاستمرار توليد فرص العمل لتقليل البطالة وضمان كفاية الأجور لمواجهة متطلبات المعيشة اللائقة بكرامة الإنسان، والعمل على وقاية المهارات من التدهور لأن البطالة على المدى الطويل تستهلك الكفاءات والخبرات والمهارات . ولكل ما تقدم، فإن منظمة العمل العربية لم تأل جهداً لمواجهة البطالة ومعالجة عجز سوق العمل العربية عن توليد فرص عمل لائقة، وكان العقد العربي للتشغيل للفترة من (2010 - 2020)، انتقالاً نوعية من التنظير إلى التطبيق الفعلي المدعم بألية متابعة محكمة لتحقيق الغايات التي جاء من أجلها، ومن أهمها في سياق هذا البحث ما يلي:

أ- رفع مستوى حياة العمال وأسرهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية من خلال الأجور اللائقة وتوسيع مزايا نظم الضمان الاجتماعي من خدمات صحية وثقافية واجتماعية ورواتب تقاعدية تأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم وارتفاع مستويات المعيشة .

ب- التدريب المهني والإداري العاليان من متطلبات رفع معدلات الإنتاج والانتاجية وضمان الانتقال إلى العمل المنتج ومحاصرة النزعة الاستهلاكية التي تقلل الإمكانات العربية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني

التعاون العربي المشترك في المجال الزراعي وأثره على أسواق العمل

أولاً- التمويل والاستثمار الزراعي البيني في الدول العربية:

قامت الدول العربية بإنشاء العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك لدعم وتعزيز التنمية الزراعية منها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والتي تم تأسيسها عام 1974 ، ووفقاً للتقرير السنوي للشركة لعام 2016، فقد بلغ عدد المشروعات الزراعية التي تعمل بها الشركة نحو 39 مشروعاً في مختلف مجالات التنمية الزراعية والحيوانية والريفية على مستوى الدول العربية، بإجمالي استثمارات نحو 577.61 مليون دولار حتى نهاية 2016. كما تم إنشاء الشركة العربية للاستثمار عام 1974 وإنشاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عام 1976؛ حيث أسهمت في العديد من المشروعات الاستثمارية على مستوى الدول العربية، ووفقاً للتقرير السنوي للهيئة لعام 2016، فقد بلغ إجمالي استثمارات الهيئة بنهاية العام 571 مليون دولار، من خلال 40 شركة تسهم فيها الهيئة على مستوى الدول العربية.

وإيماناً من منظمة العمل العربية بضرورة النهوض بقطاع العمال الزراعيين في عملهم ومعيشتهم باعتبارهم أساساً في دعم الإنتاج والاقتصاد

الغذائي، كونه أداة مهمة لتوسيع وتنويع قاعدة الموارد التي تستخدم كمدخلات للقطاعات الاقتصادية الأخرى.. ويمكن أن يتضح ذلك من خلال تناول الأهمية النسبية للناتج الزراعي العربي، والقوى العاملة الزراعية.

ومن حيث القوى العاملة الزراعية على الأخص، ونصيبها من القوى العاملة الكلية: تشير البيانات المتاحة إلى أن حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي قد بلغ 29.7 مليون عامل عام 2015 بنسبة بلغت 22.5 % من إجمالي القوى العاملة الكلية في الدول العربية مقابل 38.1 مليون عامل ونسبة 29.36 % من إجمالي القوى العاملة عام 2010، ويعود هذا التراجع في حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى هجرة العمل في القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى خاصة في المدن بسبب انخفاض الدخول والطبيعة الموسمية للقطاع الزراعي مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، وكذلك استخدام الأساليب المتطورة تكنولوجياً، والتزايد في ميكنة القطاع الزراعي.

أما عن التحديات التي تواجه الزراعة العربية والأمن الغذائي، فنلاحظ أنه بالرغم من توافر العديد من الموارد الزراعية سواء أكانت طبيعية أو بشرية، فإن القطاع الزراعي لم يحقق الزيادة المطلوبة في الناتج الزراعي لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء، وانعكس ذلك في صورة فجوة غذائية تزداد حدتها عاماً بعد آخر في ظل الزيادة السكانية المتسارعة في العالم العربي.

للتكلفة التراكمية للمشروعات الاستثمارية العربية
البينية في الفترة نفسها.

المبحث الثالث

دور ومكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري

تشير البيانات إلى الزيادة المستمرة في قيمة الناتج الزراعي المصري، حيث بلغت قيمته نحو 36.4 مليار دولار في عام 2015 مقارنة بنحو 29.1 مليار دولار عام 2010، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها لا تعكس أهمية وإمكانات هذا القطاع بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ حيث انخفضت نسبة مساهمته من 14.0 % عام 2010 إلى 11.2 % عام 2015، الأمر الذي قد يُعزى إلى محدودية التمويل والاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك على الرغم من أهمية وقدرة هذا القطاع على استيعاب الزيادة المطردة من الأيدي العاملة، وتوفير المواد الخام للكثير من القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى دوره الرئيسي في تحقيق الأمن الغذائي.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج الزراعي، تشير بيانات الجدول، إلى أنه باستثناء عام 2013 فإن متوسط نصيب الفرد في تزايد، حيث بلغ 414 دولاراً عام 2015 مقارنة بنحو 370 دولار عام 2010، وهو أعلى من المتوسط العام على مستوى الدول العربية في الفترة الزمنية نفسها.

القومي، أصدرت المنظمة الاتفاقية العربية رقم (12) لسنة 1980 بشأن العمال الزراعيين والتوصية العربية رقم (4) لسنة 1980 بشأن تنمية وحماية القوى العاملة في القطاع الزراعي.

كما تشير البيانات إلى تراجع حجم المساعدات الإنمائية العربية المقدمة من مؤسسات التمويل العربية المختلفة فيما يخص القطاع الزراعي والثروة الحيوانية؛ حيث بلغ حجم التمويل المتاح للقطاع الزراعي عام 2015 نحو 269.2 مليون دولار بنسبة تعادل 4.2 % من حجم التمويل الكلي المخصص لكافة القطاعات، مقارنة بـ «483.5» مليون دولار عام 2014 وبنسبة 7.0 % من حجم التمويل الكلي المخصص لكل القطاعات في العام نفسه.

الاستثمار الزراعي البيئي في الدول العربية :

تشير البيانات إلى أن العدد التراكمي للمشروعات الزراعية التي تم إنشاؤها نتيجة للاستثمار العربي البيئي في الفترة من عام 2003 إلى عام 2016 بلغ 169 مشروع بنسبة 6.6 % من العدد الإجمالي لمشروعات الاستثمار العربي في مختلف القطاعات، في حين أن العدد التراكمي للوظائف الزراعية التي تم توفيرها نتيجة للاستثمار العربي البيئي في القطاع الزراعي بلغ 45167 وظيفة بنسبة تقدر بنحو 8.0 % من العدد الكلي للوظائف التي وفرتها مشروعات الاستثمار العربي في مختلف القطاعات، وبلغت التكلفة التراكمية للمشروعات الزراعية 9.2 مليار دولار بنسبة بلغت 2.8 % من الحجم الكلي

- القوى العاملة الزراعية :

توضح البيانات أن القوى العاملة الكلية في مصر في تزايد مستمر؛ حيث وصلت إلى 28.4 مليون نسمة عام 2015 مقارنة بنحو 26.1 مليون نسمة عام 2010، إلا أن نسبة ما تمثله القوى العاملة الزراعية منها في تناقص مستمر، حيث بلغت نسبتها 23.6 % من إجمالي القوى العاملة الكلية عام 2015 مقارنة بـ «25.7 %» عام 2010، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تزايد معدلات الهجرة للريفيين بشكل عام والأيدي العاملة الزراعية بشكل خاص، بالإضافة إلى الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي، علاوة على النقص في البنية الأساسية والخدمات في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية.

المبحث الرابع

أثر مشروعات الاستصلاح الزراعي والتوطين في إتاحة فرص العمل ومكافحة البطالة

1 - الأهمية النسبية للأراضي المستصلحة المزروعة بالنسبة لإجمالي الأراضي المزروعة :

تلعب مشروعات الاستصلاح الزراعي دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الزراعية، وخفض معدلات البطالة وتحقيق الأمن الغذائي، وتشير البيانات إلى الزيادة المستمرة في مساحة ونسبة الأراضي المستصلحة المزروعة بالنسبة للمساحة الإجمالية المزروعة، حيث وصلت إلى نحو 1.3 مليون هكتار تمثل 34.2 % من إجمالي المساحة المزروعة عام 2015، مقارنة بنحو

1.1 مليون هكتار تمثل 29.7 % من إجمالي المساحة المزروعة عام 2010 .

2 - مشروعات الاستصلاح والتوطين خلال الفترة من 1982 - 2000 وأثرها على توفير فرص العمل :

على الرغم من الاهتمام المتزايد باستصلاح الأراضي في مصر بداية من عام 1952 فإن الانطلاقة الحقيقية لاستصلاح الأراضي حدثت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي؛ حيث قامت الدولة باستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي . وقد قامت الدولة بتوزيع الأراضي المستصلحة على فئات مختلفة من السكان، أبرزهم شباب الخريجين بهدف الحد من مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، وأيضاً صغار المزارعين بهدف سرعة وصول هذه المجتمعات إلى مرحلة النضج وتوفير مصادر للعمالة للفئات المستفيدة الأخرى وتحسين مستويات المعيشة للمعدين من صغار المزارعين .

• المشروع القومي لخدمة وتنمية أراضي الخريجين :

أسهم هذا المشروع في حل مشكلة البطالة، خاصة بين فئة شباب الخريجين، وطبقاً لإحصائيات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي فقد بلغ عدد الخريجين المستفيدين من المشروع، بالمرحلة الأولى عام 87/ 1988 نحو 2247 خريجاً، وصل عددهم بنهاية الخطة الخمسية 92/ 1997 نحو 47500 خريج موزعين على مساحة بلغت 101.3 ألف هكتار، وتم إنشاء القرى الرئيسية والفرعية لاستيعابهم، هذا

إيجاد فرص عمل كبيرة للشباب في هذه المجتمعات الجديدة ويوفر لها عوامل الاستقرار والنمو، ويتيح لها المشاركة بإيجابية في الناتج القومي الإجمالي. ويبلغ إجمالي عدد السكان عند اكتمال المشروع نحو 1.5 مليون نسمة يعملون في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالمشروع. هذا وقد تم تسليم المرحلة الأولى من المشروع، وجارٍ البدء في تسليم المرحلتين الثانية والثالثة.

المبحث الخامس

متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر لدعم التشغيل في القطاع الزراعي

تتبع أهمية الاقتصاد الأخضر من خلال تبنيّه مشروعات تعني بالاستدامة مثل الإنتاج النظيف والطاقة المتجددة والاستهلاك الرشيد والزراعة العضوية وتدوير المخلفات مع التقليل من انبعاثات الغازات الضارة (الكربون) واستبدال الوقود الأحفوري، وتخفيض معدلات البطالة وزيادة الدخل للأسر الفقيرة.

وهناك بعض الأمثلة على حجم الوظائف التي يولدها الاقتصاد الأخضر ومنها قطاع الطاقة المتجددة، والذي من المتوقع أن يتيح أكثر من 20 مليون فرصة عمل على مستوى العالم في عام 2030، منها 60 % في الطاقة الإحيائية، وثلاثا في الطاقة الشمسية، وما يقارب الـ 10 % في طاقة الرياح. كما أنه من المتوقع زيادة التوظيف في قطاع الزراعة العضوية بنسبة 30 % لكل هكتار مقارنة بكل هكتار

وقد اشتمل المشروع إلى جانب الخريجين على بعض الفئات الأخرى من صغار المزارعين (المعدمين)، والمتضررين من تعديل قانون المالك والمستأجر، وعدداً من الأرامل والمطلقات.

هذا .. وقد وصل العدد الإجمالي للمستفيدين المستثمرين بالمشروع من كل الفئات طبقاً لبيان وزارة الزراعة نحو 69508 مستفيدين على مساحة بلغت 133.2 ألف هكتار.

وقد واجه المنتفعون بهذا المشروع العديد من المعوقات التي أثرت بشكل مباشر على استقرار واستمرار عدد كبير منهم في هذه المجتمعات الجديدة.. وقد تناولتها العديد من الدراسات.

• المشروع القومي لاستصلاح واستزراع المليون ونصف المليون فدان:

بدأت الدولة في تخطيط وتنفيذ مشروع قومي لاستصلاح واستزراع مليون ونصف المليون فدان (نحو 630.3 ألف هكتار)، يستهدف إحداث تنمية متكاملة بإنشاء مجتمعات زراعية صناعية جديدة، وإعادة توزيع السكان خارج الوادي والدلتا، وإيجاد فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، وتخفيض معدلات البطالة.

ووفقاً لخطة المشروع فإنه سيتم زراعة ما بين 46 و 54.8 % من المساحة الكلية، أما بقية المساحة فسيتم إنشاء خدمات ومصانع لتصنيع المنتجات الزراعية، والصناعات التكاملية الأخرى عليها، بما يتيح استيعاب عدد كبير من السكان ويعمل على

زراعة غير عضوية في غرب القارة الأفريقية، كما أن هذا القطاع سيوفر 178 ألف فرصة عمل في المكسيك.

متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

يمكن تلخيص متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في مراجعة السياسات الحكومية، وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، والاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد، والاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها. كذلك العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة، ونشير هنا أيضاً إلى تبني وتطوير برامج للتدريب المهني وتنمية المهارات الملائمة لمتطلبات الأنشطة الخضراء، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة .. وغيرها من الأنشطة التي تمس البيئة واستدامة الموارد.

المحور السادس

قضايا الهجرة وانعكاساتها على أسواق العمل

المبحث الأول

الهجرة في المنطقة العربية: اتجاهاتها وتغييراتها

تتميز المنطقة العربية بأنها من بين أهم المناطق العالمية المرسل والمرسلة للمستقبل للهجرة. وبالرغم من كون المنطقة العربية منطقة استقبال وإرسال للمهاجرين فإن حجم ما تستقبله حالياً من خارج المنطقة يفوق بكثير عدد المهاجرين منها إلى الخارج. كما تتميز بوجود هجرة داخلية مهمة في المنطقة، خاصة نحو

دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والأردن، فإن عدد المهاجرين من خارجها يفوق بكثير الهجرة البينية في المنطقة، مما يعني أن المنطقة يمكنها نظرياً ومن حيث الكم أن تكون مكتفية ذاتياً لو كانت هناك حرية كاملة لحركة اليد العاملة داخل المنطقة كما هو الحال بالنسبة لمنطقة الاتحاد الأوروبي. فالإحصاءات المتوافرة تبين أن نسبة تدفقات الهجرة داخل المنطقة تكافئ تقريباً نسبة الهجرة إلى خارجها، كما تبين أيضاً أن معظم المهاجرين من خارج المنطقة ذوو مستوى تعليمي منخفض ولا يتمتعون إلا بمهارات بسيطة وهي الخصائص نفسها التي تتميز بها الهجرة من المنطقة العربية إلى منطقة الاتحاد الأوروبي، مما يعني أن هناك توافقاً بين العرض والطلب في سوق العمل في المنطقة.

ويقدر عدد المهاجرين الوافدين إلى كل البلدان العربية سنة 2013 ما يزيد على 30.3 مليون أي أكثر من ضعف العدد في 1990. كما شهدت المنطقة ارتفاع نسبة المهاجرين إلى إجمالي سكانها من 6.5 % عام 1990 إلى 8.25 % في 2013 مما يعني أن المنطقة العربية لا تضم فقط أكبر جالية مهاجرة نسبة إلى سكانها، بل وأسرعها نمواً.. ويلاحظ على المهاجرين إلى البلدان العربية هيمنة الذكور؛ حيث يمثل هؤلاء 68 % من الإجمالي، وهي نسبة تفوق بكثير المعدل عالمياً. أما من حيث المستوى التعليمي للمهاجرين في المنطقة العربية فإن الغالبية العظمى

المبحث الثاني

نتائج الدراسات التطبيقية حول هجرة العمالة

أثر الهجرة الوافدة على أسواق العمل في الدول المستقبلية:

أجريت دراسات عديدة حول هذا الموضوع، غير أن معظمها يتعلق بحالة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتمد معظمها على عينات من إحصاء السكان، وما يمكن أن يستنتج من كل هذه الدراسات أنه لا توجد آثار سلبية للهجرة الوافدة على التشغيل والأجور للعمالة المحلية؛ وإن وجدت تلك الآثار فهي ضعيفة جداً، وتقتصر على الأمد القصير. والدراسات القليلة المتوافرة حالياً تؤكد وتجمع على عدم وجود الآثار السلبية كما يعتقد الكثير.. أمّا بالنسبة للبلدان الآخذة في النمو التي تستقطب الكثير من العمالة الوافدة وغيرها فإنه لا تتوافر دراسات تطبيقية حول أثر تلك الهجرة على أسواق عملها.

• آثار الهجرة على أسواق العمل في دول المنشأ:

نظراً لقلة الدراسات التطبيقية حول الموضوع، فإننا سنلجأ إلى تقديم عرض مختصر حول القنوات التي يمكن للهجرة أن تؤثر من خلالها على أسواق العمل في دول المنشأ.. وذلك على النحو التالي:

أولاً - تدفق المهاجرين نحو الخارج:

وهي القناة الأولى حيث يمثل تدفق المهاجرين إلى الخارج من بلد ما خروج هؤلاء من سوق العمل في بلد المنشأ، وبالتالي تخفيف الضغط على سوق العمل خاصة إذا كان هؤلاء عاطلين كلياً أو جزئياً عن العمل

منهم غير متعلمين أو دون الثانوي ويقومون بأعمال يدوية، ولا يمثل ذوو المهارات أكثر من 15 %.

وتستقطب بلدان مجلس التعاون الخليجي الحصة الأكبر من المهاجرين الأجانب والعرب في المنطقة العربية. وتقدر الهجرة البينية في المنطقة العربية بما يقارب 22 مليون عام 2013 بعد أن كان حجمها لا يتجاوز 12.1 مليون سنة 1990، وتعود تلك الزيادة إلى تزايد الطلب على العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة للطفرة البترولية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة 2001 - 2013.

وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في إجمالي المهاجرين إلى بلدان المنطقة العربية خلال الفترة من 1990 - 2013 فإن نسبة المهاجرين إلى إجمالي سكان المنطقة لم تتغير إلا هامشياً؛ حيث ارتفع من 5.3 % عام 1990 إلى ما يقارب 5.9 % سنة 2013، وهي نسبة تقل عن المسجلة في الاتحاد الأوروبي في 2014 والبالغة 7 %.

وتختلف وجهة وطبيعة الهجرة في المغرب العربي عن المشرق العربي، حيث تدفق الهجرة من بلدان المغرب العربي أساساً نحو أوروبا، وذلك بهدف الإقامة الدائمة في المهجر لمعظمهم، بينما تتميز حركة الهجرة لمواطني بلدان المشرق العربي بكونها بينية (أي بين البلدان العربية) وذلك بهدف الإقامة المؤقتة في جُلها، وكنتيجة لهذا الاختلاف في الوجهة والطبيعة، فإن الآثار المترتبة على سوق العمل والتحويلات المالية مختلفة بشكل كبير كما سنرى لاحقاً.

مما يتسبب بشكل مباشر في انخفاض معدل البطالة في بلد المنشأ. أيضاً في مجالات أخرى، كاللغات والحاسوب والثقافة العامة، وعادة ما يكلفهم ذلك الكثير.

ثانياً- عن طريق قناة الهجرة العائدة :

للحجرة العائدة آثار على سوق العمل في بلد المنشأ كما ونوعاً، فالجانب الكمي للهجرة العائدة يؤثر على سوق العمل إذا كانت العودة قسرية بحجم كبير وبشكل مفاجئ نتيجة مثلاً للأوضاع الأمنية في البلد المستقبل.

ومهما يكن من أمر.. فإن الفوائد التي يجنيها العائد من المهجر لنفسه أو للمجتمع ككل يتوقف على الطريقة التي تمت بها العودة. فإذا كانت العودة اختيارية فإن آثار التجربة والتكوين والمدخرات في المهجر تكون إيجابية، لكون العائد قد خطط وحضر لعودته، مما يسمح له بالاستعمال الأحسن لمكتسباته المالية والمعرفية من المهجر بعد عودته، أما إذا كانت العودة قسرية فإن الآثار قد تكون كارثية على العائد وعلى عائلته.

ثالثاً - أثر الهجرة إلى الخارج على التكوين والتعليم ومستوى المهارات:

وستعرض فيما يلي إلى الأثر على التكوين والتعليم والمهارات في بلد المنشأ للراغبين في الهجرة سواء كانت شرعية أم غير شرعية. تفيد العديد من الدراسات حول الشباب الراغبين في الهجرة بأنهم عادة ما يحاولون تحسين مستواهم التعليمي بقصد تحسين فرصهم في الهجرة والحصول على مناصب شغل لائقة في بلد المهجر؛ حيث لوحظ إقبال كبير من طرف هؤلاء على تكوين أنفسهم، ليس فقط في تخصصاتهم ولكن

الهجرة وآثارها على سوق العمل - حالة الجزائر

نقدم فيما يلي المعطيات حول بعض مؤشرات الهجرة من الجزائر حسب مختلف المصادر؛ حيث قدر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إجمالي الجالية الجزائرية في الخارج عام 1995 بحوالي 1.075000 تبعاً للإحصائيات المقدمة للمجلس من القنصليات الجزائرية بالخارج، منها نحو 0.8 مليون بفرنسا لوحدها، في حين تقدر المصادر الفرنسية عدد المهاجرين الجزائريين بفرنسا لعامي 1990

بالنسبة للوزن النسبي لفئة ذوي الكفاءات في إجمالي المهاجرين، فإن وضعية الجالية الجزائرية لا تختلف عن المغربية حيث إن معظم الهجرة إلى كندا وبريطانيا وأمريكا تتكون من ذوي التكوين العالي وهو ما يعكس السياسة الانتقائية التي تتبناها هذه البلدان.

إن الفئات غير الماهرة هي المستفيد الأول في التغير الذي حدث في سوق العمل في الجزائر منذ بداية القرن الحالي نتيجة للاستثمارات الضخمة التي ضختها الدولة في قطاعات السكن والأشغال العمومية والزراعة من جهة وتوسع قطاع التجارة والخدمات نتيجة للطفرة البترولية التي مكنت الجزائر من إمكانات مالية هائلة مما أسهم في توسع غير عادي في قطاع الخدمات بشكل عام وإيجاد وظائف مرتبطة بذلك التوسع.

أما بالنسبة للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، التي عادة ما تعطى لها الأهمية القصوى في دراسات الهجرة نظراً لكونها أحد المصادر لتمويل المعاملات الخارجية ومشاريع التنمية والدخل لعائلات وأقارب المهاجرين في بلدانهم الأصلية، فإن حجمها الفعلي بالنسبة للجزائريين يمكن اعتباره ثانوياً جداً إذا ما قورنت بعائدات المحروقات، ويعود سبب ضعف حجمها إلى عوامل عدة: أهمها كون الهجرة الجزائرية في معظمها دائمة وليست مؤقتة. وثانيها، لكون معظم دخول المهاجرين تتفق على العائلة المتواجدة منها في البلد المستقبل، وثالثاً لعدم اهتمام السلطات

و2006 بـ 574000 و691000، على التوالي، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتقدر الجالية الجزائرية المقيمة في البلدان الأعضاء فيها عام 2000 بما يزيد على 1.3 مليون .

هذا وتشهد الجزائر الآن تحولاً كبيراً في هجرة مواطنيها من حيث البنية والمقصد، ويلاحظ بأن المعدل الإجمالي للهجرة، وكذلك معدل هجرة ذوي التكوين العالي انخفضا من 6.2 % سنة 2000 إلى 5.9 % عام 2015. أما بالنسبة للتوزيع حسب الجنس فالإحصاءات تبين وجود فروق هامشية جداً بين الجنسين لمصلحة الذكور بالنسبة لإجمالي الهجرة، ولمصلحة الإناث بالنسبة للجالية المتواجدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعوام 2002 و2005 - 2006، كما يلاحظ أيضاً اتساع الفارق بين الجنسين لمصلحة الإناث خلال الفترة من 2000 و2006 وذلك بسبب كون عدد المهاجرات حديثات العهد أكبر من الذكور. كما تبين الأرقام أن نسبة ذوي التكوين العالي قد ارتفعت خلال الفترة نفسها بشكل ملحوظ: من 16.5 % إلى 19.3 .

وعلى الرغم من تنوع اتجاهاتها في العقدين الأخيرين، إلا أن الجالية الجزائرية لاتزال متمركزة في فرنسا التي تستحوذ على ما يقارب الـ 90 % منها. وما يلاحظ أن ما يربو على نصف الجالية الجزائرية في إسبانيا حديثة العهد، وما يزيد على 40 % منها في كندا وبلجيكا والولايات المتحدة بينما لا تتجاوز 8 % في فرنسا للسنة نفسها، أما

- الجزائرية بهذا المصدر، نظراً لتوافر مصدر المحروقات أو لكون الأموال المحولة من المهاجرين تذهب مباشرة إلى المستفيدين منها .
- فالتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عن طريق القنوات الرسمية بلغ في المتوسط سنوياً خلال الفترة من 1990 - 1999 نحو 1.6 مليار دولار ليرتفع في العقد الأخير إلى ما يزيد على 2 مليار. ولم يتأثر حجمها إلا هامشياً في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، ذلك أن معظمها يقتصر على تحويلات المهاجرين المتقاعدين العائدين نهائياً إلى الجزائر. وعلى الرغم من ذلك فإن التحويلات السنوية للمهاجرين إلى الجزائر في المتوسط تفوق بكثير قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها وكذا قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة من 1990 - 2016، ومع ذلك فإنها تمثل في المتوسط ما يقارب الـ «1.5 %» من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر لعائلات المهاجرين دخلاً محترماً وللمناطق الجبلية الفقيرة مصدر الهجرة الأساسي دخولاً تسمح لسكانها بتحسين أوضاعهم.
- المحور السابع
- التطورات التكنولوجية الحديثة وأثرها على أسواق العمل في العالم عموماً وفي الدول العربية خصوصاً
- المبحث الأول
- التطورات التكنولوجية الحديثة
- تعتبر التكنولوجيا الحديثة المحرك الرئيسي للتغيير في المجتمعات في العصر الحاضر، ويتفرع عنها العديد من التقنيات الحديثة، من أهمها:
- الإنسان الآلي (أو الروبوت)، الذي أخذ استعماله في تزايد متواصل، خاصة في دول العالم المتقدم. فحسب بعض الإحصاءات كان عدد الروبوتات المستعملة في كل دول العالم عام 2013 لا يتجاوز 1.2 مليون روبوت، ارتفع عددها إلى 1.5 مليون عام 2014 ليصل إلى أكثر من مليونين عام 2016 مع احتمال زيادة مليون وحدة إضافية بحلول عام 2019.
- الذكاء الاصطناعي، الذي يحل محل البشر في مختلف المجالات حيث تستطيع الأجهزة أن تحاكي القدرات الذهنية البشرية لما تتمتع به من القدرة على التفكير الناقد، هذا العمل يستعمل حالياً في مختلف المجالات مثل التمويل والنقل والطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها من الأنشطة. فحسب بعض التقديرات نحو 50% من الأعمال المعروفة في عالم اليوم ستتم حصراً بأنظمة الذكاء الصناعي.
- المركبات ذاتية التحكم، التي أدت إلى اتساع أسواق جديدة من الآلات والأجهزة كالتطائرات دون طيار والسيارات دون سائق (ذاتية التحكم).
- الطباعة ثلاثية الأبعاد؛ حيث تتيح الطابعات ثلاثية الأبعاد القدرة على طباعة أجزاء متداخلة ومعقدة التركيب، وهو ما يستعمل في العديد من الصناعات وفي القطاع الطبي والصحي.. وغيرها من الأنشطة.
- خوارزميات الحاسوب، وهي تمثل مجموعة

العميق والشامل في أسواق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال ابتكار وظائف جديدة بمهارات جديدة أصبحت فيها الأتمتة الذكية والروبوتات هي القوة العاملة الجديدة.

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تزايد عدد الروبوتات الصناعية العاملة في جميع أنحاء العالم (نحو 3 ملايين وحدة في عام 2019). وتسارع استخدام الآلات الحديثة في مجمل الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يثير تساؤلات عديدة حول مستقبل أسواق العمل والوظائف وكيفية مواجهة تداعيات انتشار وتسارع استخدام الروبوتات والأتمتة الذكية عليها، خاصة مع ما قد تسفر عنه من بطالة وتداعي ظروف العمل وحتى الحياة الاجتماعية. والآن .. ما القطاعات الاقتصادية المعنية أكثر من غيرها بانتشار التكنولوجيات الحديثة.. وبالتالي أكثر تأثيراً في أسواق العمل؟

تبرز بعض الإحصاءات والبيانات أن أهم القطاعات التي تستخدم الروبوتات الصناعية هي صناعة السيارات 70 % تقريباً من الروبوتات المستخدمة في العالم والصناعات الكهربائية والإلكترونية وصناعة المعادن والآلات.

كما يشير تقرير الاتحاد الدولي للروبوتات إلى أن المتوسط العالمي لكثافة استخدام الروبوتات في أسواق العمل لعام 2015 بلغ 69 وحدة لكل 10 آلاف موظف، وذلك في قطاع الصناعات التحويلية، وأن أكثر الأسواق كثافة في استخدام هذه الآلات هي

القواعد الدقيقة لمعالجة حاسوبية تهدف إلى الحصول على نتائج محددة. فهذه التقنيات حلت محل الإنسان، كما في البورصات وفي بناء النماذج الرياضية المعقدة.

مفهوم وخصائص اقتصاد المعرفة :

- هو اقتصاد الوفرة على خلاف اقتصاد الندرة، ففي ظل تطور وانتشار التكنولوجيا الرقمية أصبحت خصائص هذا النظام الجديد هي وفرة ما يمكن تسميته بالمادة الأولية، فمع تطور المعرفة التي من خصائصها أنها لا تستهلك (حيث إنها لا تستنفد ولا تزول) بل تتوالد ذاتياً وحتى تزداد بالاستهلاك، فإن التكلفة الحدية لأي نسخة لاحقة على النسخة الأولية تتضاءل تدريجياً إلى أن تقترب من الصفر. وكل مستهلك للمعلومات في المجتمع هو أيضاً صانع أو مبتكر لها.
- هو اقتصاد منفتح على العالم؛ إذ لا يمكن لأي بلد أن يوجد ويطور قدراته المعرفية دون أن يشارك أو يستورد المعارف الحديثة من الآخرين. ومن المؤكد أن دور قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا الاقتصاد يساعد على تقاسم المعلومات وعولة الابتكار والتجديد.

المبحث الثاني

أثر التكنولوجيات الحديثة على أسواق العمل

لقد أجمع العديد من الاقتصاديين على أن العالم يشهد اليوم بزوغ فجر الثورة الرقمية (أو ما يُسمى أيضاً الثورة الصناعية الرابعة) التي أثرت التأثير

كوريا الجنوبية، تليها سنغافورة واليابان وألمانيا.

وفي المجال نفسه، يبرز تقرير أصدرته مؤسسة «ماكيزي» في يوليو 2016، والذي يركز على تحليل أكثر من 800 مهنة في سوق العمل الأمريكي، أن من أكثر المهن المعرضة لخطر الأتمتة واستخدام الروبوتات هي تلك التي تعد ضمن القطاعات الصناعية (59 %) والخدمات الغذائية (7 %) وتجارة التجزئة (53 %)، وقطاع السياحة والفندقة (73 %)، وذلك نظراً للتقدم الملحوظ في هذه الأنشطة على المستوى التقني والتكنولوجي، مما يعرضها لخطر الأتمتة بنسبة كبيرة.

وعلى عكس ذلك، فإن هناك بعض القطاعات الأخرى التي تقل احتمالية تعرضها للأتمتة، وأن تحل فيها الروبوتات محل الطاقة البشرية، كأنشطة تطوير الموارد البشرية، والعمل الإبداعي والمعرفي، وجميع الأنشطة في مجال البرمجيات والإعلانات والتعليم والرعاية الصحية.

ولكن .. حسب بعض المختصين في هذا المجال، فإنه من المنتظر أن كل هذه الوظائف وحتى السامية منها، والتي تتقاضى الأجر الرفيع مثل المديرين والأطباء والمهندسين وحتى الرؤساء والمديرين العاميين واعون أن في المستقبل القريب نسبة كبيرة من أعمالهم ستتم أتمتتها.

ولقد اختلفت آراء الخبراء الاقتصاديين في شأن آثار هذه التكنولوجيات الحديثة على أسواق العمل. فمنهم من يرى أنها ستدفع نحو زيادة

الوظائف، خاصة المرتبطة منها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أنحاء العالم.. ومنهم آخرون يؤمنون بأن هذه الأنظمة الجديدة ستزيد في ارتفاع نسب البطالة، وبالتالي في الفقر والتهميش.

وتؤكد بعض الدراسات الاقتصادية أنه على الرغم من أن التكنولوجيا المعاصرة أصبحت المحرك الرئيسي للتنمية، فإن هذا التقدم يؤثر بالسلب على العمالة وتوفير فرص العمل؛ حيث إن الفنون الإنتاجية الجديدة ستلغى مئات الآلاف من الوظائف والمهن والأعمال التي كان يقوم بها العمال، وبالتالي تؤدي إلى البطالة وزيادة عدد عاطلين، وأصبح الذكاء الاصطناعي يحل محل أعداد من البشر كانوا يشتغلون هذه الوظائف من قبل.. أو بعبارة أخرى، من المتوقع أن استخدام الروبوتات والآلات الذكية سيحل محل الإنسان في العديد من الوظائف والمجالات، وبصفة خاصة في الوظائف الروتينية وتلك الأنشطة التي لا تحتاج إلى مهارات عالية. فالجيل الجديد منها أصبح سريع التطور فهي تفكر وتتفاعل وتستجيب كالإنسان، كما صارت قادرة على القيام بأعمال دقيقة ومختصة كعمليات الإنقاذ والخدمات الطبية وتصوير الأعضاء البشرية والعمليات الجراحية.. وغيرها.

ظهور الأنماط الجديدة في العمل؛

نركز هنا على دراسة النمط الأكثر انتشاراً في السنوات الأخيرة الذي أحدث تغييراً جذرياً ليس فقط في العلاقات الإنتاجية بين كل الأطراف المعنية، بل حتى في القطاع التجاري والخدمي: وهو العمل عن بعد. ومن المؤكد أن ثورة العمل عن بعد حصلت بعد

بداية حياتهم المهنية، كما ستتأثر النساء اللواتي يشغلن تقليدياً الوظائف التي تركز على تقديم الرعاية. ومع تطوّر الآلة وأجهزة المتابعة الصحية ستتأثر وظائفهن في المستقبل، حيث سترتفع معدلات البطالة بين هذه الجماعات في حالة عدم الحصول على التدريب المطلوب ودفع مستوى المهارات في المستقبل.

- تزايد عدد وكالات المواهب « واصطياد المهارات » التي تُوجَد في الوقت الحاضر في أوساط الفنانين والرياضيين .
- تعاظم عدد العاملين لحسابهم الخاص، فعلى سبيل المثال، تستنتج الدراسة (أو الاستبيان) الذي أجري بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2014، أن العمل الحر يمثل ما لا يقل عن 34 % من مجمل العمالة بالبلاد وأن هذه النسبة مرشحة إلى الزيادة في السنوات المقبلة لتتجاوز 50 % من مجمل العاملين.
- ستعزز الأجور نتيجة تكاثر المشاريع الصغرى وزيادة العمل الحرّ وإنتاجية الشركات وتراجع تكاليف الإنتاج وتساعد الطلب على الأيدي العاملة الماهرة والقادرة على العطاء المتميز.

- توسيع التعليم والتدريب المهني المؤدي للتوظيف؛ حيث إن كل هذه التغيرات في أسواق العمل ستضع كل الحكومات في المستقبل أمام العديد من التحديات في ميدان التعليم والتدريب والتكوين المستمر، وفي النظام الجبائي العمومي؛ حيث وقع تصميم وتصور كل برامج الحماية

ظهور الكمبيوتر الشخصي، وذلك سنة 1981، وظهور القوانين المنظمة لهذا الشكل من العمل بالبلدان المصنعة، وحسب بعض البيانات والإحصاءات ما لا يقل عن 9 % من الموظفين الفرنسيين اشتغلوا عن بعد في عام 2010 وهذه النسبة مرشحة إلى الزيادة لتبلغ 40 % في النهاية 2020. هذه النسبة لعام 2010 ترتفع إلى 39 % بالنسبة لفرنلندا و 21 % لبلجيكا و 28 % بالولايات المتحدة الأمريكية والسويد و 23 % للمملكة المتحدة و 19 % لكل بلدان أوروبا .

وبذلك .. فإن العمل عن بعد يمكن أن يساعد على إيجاد فرص عمل جديدة، والدليل على ذلك ما سمحت به مراكز الاتصال Call center في تونس من إيجاد فرص عمل وخاصة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا. ومن المؤكد أن منصات المواهب على الإنترنت تعمل على تعزيز كفاءة سوق العمل من خلال تجميع البيانات عن المترشحين وفرص العمل في منطقة جغرافية أوسع، فتعمل بذلك على توجيه العاملين نحو الوظائف المتاحة اليوم. كذلك تعمل على تقليص مدة البطالة وخاصة على مستوى الشباب، كما أنها من خلال قدرتها على الربط بين الدور أو الوظيفة المناسبة والشخص المناسب، فإنها تستطيع أن تعزز إنتاجية المؤسسات والشركات.

ما التوجهات المستقبلية لأسواق العمل؟

- حظوظ التشغيل أو فرص العمل ستكون صعبة جداً في المستقبل لفاقدي التدريب أو التأهيل أو أصحاب الكفاءات المحدودة أو المهارات الفنية البسيطة، فالشباب سيواجه مخاطر عديدة في

المحور الثامن

الفقر والبطالة وتهديد السلم الاجتماعي في الوطن العربي

تواجه الدول العربية في المرحلة الراهنة تحديات رئيسية، من أهمها: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهما التحديان الرئيسيان في المنطقة لما لهما من تأثيرات على البنية الاجتماعية والسياسية ودرجة الاستقرار والأمن في المنطقة العربية. فالفقر وما يرتبط به من بطالة يولدان بيئة حاضنة لأشكال من التطرف والعنف والانحراف. وغيرها من مظاهر عدم الاستقرار الذي يهدد السلم الاجتماعي.

ويبدأ هذا المحور بمقدمات تعريفية حول الفقر والبطالة والسلم الاجتماعي، ثم يعرض لحالتي الفقر والبطالة في الوطن العربي، وينتهي بأن يكشف عن الدور الذي يلعبه الفقر والبطالة في تهديد السلم الاجتماعي.

المبحث الأول

مفاهيم وإيضاحات

1. مفهوم الفقر:

الفقر ظاهرة بالغة التعقيد؛ فغالبًا ما ينظر إلى الفقر على أنه يتأسس على أبعاد اقتصادية. ويُقاس في المجتمع كله بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وغالبًا ما يتم تعريف الفقر المطلق وفقًا للأمم المتحدة: بأنه «حالة من الحرمان الحاد من الحاجات الأساسية بما في ذلك الطعام، ومياه الشرب الصالحة، وخدمات الصرف الصحي، والسكن، والتعليم والمعلومات». ويؤشر هذا التعريف على أن الفقر المطلق ليس فقرًا اقتصاديًا فحسب،

الاجتماعية والصحية والتقاعد والبطالة، وغيرها حول النظام القديم للعمل والعمل المقرر وتحقيق العيش الكريم لكل فئات المجتمع.

المبحث الثالث

البلدان العربية والتطورات التكنولوجية الحديثة

ما التحديات والصعوبات التي تواجهها البلدان العربية في ميدان تكنولوجيا المعرفة والاتصالات ؟ .. لعلنا نجد ما يلي:

- ضعف الاستثمار في العلم والتكنولوجيا، وهو ما يعكسه تواضع نسب الطلبة المسجلين بالفروع العلمية والتكنولوجية، ونسب الإنفاق على ميادين البحث العلمي والتطوير مقارنة بما يحدث في الدول الأخرى المصنعة.
- عدم وجود رؤية واضحة في أولويات البحث العلمي وتشجيع الابتكار والاختراع وهو ما أدى إلى استمرار « انتهاز سبيل التبعية لا الإبداع » ومنطق الاستيراد لا الفكر التصنيعي.
- هدر الطاقة النسائية بالبلدان العربية نتيجة ارتفاع البطالة في أوساطهن، فبحسب بعض الدراسات وبيانات البنك الدولي، لا تتجاوز مساهمة المرأة العربية في سوق العمل نسبة 23 % مقارنة بـ 65 % في شرق آسيا و 59 % في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وهذا تأكيد أن المرأة العربية يمكن لها أن تجد في قطاع التكنولوجيا الحديثة العديد من فرص العمل خاصة وأن الأنماط الجديدة في العمل. تسمح للمرأة بالعمل في المنزل وفي أوقات فراغها دون الانتقال إلى مكان الشغل.

المبحث الثاني أوضاع الفقر في العالم العربي

1 - الفقر في الدول العربية على خريطة العالم:

توضح البيانات لعام 2013 أن نسبة الفقر على المستوى العالمي بلغت 10.7% من مجموع سكان العالم، أو أن 767 مليون نسمة يعدون من الفقراء، وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في نسب الفقر وأعداد الفقراء خلال الفترة من 1990 حتى 2013، فإن الفقر لا يزال مرتفعاً بشكل غير مقبول، وما زال يشكل عقبة أمام تحديات التنمية في العالم.

وإذا تناولنا التوزيع الجغرافي للفقر، فسوف نجد أن منطقتي جنوب آسيا وإفريقيا نالتا النصيب الأكبر من معدلات الفقر خلال تلك الفترة بنسب تتراوح بين 15.1% لجنوب آسيا و41% لإفريقيا جنوب الصحراء، أما عن نصيب المنطقة العربية، والتي تم دمج بياناتها ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فكانت من أقل المناطق في العالم حسب فقر الدخل بنسبة 2.8% وفق بيانات عام 2008.

ويعرض تقرير «عدم المساواة في العالم العربي» الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لمنطقة غربي آسيا- الاسكوا (2017) أوضاع الفقر في المنطقة العربية معتمداً على مقياس لخط الفقر مقدراً بالعيش على دولارين في اليوم، حيث تصل نسبة الفقراء إلى 19% من سكان المنطقة العربية، وإذا أخذنا مقياس الفقر المحدد بالعيش على 2.75 دولار في اليوم فسوف تصل نسبة الفقراء إلى 40%.

بل إنه فقر اجتماعي أيضاً.. ويختلف الفقر المطلق عن الفقر النسبي الذي غالباً ما يقاس بدخل الفرد مقارنة بمتوسط الدخل السائد في المجتمع.

واتجهت أدبيات علوم الاقتصاد والاجتماع في السنوات الأخيرة إلى استخدام تعريفات أوسع للفقر، ومن أبرز هذه المساهمات، الاعتماد على منهجية فقر القدرات. ومن هذا المنطلق يكمن الفقر في عدم توافر عدد من القدرات، مثل القدرة على كسب دخل كافٍ، وعلى التعليم أو التمتع بصحة جيدة، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية المشاركة في الحياة العامة. وتلخص تقارير التنمية البشرية الأبعاد المتعددة لظاهرة الفقر.

2. تعريف البطالة:

ثمة تعريف شائع الانتشار للبطالة، ذلك الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن «العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل، وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده»، ويعبر عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة بمعدل البطالة، الذي يعد أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، والذي تركز معظم دول العالم على إبقائه منخفضاً.

3. السلم الاجتماعي:

يمكن أن نعرف السلم الاجتماعي بأنه حالة من «السلام الإيجابي» الذي تتحقق فيه مستويات عليا من التعاون والسعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.

2 - تباين معدلات البطالة بين الدول العربية؛

تبنت الدول العربية سياسات وتدابير خلال العقود الماضية استهدفت توفير المزيد من فرص العمل، خاصة لدى الشباب؛ مما ساعد على تحسن معدلات نمو التشغيل في الدول العربية خلال تلك الفترة، إلا أن تطورات البيئة العالمية والإقليمية والأوضاع الداخلية في البلدان العربية حالت دون مواصلة الجهد في توفير فرص العمل. ونتج عنها ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بطالة الشباب.

وسوف تواجه المنطقة خلال العقدين القادمين تحدياً غير مسبوق. ففي عام 2000 بلغ إجمالي عدد القوى العاملة العربية 104 ملايين شخص، وسوف يرتفع ليصل إلى 185 مليوناً في عام 2020. ومعنى ذلك أنه يتعين على اقتصادات هذه المنطقة توفير 80 مليون فرصة عمل جديدة خلال العقدين المقبلين. ومع معدل البطالة المرتفع يبدو أن الهدف الأكثر طموحاً، المتمثل في استيعاب الأعداد العاطلة عن العمل، علاوة على إيجاد الفرص لتوظيف الوافدين الجدد إلى سوق العمل، يعني الحاجة إلى ما يقرب من 100 مليون فرصة عمل مع حلول عام 2020.

المبحث الرابع

العوامل المفسرة للفقير والبطالة في الوطن العربي

يمكن طرح بعض العوامل المفسرة للفقير والبطالة في الوطن العربي فيما يلي:

1 - السكان في المنطقة العربية؛

وتلعب معدلات النمو السكاني والخصوبة المرتفعة

ورغم عدم وجود بيانات حديثة عن الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية، فإن هذه المنطقة قد شهدت صعوداً في مؤشر الفقر بعد عام 2010، ربما نتيجة الاضطرابات والنزاعات المسلحة التي شبت في المنطقة، وفي عام 2012 مثلاً بلغ معدل الفقر المدقع 7.4 % ووصل في بعض الدول إلى 21.6 %.

المبحث الثالث

أوضاع البطالة في العالم العربي

1 - البطالة في الدول العربية على خريطة البطالة العالمية؛

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي تواجه العديد من دول العالم المتقدم منها والنامي، فالتقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية تشير إلى وجود 197.7 مليون عاطل عن العمل على مستوى العالم في عام 2016، وإلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب لتشكّل ثلاثة أضعاف معدلات البطالة بين الشرائح العمرية الأخرى.

وتشير البيانات إلى أن المنطقة العربية تشهد معدلات من البطالة أعلى من نظيرتها في الدول الآخذة في النمو. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تناول قضية البطالة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة ومجالات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية. وقد تأثرت الاقتصادات العربية بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، خلال السنوات الأخيرة، متزامنة مع تراجع أسعار النفط والتوترات السياسية التي تشهدها المنطقة منذ عام 2011، وأدى ذلك إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

حضرية يتكدر بها عدد كبير من السكان، وهذه المناطق تعاني التلوث البيئي وافتقار الأمن، وتفشي الفقر والبطالة والجريمة.

المبحث الخامس الفقر والبطالة والسلم الاجتماعي

ينطلق التحليل الذي نقدمه هنا من أن الفقر والبطالة يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالصراع وعدم الاستقرار، فجل الدراسات التي أجريت على الحروب والنزاعات المسلحة قد أكدت أن الفقر يلعب دوراً كبيراً في جر الشعوب نحو الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، كما أنه يضعف الدولة ويجعلها تهتك في عمليات توفير السلع والدعم للفقراء.. ونشير هنا إلى بعض العوامل المترتبة على الفقر والبطالة والمؤدية إلى تهديد السلم الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

1 - التباعد الاجتماعي:

تؤدي ظروف الفقر والبطالة إلى صور من الاستبعاد والتباعد الاجتماعي داخل المجتمع.. وينتج عن هذا الوضع عمليتان يمكن أن تهددا السلم الاجتماعي:

الاختلاف الشديد بين قطاعات المجتمع..

فلقد أشارت دراسة أجراها المعهد العربي لإنماء المدن إلى أن 60 % من العشوائيات في المجتمع العربي تقع على أطراف المدن، و30 % منها توجد خارج النطاق العمراني.

الحرمان النسبي: يعمل الفقر والبطالة

على اتساع قاعدة الحرمان النسبي، ولقد أكدت الدراسات ارتباط حالة الحرمان النسبي بانتشار معدلات الجريمة والانحراف.

في المنطقة العربية دوراً في زيادة معدلات البطالة خاصة بين الشباب في المنطقة، والتي تعد من أعلى المعدلات على المستوى العالمي، وتحظى الفئة العمرية أقل من 24 سنة بالنصيب الأكبر في معظم الدول العربية، وأدى ارتفاع معدل نمو السكان إلى ظهور عدد كبير من الشباب الذين يبحثون عن عمل في مختلف الدول العربية.

2. التحضر والهجرة والنزوح في الوطن العربي:

يعيش أكثر من نصف سكان العالم حالياً في المناطق الحضرية، وفي المنطقة العربية ترتب على النمو الحضري السريع، والذي يتسم بنوع من العشوائية أحياناً، أو عدم التخطيط العمراني المتكامل، نمواً لعدد كبير من المناطق (العشوائية) في المنطقة العربية. وهذه المناطق تعاني تدهوراً واضحاً في خدمات البنية الأساسية والخدمات التعليمية، وتنخفض بها المستويات المعيشية لقطاع كبير من سكانها الذين في الغالب يعانون الفقر والبطالة والتهمة.

وشهدت المنطقة العربية حركة انتقال كبيرة للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حيث إن الشباب والشابات يتركزون العمل الزراعي الشاق للبحث عن فرص عمل في المناطق الحضرية يُفترض أن تكون أكثر أماناً وأفضل أجراً، ويأتي المهاجرون الريفيون وغير الماهرين في الغالب من المناطق الزراعية الداخلية والجبال والواحات.

وللهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية مصاحبات وتأثيرات اجتماعية واقتصادية واضحة، فقد أدت الهجرة الريفية إلى تشكل مجتمعات

2- النزاعات والحروب:

شهدت المنطقة العربية صوراً عديدة من الحروب والنزاعات المسلحة خلال السنوات الماضية، ولا تزال هذه الصور تتزايد وتتشابك. وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 ارتفاع عدد الحروب والنزاعات المسلحة في العالم العربي في الفترة من 2002 - 2015، وترك النزاعات المسلحة تأثيراً كبيراً على حالة السلم الاجتماعي في البلدان العربية، وهي تسهم بذلك في تفاقم مشكلات الفقر والبطالة في البلدان التي تشب فيها، ويتوقع في مثل هذه الظروف أن يؤدي انتشار الفقر والبطالة إلى تهديد السلم الاجتماعي.

المحور التاسع الاقتصاد الأزرق

المسطحات المائية وسيلة تشغيل ناجحة ورافد اقتصادي مهم

تبلور مفهوم الاقتصاد الأزرق عقب مؤتمر (ريو 20+) عام 2012 ليؤكد تحقيق الإدارة المستدامة للموارد البحرية، استناداً إلى فرضية أن النظم البيئية - أو «الإيكولوجية» - السليمة للمسطحات المائية هي أكثر إنتاجية، وهي واجبة من أجل استدامة الاقتصادات القائمة على الموارد البحرية.

ويهدف الاقتصاد الأزرق أو النمو الأزرق إلى مزيد من تسخير إمكانات المحيطات والبحار والسواحل من أجل الحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية.

المبحث الأول

المؤشرات الاقتصادية للمسطحات المائية

توفر البحار والمحيطات جزءاً كبيراً من متطلبات

الأمن الغذائي لسكان العالم، وتشكل البيئة البحرية والساحلية أيضاً مورداً رئيسياً لصناعة السياحة العالمية المهمة، ويوفر قاع البحار حالياً نحو 32 % من المعروض العالمي من الهيدروكربونات، وتتيح التكنولوجيات المتقدمة فتح آفاق جديدة لتنمية الموارد البحرية من التنقيب البيولوجي إلى استخراج الموارد المعدنية في قاع البحار، كما يوفر البحر إمكانات هائلة لإنتاج الطاقة المتجددة من مصادر الرياح والأمواج والمد والجزر والحرارة والكتلة الحيوية.

ونشير إلى الاقتصاد البحري في منطقة شرق آسيا كمثال قوي على الأهمية الاقتصادية لهذا الرافد التنموي، إذ تعتمد دول شرق آسيا على البحار والمحيطات بدرجات متفاوتة، ويعتبر الاقتصاد البحري بالنسبة لتلك البلدان مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل وفرص العمل، بالإضافة إلى كونه مصدراً للغذاء والدواء والطاقة والترفيه والسياحة والنقل والتجارة.

المبحث الثاني

مجالات الاقتصاد الأزرق ومبادرة النمو الأزرق

أولاً- المجالات التقليدية للاقتصاد الأزرق..

من أهم هذه المجالات ما يلي:

- النفط والغاز البحري .
- الصيد الترفيهي والتجاري:
- تربية الأحياء المائية (الاستزراع السمكي).
- الموانئ وخدمات الشحن والنقل البحري.
- السياحة البحرية.
- الصناعات البحرية.
- الاتصالات.

المستدامة 2020، وتغطي هذه الاستراتيجية خمسة مجالات رئيسية وهي: العمالة، والبحث والتطوير، والمناخ والطاقة، والتعليم، والإدماج الاجتماعي، والحد من الفقر.

ثانيًا - تجارب عربية :

1 - المغرب: استراتيجية السياحة ورؤية المغرب 2020:

تقوم رؤية المغرب 2020 على الاستمرار في جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب.. ويتمثل هدفها في أن تكون البلاد من بين أكبر عشرين وجهة عالمية بحلول عام 2020، وأن تكون كمرجع في التنمية المستدامة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد تم تحديد عدة برامج أساسية للتنمية السياحية تتركز حول الثقافة والشواطئ والطبيعة، وتركز هذه البرامج على السياحة المستدامة وعلى تحقيق قيمة مضافة عالية مستفيدة من المسطحات المائية.

2 - التجربة المصرية في الاستفادة من الموارد البحرية :

سعت مصر في السنوات الأخيرة إلى تحقيق أعلى استفادة من مواردها البحرية الممتدة على البحرين الأحمر والمتوسط بأطوال بلغت نحو 2665 كم.. وفي سبيل ذلك قامت الدولة المصرية بتدشين مجموعة من المشروعات في مجالات مختلفة قائمة على استغلال الموارد البحرية المتاحة، ومن أمثلة هذه المجالات: مجال النقل والشحن البحري، ومجال الاستزراع المائي، بالإضافة إلى مجال السياحة الساحلية.

ثانيًا- المجالات الاقتصادية الحديثة في الاقتصاد البحري:

هناك العديد من الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية التي تقوم على استخدام الموارد البحرية، والساحلية منها:

- الطاقة المتجددة .
- التعدين في قاع البحار .

المبحث الثالث

مصادر الأسماك وتربية الأحياء المائية وقوة العمل

تشكل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدرًا مهمًا للأغذية والتغذية والدخل وسبل العيش لمئات الملايين من الأشخاص على مستوى العالم.. ويوفر قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدرًا للدخل وكسب العيش لملايين الأشخاص حول العالم، ووفقًا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة يقدر عدد العاملين في هذا المجال بنحو 56.6 مليون شخص يعملون في القطاع الأولي لمصائد الأسماك الطبيعية، وتربية الأحياء المائية في عام 2014، منهم 36 % متفرغون تمامًا للعمل في هذا القطاع، بينما 23 % متفرغون جزئيًا، والنسبة الباقية إما صيادون موسميون، أو غير محددى الوضع.

المبحث الرابع

بعض التجارب الدولية والعربية لاستغلال موارد الاقتصاد الأزرق

أولاً- الرؤية الأوروبية «دمج الاقتصاد الأزرق في النمو الأزرق»:

يمثل النمو الأزرق في الاتحاد الأوروبي البعد البحري في استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية

متطلبات التوسع في اقتصاد المعرفة والأنماط الجديدة للعمل في البلدان العربية



د. محمد عبد الشفيح عيسى

المحتويات

القسم الأول:

- التوسع العالمي في اقتصاد المعرفة:
- الثورة الرابعة والتنمية المستدامة والتشغيل.

القسم الثاني:

- تغيرات هيكل العمالة في ظل التوسع في اقتصاد المعرفة.

القسم الثالث:

- متطلبات التوسع في اقتصاد المعرفة في البلدان العربية وتغير أنماط العمل.
- الاستنتاجات وأهم توجهات السياسات.

القسم الأول

التوسع العالمي في اقتصاد المعرفة:

الثورة الرابعة والتنمية المستدامة

والتشغيل

أحدثت الثورة التكنولوجية الرابعة - التى يعيشها العالم الصناعى حالياً - تغيراً جوهرياً في بنية اقتصاد المعرفة على الصعيد العالمى، ويعبر عنها بطرق وصياغات مختلفة، حسب الزاوية التى يتم النظر من خلالها إلى هذه الظاهرة. البعض يكتفى بتعبير «الثورة الرابعة»، والبعض الآخر يقول «الرقمية». وهناك من يعبر عن الظاهرة بأهم أدواتها: الشبكات. ولكن مصطلح «الذكاء الصناعى» منتشر بدرجة عالية بين الباحثين المختصين، ليشير إلى عصر جديد في مسار اقتصاد المعرفة الجديد، هو عصر «الآلات المفكرة

- المتعلمة - الذكية، الحساسة و الشبيهة بالبشر». وبدأت بوادر كل ذلك بالفعل - كما يقول بعض الخبراء - مع بداية العقد الثانى للقرن الجديد (سنة 2010). ذلك هو العالم التكنولوجى المزيج من ثلاثة عوالم منفصلة ولكن موحدة داخل القطاع الشامل المسمى TMT المجسد للعصر الرقمى الجديد والمكون من ثلاثة عناصر:

التكنولوجيا T وهى بمثابة «وسيط إنتاج العالم الرقمى»، حيث نجد الذكاء الاصطناعى والتحكم الذاتى - الأوتوماتى و «الإنسان الآلى» «التكنولوجيا» هنا تعبير عن آلية الإنتاج الرقمية. وسائل التواصل media وهى «الوسيلة» Means، التى يتم بها بث ونشر التكنولوجيا عبر شرايينها إلى المستخدمين - هنا عملية «التوزيع».

الاتصال عبر المسافات البعيدة، وهى الأداة Tool التى يتم بها تداول ونقل رسائل «الميديا» ووضعها فى متناول مستهلكى التكنولوجيا. ويمكن على سبيل التمثيل بالحاكاة اللغوية، التعبير عن عنصر التكنولوجيا بالقلب الذى هو «معمل الدم» فى الجسم الرقمى، بينما التواصل يمثل الشرايين والأوردة الناقلة من وإلى القلب، أما الاتصال فهو أذرع وسيقان العملية الرقمية.

فأين «العقل»؟ أين المحتوى الفكرى والثقافى للرقمية؟ هذه هى المسألة التى لا يعالجها علم الاقتصاد الراهن، ولا حتى علم الاجتماع فى وضعه

القائم، وإن كان إلى «الاجتماع الثقافي» أقرب . ولكنه قريب من بحوث وتحليلات الفكر بمعناه الواسع.

اقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة وقضايا التشغيل

حددت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفًا للتنمية المستدامة ولبرامج التنمية حتى عام 2030، وتحتل قضايا التشغيل موقعًا محوريًا في هذه الأهداف، وخاصة الهدف الأول الخاص بمواصلة الحد من الفقر، والهدف الرابع (التعليم) والخامس (المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء) والسابع (النمو الاقتصادي) والعاشر (الحد من صور عدم المساواة داخل البلدان) والثاني عشر (بناء أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة) والسادس عشر (السلام والعدالة) والسابع عشر (الشراكات التنموية).

ومن القضايا بالغة الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أولت الأمم المتحدة اهتمامًا واضحًا بأثر الثورة التكنولوجية الرابعة على أنماط التشغيل في المستقبل، وخاصة ما يتعلق بقضية «الذكاء الاصطناعي» كجانب رئيسي من جوانب التغير التكنولوجي الراهن.

وقد تم عقد اجتماع بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في 11 أكتوبر (تشرين الأول) 2017 لتحديد الخيارات التي تواجه التغير التكنولوجي على طريق تحقيق التنمية المستدامة. كما يعقد اجتماع مشترك للجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

بالأمم المتحدة لمناقشة وثيقة بعنوان:

«مستقبل كل شيء- التنمية المستدامة في عصر التغير التكنولوجي السريع». وفي الخلفية لهذا الاجتماع، أجرى قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة دراسة تضمنت جوانب متعددة لأثر التغير التكنولوجي على أنماط الإنتاج والتشغيل، كما يتضح مثلاً من «الطباعة ثلاثية الأبعاد» التي ستؤثر على هيكل الوظائف في قطاع البناء والتشييد، من خلال وضع ملف رقمي يتيح السرعة والدقة واستخدام مواد بناء وعمالة أقل. وكذلك اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن الذكاء الاصطناعي يمثل فتحًا جديدًا في عالم الأعمال والعمل.

ويستخلص أمر هام متعلق بقضايا التشغيل والوظائف بصفة خاصة، من الدراسة السابقة التي أجراها «قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية» بالأمم المتحدة، حيث ذكرت ما يلي:

(إن الخشية كل الخشية أن الروبوتات وآليات الذكاء الاصطناعي المختلفة ستحل محل الوظائف البشرية على نطاق واسع، ويمكن أن تؤدي إلى بطالة واسعة حول العالم. وكما رأينا في الماضي، حينما حلت الآلات محل القوة العضلية للإنسان، فإن الذكاء الاصطناعي يهدد بأن يحل محل القدرة الذهنية للبشر).

كما تذكر نفس الدراسة أن (هناك تقديرات مختلفة ومتباينة بشأن الخطر الذي تمثله عملية

وفى ضوء ما سبق، يمكن استخلاص عدد من الحقائق الأساسية بشأن عالم العمل الجديد و إعادة هيكلة الوظائف حالياً وفى المستقبل، وذلك على النحو الآتى:

1 - التحول بين القطاعات:

وقعت التجارب الأولى للرقمية المبكرة فى قطاع الصناعة التحويلية، من خلال ما سُمى فى الستينيات والسبعينيات بآلية «التحكم الأوتوماتيكي أو السيبرنتيكي». والآن يلاحظ أن تكنولوجيات عصر الأتمتة مثل الآلات المتعلمة والروبوتات - على أساس تقنيات الذكاء الصناعى - ما لبثت أن انتقلت تدريجاً، ولكن بسرعة، من القطاع الصناعى إلى قطاعات أخرى فى مجال الخدمات مثل الرعاية الصحية والخدمات المالية. وإن كانت وتيرتها أضعف فى مجالات حيوية كالتعليم والحكومة (الخدمة المدنية).

2 - التغير حسب الأنشطة والمهن :

تدل الدراسات التى تم إجراؤها فى هذا الشأن إلى أن الرقمية تتم بصورة غير متساوية بين الأنشطة الاقتصادية والمهن . ولقد ظهرت عبارة جديدة - بالتطبيق على حالة الولايات المتحدة باعتبارها أكثر الدول رقمية فى الوقت الراهن - هى تنامى الانقسام بين من يملكون الرقمية، ومن يملكون أكثر Digital Haves and have mores . فمن يملكون «أكثر» يحرزون نصيباً أكبر من السوق، ويحققون نمواً أعلى للأرباح، كما ذكرنا غير

إحلال الآلات محل الإنسان- وهو ما يُسمى بالتحكم الأوتوماتيكي فى عملية الإنتاج، أو الأتمتة (الأوتوميشن) وقد تصل نسبة الوظائف المهددة بالضياع إلى 80 % أو أكثر فى بعض الحالات) .

وتضيف نفس الدراسة للأمم المتحدة: (يرى معظم المحللين أن الذكاء الاصطناعي سوف يفيد العمال الأعلى مهارة.. أمّا العمال أصحاب المهارة المنخفضة والمتوسطة فى مجال الوظائف اليدوية والذهنية فمن المتوقع أن يواجهوا ضغوطاً أشد من جانب الآلات وبرمجيات الذكاء الاصطناعي. وسوف يؤدي ذلك إلى ضمور فى الوظائف متوسطة المهارة وإلى تفاوت متصاعد فى مستويات الأجور. بل وتحذر نفس الدراسة من أن الروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي يمكن أن تزيح بشكل متصاعد بعض المهنيين المتعلمين تعليماً عالياً من ذوي المهارة المرتفعة كالأطباء والمهندسين المعماريين و مبرمجي الحاسبات الآلية) .

القسم الثاني

تغيرات هيكل العمالة فى ظل التوسع فى اقتصاد المعرفة

يوجد توافق عام بين الباحثين ذوي الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة على أن التكنولوجيات الجديدة، من قبيل الأتمتة والروبوت والذكاء الاصطناعي، ما فتئت تقوم بإعادة تشكيل بيئة العمل فى الإطار العام لاقتصاد المعرفة العالمي الجديد: كيف نعمل، وأين، والمهارات المطلوبة للشغل .

مرة فيما قبل . ويحقق العمال (المشتغلون - Work ers) فى أكثر الأعمال رقمناً زيادة فى الأجور - فى الولايات المتحدة - أكثر بمرتين من المتوسط القومى، وهم الأكثر مهارة فى استخدام التقنيات والآليات الرقمية . ولكن من جهة أخرى، فإن أغلبية المشتغلين يواجهون جموداً فى مستوى الأجر والدخل، وأفاقاً غير مؤكدة . وهذا ما يفسر تناقص نصيب مخصص الأجور من الدخل القومى، وبالتالي تفاقم الخلل فى العدالة التوزيعية فى أمريكا وفي سائر الدول الصناعية خلال العقدین الأخيرین .

ولم تنزل معظم القطاعات الاقتصادية يقل مستوى رقميتها عن 15 % بالمقارنة مع القطاعات الرائدة، وإن شئت فقل : القطاع الرائد /قطاع ت-ت-ت/ التكنولوجيا والتواصل والاتصال/ تك وميديا وتيلي Tech / - Media Tele) .

ولئن كانت الفجوة الرقمية قد تقلصت قليلاً عبر العقد المنقضى، فما تزال ظاهرة تفاوت الرقمية قائمة بقوة، لدرجة أن تصنف بعض القطاعات، كما سبق ذكره، بأنها قطاعات وشركات متقهقرة على مقياس الرقمية، وهذا حال الشركات فى قطاع الصناعة التحويلية (التى كانت أسبق من الجميع قبل ثلاثين سنة) وخاصة الصناعة الثقيلة، وقطاع الطاقة، وفى قطاع البناء والتشييد بالذات كأحد أكبر قطاعات الاقتصاد العالمى، الذى يجتذب 7 % من قوة العمل على المستوى الدولى ويتم فيه إنفاق نحو عشرة تريليونات من الدولارات سنوياً.

3 - زحف الذكاء الاصطناعى على الأنشطة التقليدية :

يبلغ انتشار الرقمية بالذكاء الاصطناعى حدّ الزحف إلى قطاع فرعى عتيق، مقاوم للرقمية العالية بصفة تقليدية، وهو قطاع تجارة التجزئة، حيث بات يقف على عتبة الذكاء الاصطناعى فى الدول الصناعية . ولقد بدأ اعتماد المتاجر على الروبوتات المسيّرة بالذكاء الاصطناعى لإدارة المخزون، سيراً على خطى صانعى السيارات الذين يستخدمون هذه التكنولوجيا فى مجال العمل الابتكارى فى حقل «السيارات ذاتية القيادة» . ويتحقق تغلغل «الذكاء» فى الاقتصادات

الصناعية من خلال تزايد الإنفاق على البحث والتطوير في الشركات الرقمية الكبيرة، التي تقود عملية (الزحف) بحكم مواردها المالية الضخمة، مثل جوجل (وما أدراك ما جوجل !!...) و أمازون .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشركات ذات الجنسية الأمريكية تسهم بنحو 66 % من الاستثمارات الخارجية الكلية على مستوى العالم في الشركات المستخدمة للذكاء الاصطناعي، وتسهم الصين بنسبة 17 %، وكلا البلدين يبذلان جهداً مضاعفاً وخاصة في مجال «النظم البيئية» (Eco-systems) .

4 - الذكاء الاصطناعي يغيّر مستقبل العمل Work وسوف يطيح مهناً بأكملها كما في وظائف (خدمة العملاء - Call centers) وسائقى سيارات الأجرة، وغيرها من الوظائف وأصحابها من ذوى الياقات البيضاء والياقات الزرقاء من قبلهم . وما الذكاء الاصطناعي إلا استخدام (الألات المفكرة - المتعلمة) ذات الذكاء المستبطن - الداخلى- فى الآلة، وهو الذكاء «الخارجى» بالنسبة للإنسان بطبيعة الحال، فى تحريك واستنطاق كتل البيانات الضخمة من خلال المنصات الرقمية والمواقع الإلكترونية (web) . تلك هى التكنولوجيات المتمحورة حول البيانات -centric Technologies . وسوف يعمل التحول نحو الذكاء

الاصطناعي باتجاه كل فرد فى المستقبل - المستقبل الرقمي على كل حال .

5 - العمل - الشغل - هو المستقبل الحقيقي للعاملين، مما يتطلب إعادة تأهيل العمال (أو الشغيلة) للتكيف مع لغة المستقبل الرقمية، ولهذه العملية دلالاتها القوية إزاء السياسات الواجب اتباعها .

وتعتبر الولايات المتحدة والصين هما أكثر دول العالم اهتماماً ببناء استراتيجيات وصياغة سياسات للتحويل الرقمي باتجاه الذكاء الاصطناعي، حيث يذكر أن هذا التحول لن يعيد تشكيل مكان العمل فقط Workplace ولكن أيضاً سيغير طبيعة نشاط العاملين لدى الشركات؛ إذ تقدر مصادر بحثية متخصصة أن نحو 45 % من الأنشطة يمكن تطبيق الأتمتة عليها باستخدام التكنولوجيات الراهنة بالفعل .

فماذا عن العاملين لحساب أنفسهم أو ظاهرة «العمل الحر» و «المستقل» ؟..

6 - نحو اندثار طريقة العمل التقليدية وبروز «العمل المستقل»

هناك توقع بانقراض نظام العمل التقليدى فى الحكومة وشركات الأعمال (كما انقرضت الديناميكيات ..) ذلك النظام القائم على العمل ما بين الساعة التاسعة صباحاً والخامسة مساءً ، وحلول العمل الحر مكانه . ويُذكر - وفق أبحاث ميدانية- أن نسبة الأعمال الحرة الجارية على المنصات

الرقمية تمثل حالياً نحو 15 % من الأعمال الحرة ككل وهى تزيد بسرعة عالية (4) ، وتصل النسبة إلى 20 - 30 % من الأشخاص فى سن العمل فى أمريكا والاتحاد الأوروبى .

وكما ذكر خبراء مؤسسة (ماكينزى وشركاؤه) فإن طريقة العمل (5-9) فى طريقه إلى النهاية، وأن عدد الوظائف التى يحتاجها العمل فى المكاتب من التاسعة للخامسة، خمسة أيام فى الأسبوع، يستمر فى التناقص بانتظام، وتبزغ أشكال مغايرة للشغل. (ولقد أصبح الكثير من الناس يرون أن الفكرة القائمة على العمل طول الوقت، لحساب مشغل ربّ عمل معين، لمدة سبع ساعات ونصف الساعة إلى ثمانى ساعات أو أكثر يومياً هى فكرة باتت من آثار الماضى الخاص بالعصر الصناعى.

وفى المقابل، إن «العمل المستقل» فى صعود. ويُذكر أن هذا يعود - فى جزء منه - إلى المنصات الرقمية الجديدة التى تسمح للأشخاص أن يجدوا فرص العمل ويعرضوا مهاراتهم على طالبي الوظائف. وإن الوظيفة التقليدية «5-9» تلقت ضربة موجعة من جراء توجه المزيد من الناس للعمل من المنازل أو للعمل المستقل عموماً .

والمهم هنا توفير الدعم التكنولوجى لخلق وظائف العمل الحر أو المستقل مما يمكن أن يجتذب العمال الأقل مهارة. وعلى سبيل المثال: فى الهند فإنه باستخدام «جوجل» كمحرك للبحث، تم تدريب النساء الريفيات على استخدام الإنترنت، ليصبحن

وكيلات محليات يقدمن خدمات فى قراهنّ باستخدام أدوات مدعمة للإنترنت. وتتضمن تلك الخدمات العمل كموزعات لمنتجات قطاع الاتصالات (كالهواتف و«كروت الشحن») وأيضاً للعمل فى مجال جمع البيانات الميدانية لوكالات الأبحاث وفى الخدمات المالية ووظائف «التقنيين المساعدين» .

ويستنتج من ذلك أن إدماج السكان فى شبكة الإنترنت يسهم بطريقة فعالة فى الدخول إلى عالم العمل المعتمد على التكنولوجيا الرقمية، ويذكر هنا أن أكثر من 6 بليون شخص، أى أكثر من نصف سكان العالم، غير متصلين بشبكة الإنترنت حالياً، ويتركز نحو 75 % منهم فى عشرين دولة منها نيجيريا وأثيوبيا وتنزانيا وبنجلاديش وباكستان .

7 - الاستقطاب المتزايد فى سوق العمل :

أدت الثورة الرقمية إلى حدوث حالة من الاستقطاب المتصلب تدريجياً فى سوق العمل، حيث يوجد سوقان فى كل بلد، أو عدة أسواق : سوق العمل الماهر الذى يحقق التوافق بين عرض المهارات النادرة والكفاءات العالية وبين الطلب عليها، وسوق آخر منخفضة المهارة فى المهن التقليدية، وسوق ثالث للعمالة متوسطة المهارة .

ومع تفاوتات المهارة والكفاءة والموهبة، يكون هناك تفاوت مطابق فى مستويات الأجور والمنافع أو المكاسب الكلية لعنصر العمل . وهذا التفاوت يمثل سبباً رئيسياً للظاهرة التى طالما تعرض لها الباحثون فى مجال الاقتصاد السياسى خلال السنوات

الأخيرة، ظاهرة تنامي عدم العدالة فى التوزيع داخل البلد الواحد، وبين البلدان . وهى الظاهرة التى أشار إليها ستيجليتز - حائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد - ثم صمويل بيكيتى مؤخراً، وآخرون معهم ومن بعدهم.

والمظهر الثالث للاستقطاب فى أسواق العمل هو

التفاوت فى مدى المرونة فى حراك المشتغلين بين القطاعات، مقابل الجمود فى الحراك . ويتبعه

تفاوت بين تغير الأجر صعوداً، وبين الأجور التى تعاني من الركود (1)، ويذكر باحثون فى هذا المجال أن منصات المواهب الرقمية يمكن أن تفيد كثيراً فى تحقيق مرونة سوق العمل، ووفق دراسة استقصائية أجريت فى الولايات المتحدة تبين أن ثلاثة أرباع الأمهات ربات البيوت من المرجح أن يعملن إن وجدن خيارات أكثر مرونة للانتقال إلى سوق العمل .

وتزايد اندماج أسواق العمل الوطنية فى ظل الثورة الرقمية، حتى ليكاد يكون هناك «شبه سوق دولية واحدة» للعمل الماهر والكفاءات العالية بالذات .

ويذكر فى هذا المضمار أن هجرة المهارات والكفاءات عبر الحدود يمكن أن تسد فجوات فى الطلب على العمل، على المستوى الدولى، وإن كانت تؤدي إلى توترات عدة (2) .. ويلاحظ من جهة أولى، أنه يوجد حوالى 244 مليون شخص - عام 2015 - عاشوا فى بلاد غير بلادهم، وأن أكثر من 90 % منهم هاجروا طوعاً، وأنه فى الفترة من 2000 إلى 2014 قدمت الهجرة نحو 40 % من الزيادة فى قوة العمل فى كندا وأستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة. ولكن، من وجهة أخرى، نجد أن العمال المهاجرين يحصلون على أجور أقل من مواطني البلاد التى يهاجرون إليها بنسبة 20 - 30 % تقريباً. ومع ذلك فإنهم يتسببون فى حدوث قلق لدى العمال (المواطنين) الذين يواجهون خطر

8 - جدلية التكنولوجيات الرقمية : تدمير وبناء الوظائف وفرص العمل :

وفق بعض الدراسات الميدانية فإن تأثير التكنولوجيات الجديدة فى التوظيف وفرص العمل يكاد يكون إيجابياً جداً . وفى مسح ميدانى أجرى فى باريس عام 2011 وُجد أن الإنترنت قد أدى إلى تدمير 500,000 وظيفة فى فرنسا خلال السنوات الخمس عشرة السابقة على إجراء المسح، ولكنها فى نفس الوقت خلقت 1,2 مليون وظيفة، بصافى إضافة لـ 700,000 وظيفة أو 2,4 وظيفة جديدة لكل وظيفة تم تدميرها . ويقدر أن الدور المتنامي

الانقطاع عن العمل أو نقص الوظائف ذات الأجور الجيدة، ويؤدي ذلك إلى تغذية مشاعر شعبية معادية للهجرة والمهاجرين . وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجراها (معهد ماكينزي العالمى MGI) إلى أن النسبة الكبرى من ذوى الدخل المتوسط والمنخفضة فى الاقتصادات المتقدمة - وهي تعاني من ثبات أو انخفاض مستوى الدخل الحقيقى- متشائمون فيما يخص مستقبلهم ويحملون نظرة سلبية تجاه المهاجرين . ولعل هذه الحقيقة تكمن فى خلفية ما جرى بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى Brexit وبشأن صعود الإدارة الحالية على سدة رئاسة الجمهورية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

الأثر الإجمالي للتغير فى أنماط العمل

فى ضوء ما سبق، يمكن إجمال الأثر الجوهري لاقتصاد المعرفة -فى عصر التحول الرقمى- فى تغيير أنماط العمل كالتالى :

- 1 - استحداث وظائف جديدة عاملة على قواعد البيانات الكبيرة والتخزين السحابى .
- 2 - وظائف بناء البرمجيات المتصلة بإدارة الأشياء، أى التوجيه من بُعد للأجهزة الطرفية، من أى مكان وفى «اللا زمان» تقريباً.
- 3 - وظائف المشتغلين فى إدارة وتنظيم التدريب والتعليم والتشغيل عبر المسافات البعيدة.
- 4 - عمليات التعاقد مع الموردين عبر أسلوب الشبكات الإلكترونية والعناقيد الصناعية، فى إطار حركة

«تدويل الإنتاج» . ومن مظاهر هذه العملية توسع مجال التوظيف فى «التعهيد» من خلال الوظائف المتصلة بمراكز «الاتصال Call Centers» . وعلى سبيل المثال - طبقاً لبعض التقديرات- فإن مجال التعهيد فى مصر يحقق إيراداً مقدراً بنحو 2,5 مليار دولار فى السنة (عام 2016) .

5 - أنشطة بناء وتشغيل مواقع الإنترنت للبحث الرقمى عن فرص العمل، والتشغيل الرقمى عموماً .

6 - الوظائف المرتبطة بأنشطة الإبداع، سواء من الجانب التمويلي أو الإدارى أو التسويقى فى المجال السمعى-البصرى (الموسيقى والصور المتحركة) .

7 - تكامل حركة التشغيل والوظائف والمهارات على المستوى الوطنى، من أجل دفع عملية الابتكار وخاصة على مستوى الشباب، بوسائل عديدة من بينها «إدارة المواهب» على سبيل التمثيل الخاص.

8 - وظائف تقوم على مجرد «التوجيه الرقمى» لخلق قيمة مضافة عالية على سلسلة القيمة فى النظام الهادف إلى الربح، دون تحمل لتكلفة رأسمالية تقريباً - مثل نظام تشغيل المركبات بطريقة «نظام المعلومات الجغرافية» GPS، على نحو ما تفعل شركة «أوبر» العالمية وفروعها فى مختلف البلدان.

9 - وظائف مرتبطة بتنفيذ الإدارة الرقمية للبيانات (و المعلومات)، سواء فى مجال أنظمة الدفاع أو الصناعة المدنية، والمقاولات، والإعلانات،

قوية للتعامل مع الثورة الرقمية لإدارة التفاضل بينها في مضمار تحقيق المصالح القومية. وفيما يتعلق بالصين تحديداً، فإنها إحدى كبرى القوى العالمية في مجال الاستثمار الرقمي، وخاصة في تجارة التجزئة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية عن طريق الموبايل، وهي تستحوذ على ثلث الشركات العالمية الرقمية التي تنتج بقيمة أكثر من بليون دولار سنوياً، كما أنها إحدى أكبر ثلاث دول في مجال الاستثمار في «رأس المال المخاطرة» Risk Capital في التكنولوجيات الرائدة بقطاعات مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد، والبيانات الكبيرة، والآلات المتعلمة، وتكنولوجيات التعليم، والروبوت والطائرات بدون طيار، والواقع الافتراضي، والقيادة الأوتوماتيكية للسيارات.

وعن البنية القاعدية للتحويل الرقمي، يشار إلى أنه في عام 2016 كان لدى الصين 731 مليون مستخدم للإنترنت، أي أكثر من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مجتمعة. ولديها قدرة التمتع بميزة اتساع «وفورات الحجم» -اقتصاديات النطاق- بفعل استحوادها على أكبر عدد من المدن التي يزيد عدد سكان كل منها على خمسة ملايين نسمة.

ومن أبرز علامات التركيز الصيني على التخطيط الاستراتيجي للتحويل الرقمي بناء استراتيجية وطنية للروبوت، باسم «خطة تنمية صناعة الروبوت 2016-2020» الصادرة في إبريل 2016 وتهدف

والبحث عن فرص الاستثمار والشغل. وقد يعرف هذا النوع من الوظائف بـ «ملف جوجل» اقتداءً بما حققته شركة «جوجل» صاحبة ثمانية أكبر رقم للأعمال على مستوى العالم للشركات عابرة الجنسيات بعد شركة (آبل) عام 2014 وتحقق كل ذلك للشركة: (جوجل) من خلال إدارة الملفات الرقمية لأنشطة المال والأعمال عبر الإعلانات والمدونات Blogs والفيديو (يوتيوب) وتحليل الخرائط ومشاهدة الصور عبر العالم Google earth، وعرض الكتب وملخصاتها بما يدخل في عالم النشر، وكذا التسويق وتقديم معلومات عن أسواق المال، وإدارة مواقع التسويق والبيع، فضلاً عن استخدام جوجل أصلاً كمحرك للبحث على شبكة الإنترنت.

10 - الوظائف المرتبطة بالآتمة والروبوت لإدارة وتشغيل النظم الآلية رقمياً في مواقع الإنتاج السلعية والخدمات المتنوعة.

القسم الثالث

متطلبات التوسع في اقتصاد المعرفة في البلدان العربية وتغير أنماط العمل

أولاً- بيئة اقتصاد المعرفة والتحول في

أنماط العمل في البلدان العربية:

بناء استراتيجيات وطنية للتحويل الرقمي،

مثال الصين

تقوم الدول الرائدة في المجال الرقمي وخاصة الولايات المتحدة والصين ببناء استراتيجيات وطنية

إلى زيادة كثافة الروبوت إلى 150 روبوت لكل عشرة آلاف من العمال، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج المحلي إلى 100000 روبوت صناعي كل سنة. وتركز الخطة المذكورة على التحول من استخدام الروبوت في صناعة السيارات إلى قطاع الإلكترونيات التي يتوقع ان تقود الزيادة في استخدام الروبوتات في الصين خلال السنوات القليلة القادمة .

ثانياً: متطلبات التوسع في اقتصاد المعرفة وتعزيز التشغيل المنتج في البلدان العربية

1 - ضرورة تبني استراتيجية محددة للتعامل مع اقتصاد المعرفة في ظل الثورة الرقمية، على نحو أشمل من مجرد أشغال البنية التحتية

التكنولوجية، أو صناعة الهواتف النقالة، وحتى الشرائح الدقيقة السيليكونية. إن أنشطة ما بعد السيليكون Beyond Silicon تمثل القفزة

الحقيقية في عالم الثورة الرقمية، وخاصة من خلال الاهتمام بالعنصر الناعم لنماذج البرمجة القائمة على «الذكاء الاصطناعي»

وتطبيقاتها في الآلات المفكرة والروبوت والتحكم الأوتوماتيكي. وتوجد علائم مبشرة على ذلك

بالفعل من واقع أنشطة بعض الشركات العربية الصغيرة الشابة، العاملة في حقل (السوفت وير) و«تطبيقات الذكاء الاصطناعي»، في

أحضان «القرية الذكية» ببعض أطراف القاهرة. ويرتبط بذلك، بناء إطار فعال مهنيًا للتوسع في

استخدام الإنترنت في مجال الأنشطة الإنتاجية المحلية بالأرياف والأحياء الفقيرة في المدن، سواء

من خلال المنصات الرقمية، أو المواقع الإلكترونية المتخصصة، أو للاستخدام في التدريب على

الأعمال المختلفة، وتسويق المنتجات السلمية

التزاحم والتنافس «الروبوتي»: يتضح ذلك من لوحة توزيع إنتاج الروبوتات الصناعية في العالم ودول مختارة من العالم خلال فترة 2010 - 2015 من خلال البيان التالي:

إنتاج الروبوتات الصناعية في العالم و دول مختارة

	2010	2015
العالم (بالآلف)	120,6	253,7
النصيب النسبي %		
الصين	(غير متاح)	8
ألمانيا	9,8	7,8
اليابان	61,3	54,4
كوريا	14,2	12,6
الدول الأخرى	14,7	17,1
(معظمها للولايات المتحدة وسويسرا)		

من هذا البيان يتضح واقع التزاحم على إنتاج الروبوت الصناعي في العالم؛ حيث لم تزل اليابان تحتفظ بصفة تقليدية بموقع الصدارة في هذا المجال الإنتاجي بالذات، بنصيب نسبي بلغ

والخدمية والوصول إلى الزبائن على البعد، ولو

عبر الحدود، ضمن شبكات الموردين. ويتم ذلك

فيما يتعلق بالمنتجات النهائية وقطع الغيار وأجزاء

الأجهزة، من خلال الانخراط ضمن أعمال التوريد

في نمط «التشغيل لصالح الغير» أو «التعهيد» من

الأفراد والأعمال الصغرى إلى الشركات الكبرى من

القطاعين العام والخاص داخل البلاد. وهذا في

صناعات الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية (هواتف

- تليفزيون ..) وصناعة السيارات ومعدات النقل،

والمعدات الإلكترونية في القطاعات المختلفة مثل

الطلب والرعاية الصحية .

2 - بناء مرافق البحث والتطوير لدى كل من

الحكومات العربية ومراكز البحوث الوطنية في

مجال البحث الأساسي، ولدى قطاع الأعمال

العام والخاص في مجال البحث والتطبيقات

والتطوير التجريبي، بهدف تطوير التكنولوجيات

الرقمية لرفع ودفع الإنتاجية في القطاعات

المختلفة، وخلق الوظائف وفرص العمل الجديدة

3 - الاهتمام بآليات التوسع وتفعيل الثورة الرقمية

وتطبيقاتها في عصر اقتصاد المعرفة ابتداءً من

التحكم الأوتوماتيكي في المصانع، وانتهاءً بالمباني

الذكية وابتكارات السيارات ذاتية القيادة. ولا

بأس هنا من المشاركة في الموجة العالية لأبحاث

الذكاء الاصطناعي، والمستشعرات، وتصنيع

الروبوت والآلات المتعلمة وتطبيقات الأوتوماتيكية

تدرجياً - ولو جزئياً - في مختلف القطاعات

المولدة للناتج المحلي الاجمالي.

4 - السير على ساقين:

لا يلائم البلدان العربية في الوقت الحالي السعى

إلى صبغ الاقتصاد بالصفة الرقمية الكاملة، فلا

تزيد الأوتوماتية الكاملة على الصعيد الدولي على

5 %، والثورة الرقمية ما تزال في بداياتها على

كل حال . وإنما الأنسب أن يجرى توسيع تدريجي

للأعمال القائمة على المهارة والموهبة والذكاء

والشبكات والإنترنت، في مجال الأنشطة الخاصة

بالتنمية الريفية المتكاملة، وتطوير بيئة العمران

الإنساني في المدن الكبرى والمتوسطة، وفي القرى

والبوادي والمناطق الصحراوية.

إن التسرع في صبغ الاقتصاد بالرقمية لن يؤدي

إلا إلى خلق ازدواجية مصطنعة في الاقتصاد،

بين قطاع بالغ التقدم وقطاعات واسعة أقل تقدماً

بدرجة عالية. لذلك ينبغي السير على ساقين :

ساق ممدودة في اقتصاد المعرفة الرقمي المعاصر،

وساق أخرى مغروسة في تربة الاقتصاد المحلية

لخلق فرص العمل وكسب الدخول من أجل تحسين

مستوى المعيشة للفئات الاجتماعية التي تنتشر بينها

الأمية والبطالة والفقر .

5 - بذل جهد خاص لتحقيق المواءمة بين مخرجات

المنظومة التعليمية والتدريبية وبين احتياجات

عملية التنمية الشاملة - المستدامة في الآجال

القصيرة والمتوسطة والطويلة. فذلك هو الطريق

السالك إلى التوفيق بين عرض العمل والطلب

- عليه في الوضع القائم، وكذا رفع مستوى المهارة والموهبة والكفاءة لقوة العمل تدريجياً ولكن حثيثاً، لتحقيق متطلبات التنمية في المستقبل.
- 6 - إعادة النظر في سياسة هجرة الكفاءات إلى العالم الخارجي، وانتقال العمالة بين البلاد العربية وبعضها البعض. ويتطلب ذلك دراسة أنماط الطلب المستجدة، ثم تأهيل قوة العمل المتخصصة وفق أحدث كلمة قالها العلم أو قالتها التكنولوجيا، كما فعلت الهند مثلاً في مجال البرمجيات.

الاستنتاجات الرئيسية و التوجهات

الضرورة

أهم الاستنتاجات:

- 1 - حدوث تغير جوهري في القطاعات الاقتصادية على المستوى العالمي، في ضوء التطور التكنولوجي وتطبيقات اقتصاد المعرفة الثورة الرقمية، بحيث أصبح جزءاً من قطاع أوسع للبيانات والمعلومات والمعرفة، وهناك علاقات ارتباط أمامية وخلفية بين هذه المكونات الثلاثة.
- 2 - إعادة هيكلة قطاعات المعرفة والاقتصاد الرقمي في الدول الصناعية وبعض البلاد النامية الناهضة، في ظل ارتباط البيانات والمعرفة، وفي إطار منظومة وطنية أوسع للابتكارات والإبداع، بحيث تكون هذه المنظومة بمثابة « حاضنة» لعملية إعادة الهيكلة، ويتضح ذلك من تجربتي اليابان وكوريا الجنوبية .
- 3 - أبرز ملامح إعادة الهيكلة المذكورة، هو تغير هيكل قوة العمل والوظائف، على أساس المهارة المكتسبة في مجال آليات التعامل مع متغيرات الثورة الرقمية في مجالات معينة للعمالة مثل الذكاء الاصطناعي «والتحكم الأوتوماتيكي» - أو «الأتمة»- و الإنسان الآلي (الروبوت) .
- 4 - يحدث في الدول المتقدمة والناهضة استقطاب مزدوج لقوة العمل حسب المهارة والمعرفة، ويتم القضاء علي شرائح كاملة من الوظائف مقابل خلق شرائح جديدة، ويتصل بذلك تغيير أنماط العمل .
- 5 - يحدث مزيد من التركيز للأجور حسب مستوى المهارة، بحيث ترتفع درجة « عدم العدالة » بين العاملين وبعضهم البعض وبين أصحاب «عوائد التملك».

أهم توجهات السياسات المقترحة:

- 1 - ضرورة التنسيق بين الأجهزة المعنية في البلدان العربية، وخاصة الهيئات والوزارات المعنية بالصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل وضع استراتيجية عليا، تتبناها أعلى الجهات السيادية في كل دولة، من أجل التعامل مع الثورة المعرفية الرقمية والتغير الهيكلي في العمالة حالياً ومستقبلاً .
- 2 - إعطاء مزيد من الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوت والتحكم الذاتي في عمليات الإنتاج .

- 3 - توسيع مجال التعامل مع الإنترنت في المناطق الريفية .
- 4 - العمل على تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات التنمية وأسواق العمل .
- 5 - النظر في إحداث التعديلات الملائمة في سياسة الهجرة لتحقيق أقصى استفادة من الموارد البشرية .
- 6 - تفعيل البيئة المحفزة للابتكار والإبداع، من أجل المساهمة في بناء منظومة وطنية للابتكار.
- رضا العدل (د.): السيبرنتيكا الاقتصادية، موسوعة مصطلحات السيبرنتيكا، دار التقدم، موسكو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982 .
- ل.كرايزمر، السيبرنتيك، علم التحكم الأوتوماتيكي، دار مير للطباعة والنشر، موسكو، الاتحاد السوفيتي، بدون تاريخ .
- لوتشيانوفلوريدي : الثورة الرابعة، كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني، ترجمة لؤي عبد المجيد السيد، عالم المعرفة، العدد 452، سبتمبر 2017 .

المراجع باللغة الإنجليزية :

- Aaron Desmet et.al, Organizing for the Future, Mckensey Quarterly, January 2016 .
- Benjamin Coriat, La Robotique, LA Decouverte/ Maspero, Paris, 1983.
- Economic and social Commission For western Asia ;Science and technology policies in the twenty- First Century; united Nations ;New york ;1999 ; Annex II.
- Investment in the Digital Economy: World Investment Report 2017, UNCTAD, U.N, 2017) Foreword).
- James Manika, Technology, Jobs and Future of work, MGI, 2017.
- Jonathan Michie, Introduction: The International of the Innovation Process, in: International Journal

مراجع مختارة

المراجع باللغة العربية :

- الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، «مستقبل كل شيء»، التنمية المستدامة في عصر التغير التكنولوجي السريع».
- تورستن فريكة و أولريش نوفاك، ملف غوغل، ترجمة عدنان عباس على، سلسلة «عالم المعرفة»، الكويت، العدد 450، يوليو 2017 .
- ج. فولكوف، عصر الإنسان أم الروبوت، المشاكل الاجتماعية للثورة التكنيكية، ترجمة مجدى نصيف، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1973 .
- جان جاك سالمون وفراستيسكو ساجاستي وسيلين ساكس جيانيت (محررون): العلم والتكنولوجيا والتنمية، قضايا العصر الشائكة، ترجمة د.محمد أحمد عبد الدايم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، سلسلة الكتب المترجمة، الطبعة الأولى، 1998.

- MGI, How work will change in the Next Economy, October 2016 .
- MGI, A Future for Mobile Operators, The Keys to Successful Re-invention, by Guido Frisiani et.al, 2017 .
- MGI, Digital America : The Tale of Haves and Have mores, December 2015 .
- MGI, The Digital Future of Work : Policy Implications of Automation .
- Michael Chui et.al, Where Machines could replace humans ..., Mckensey Quarterly, July 2016 .
- Schumpeter Tamada et.al, Policy Paradigm Shift in Japan Frow Science an Technology Policy to Innovation Policy, in: 3 rd International Conference on Technology Policy and Innovation , Austin , USA , August 30 – September , 1999 .
- Tushar Bhatia, Mohsen Imtiaz, Eric Kutcher and Dilip Wagle, How Tech giants deliver outsized returns, Mckensey & Company, September 2017 .
- UNCTAD, World Investment Report 2017.
- UNCTAD, Trade and Development Report 2017.
- of the Economic of Business, Nov. 98, Vol . 5, Issue 3 8.
- Joonghae suh & Derek H.C. Chen (Editors), Korea as Knowledge Economy, Korea Development Institute and world bank Institute, 2007.
- Mckensey & Company, Employment and Skills in the age of Artificial Intelligence, Nov. 2017.
- Mckensey & Company, How Artificial Intelligence can deliver real value to companies, June 2017.
- Mckensey & Company, Reinvesting Construct in through a Productivity Revolution, February 2017.
- Mckensey & Company, The Age of Analytics : Competing in a data-driven World, December 2016 .
- Mckensey & Company, The digital future of work : Is the 9-to-5 Job going the way of Dinosaur ? , July 2017.
- Mckensey&Company, Mckensey Global Institute, Jobs Lost, Jobs Gained: Workforce Transitions in a Time of Automation, Preface.
- Mckensey Global Institute, What is The Future of Work ? , 2-12-2017.
- MGI, China's Digital Economy, A Leading Global Force, discussion Paper, August 2017.